

شركات تلقى الأموال

الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها
وفقا لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية

دكتور
سعيد القلوبى

استاذ القانون التجارى والبحرى
وكيلة كلية الحقوق - جامعة القاهرة
والمحامى امام محكمة النقض

١٩٨٩

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق شروت

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعى
١٩٨٩

٢٤٦
س.ش

شركات تلقى الأموال

الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها
وفقا لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية

دكتور

سعيد القليوبي

استاذ القانون التجارى والبحرى
وكيلة كلية الحقوق - جامعة القاهرة
والحامية امام محكمة النقض

١٩٨٩

الناشر

دار النهضة العربية

٣٤ شارع عبد الخالق ثروت

**شرح احكام قانون الشركات العاملة في مجال
تلقى الاموال لاستثمارها الصادر برقم ٨٨/١٤٦
في ٩ من يونيو سنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية الصادرة في
٩ اغسطس ١٩٨٨ •**

مقدمة عامة

١ - صدر في التاسع من شهر يونية القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها ، كما صدرت لائحته التنفيذية في التاسع من شهر أغسطس ١٩٨٨ •

وقد صدر قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ استجابة لما نادى به الكثير من المتخصصين في مجال القانون والاقتصاد من ضرورة المعالجة التشريعية لظاهرة انتشار شركات توظيف الاموال وذلك ضمانا لحقوق المودعين من الجمهور وحماية للاقتصاد القومي ومنع انتهاك القوانين السائدة مثل قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن التعامل بالنقد الأجنبي •

ولا شك ان ظهور هذا القانون ولائحته التنفيذية الى حيز التنفيذ يعد من الاعمال الكبيرة التي قامت بها الحكومة وان كان قد تأخر اعواما كاملة ضاع خلالها ما اضاع وفسد فيها مافسد • وكان لنا شرف المبادرة بالمناداة بضرورة وضع تشريع ينظم أحكام هذه الشركات خاصة علاقاتها مع عملائها من المودعين ووضع صيغة شرعية تتفق ومبادئ القانون والشرع • وقد سبق لنا الاشارة الى ذلك في مؤلفنا الشركات التجارية بمناسبة شرع أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم بعض حالات دعوة الجمهور للاكتتاب العام (١) ، كذلك بمناسبة محاضرتنا

(١) في هذا الخصوص مؤلفنا « الشركات التجارية » طبعة ١٩٨٩
رقم ٣١٤ •

بجمعية الاقتصاد والتشريع في الرابع من شهر فبراير عام ١٩٨٧ والمطبوعة
بمجلة مصر المعاصرة .

وايا ما كان تقييماً للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة
في مجال تلقي الأموال لاستثمارها وما جاء به من سلطات هائلة لهيئة
سوق المال يخشى منها التدخل غير المرغوب فيه بالنسبة للاستثمارات التي
يقوم بها القطاع الخاص ، واحتمال عرقلة هذا النوع من النشاط بل وعدم
الاستعداد الفنى والكمى لموظفى الهيئة ، فلا شك أنه جاء محققاً لمعظم
الآمال التي ينتظرها الاطراف المعنية في هذه الشركات خاصة جمهور
المودعين . كما جاء هذا القانون ولائحته التنفيذية بأحكام روعى فيها
مصالح أطراف هذه الشركات خاصة مصالح المودعين والشركات الجادة
منها وكذلك روعى مصالح الاقتصاد القومى خاصة ما يتعلق منها بمحاولة
إعادة الثروات الهائلة الى البلاد حتى يفيد منها الجميع . كما جاء القانون
المشار اليه بعد دراسة متأنية قام فيها واضعوه باستطلاع الآراء المعنية
وما سبق أن آثاره المتخصصون في هذا المجال الى حد كبير .

والغى تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في المادة الثالثة من مواد اصداره
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم بعض حالات دعوة الجمهور
للاكتتاب العام . وقد أحسن المشرع صنعا بذلك حيث جاء هذا القانون
مشوباً بعدة عيوب ، بالإضافة الى أنه لم يعالج في أحكامه أهم الاغراض
التي صدر خصيصاً بشأنها وهي تنظيم العلاقة بين المودعين من الجمهور
وأصحاب شركات توظيف الأموال . وقد سبق لنا شرح أحكام هذا
القانون تفصيلاً واطهاراً أوجه النقص به (١) ، بالإضافة الى ما سبق لنا
المطالبة به وهو الغائه كلية .

ولما كانت شركات تلقي الأموال لاستثمارها هي أحد أنواع شركات
المساهمة ، فانها تخضع للأحكام المنصوص عليها بقانون الشركات رقم
١٥٩ لسنة ١٩٨٨ فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨
وأكد المشرع ذلك بالنص صراحة في المادة الأولى من مواد اصداره حيث
نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه « تسرى أحكام القانون ١٥٩
لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، على هذه الشركات فيما لم يرد به

(١) مؤلفنا السابق الاشارة اليه رقم ٣١٨ .

نص خاص في هذا القانون » . ويعد ما جاءت به هذه المادة مؤكدا لما هو قائم حاليا من اعتبار قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ هو الشريعة العامة لجميع الشركات الخاضعة للقوانين المصرية فيما لم يرد بشأنها نص خاص (١) .

تقسيم :

٢ - سوف نتناول في هذا الخصوص شرح أحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه ولائحته التنفيذية مع التركيز على ابراز أهم النقاط القانونية المستحدثة بهما سواء في مجال شركات المساهمة بصفة عامة أو شركات المساهمة لتلقى الأموال لاستثمارها بصفة خاصة ، تاركين المبادئ العامة في تأسيس هذه الشركات وادارتها واندماجها وتحويلها وانقضاءها وتصفياتها وقسمة أموالها ، لما سبق أن قمنا بدراسته تفصيلا بمؤلفنا الشركات التجارية منعا للتكرار .

وسوف نقسم دراستنا لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية في شأن شركات تلقي الاموال لاستثمارها الى ثلاثة أبواب رئيسية ، نخصص الباب الأول منها لدراسة الأحكام الخاصة بتأسيس هذه الشركات والباب الثاني لدراسة الأحكام الانتقالية والباب الثالث والأخير لدراسة الجزاء على مخالفة أحكام هذا القانون وأحكامه الختامية .

(١) المادة الثانية من مواد اصدار قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . مؤلفنا

الباب الأول

الاحكام الخاصة بتأسيس وقيد شركات تلقى الاموال لاستثمارها

تمهيد وتقسيم :

٣ - تنظم الأحكام الخاصة بتأسيس وقيد شركات تلقي الأموال لاستثمارها المواد من ١ - ١٥ من الباب الأول من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والمواد من ١ - ١٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وهي تنظم في مجموعها نطاق تطبيق أحكامه من حيث الشركات الخاضعة له وشروط تأسيس هذا النوع من الشركات وموافقة الجهة المختصة على هذا التأسيس أو الاعتراض عليه ، وأحكام رأس المال والحصص العينية في رأسمال هذه الشركات أو زيادته أو الاندماج فيها . كذلك يتضمن هذا الباب أحكام تحول شركات المساهمة القائمة الى شركات مساهمة خاضعة لأحكام هذا القانون .

كما تناولت المواد المشار اليها من الباب الأول ايضاح المبالغ التي يمكن ان تتلقاها شركات تلقي الأموال لاستثمارها وأنواع الصكوك التي يجوز لها اصدارها وعلاقة أصحاب هذه الصكوك بالشركة وتكوين الاحتياطات بها .

ويتضمن أيضا الباب الأول من قانون ١٤٦ لسنة ٨٨ المشار اليه التزامات الشركة قبل الهيئة أو الجهة الادارية وهي الهيئة العامة لسوق المال (١) ذلك انها الجهة المعنية بتنفيذ ومراقبة أحكام هذا القانون ، والأحكام المتميزة لمراقب حسابات هذا النوع من الشركات وأحكام الميزانية . كما تناول ذات الباب أحكام توقف هذه الشركات وشطب

(١) تنص المادة الثانية من مواد اصدار القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ على انه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالهيئة أو الجهة الادارية » اينما ورد ذكرها في هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية « الهيئة العامة لسوق المال » ويقصد بالوزير « وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية » ويقصد بالشركة « شركة المساهمة » التي يتم تأسيسها وقيدها أو قيدها فقط طبقا لاحكام هذا القانون » .

قيدها بالسجل الخاص الذى تعده الهيئة العامة لسوق المال طبقاً لأحكام هذا القانون وآثار هذا الشطب .

وسوف نتناول فى هذا الباب دراسة نطاق تطبيق أحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والشروط المتميزة لتأسيس شركات تلقى الأموال والنصوص التشريعية الأخرى التى تحكم هذا النوع من الشركات فى ضوء النصوص القائمة حالياً . كما سنتناول الاجراءات المتميزة لتأسيس وقيد هذه الشركات وتحويل شركات المساهمة وفقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى شركات تلقى الأموال طبقاً لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ كذلك دراسة ميزانياتها والاحتياطات وأرباح هذه الشركات وأحكام توزيعها وصكوك التمويل ذات العائد المتغير التى استحدثتها هذا التشريع والتى يجوز لشركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إصدارها .

كما نتناول دراسة أحكام توقف شركات تلقى الأموال ومعاودتها لهذا النشاط وشطب قيدها والجزاء على مخالفتها أحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وذلك كل فى فصل مستقل .

الفصل الأول

نطاق تطبيق احكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨
والشروط المتميزة لتأسيس شركات تلقى الأموال لاستثمارها

المبحث الأول

نطاق تطبيق احكام

القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

اولا : من حيث شكل الشركة :

٤ - يخضع لأحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، شركات المساهمة ذات الاكتتاب العام والتي تقيد في السجل الخاص الذي تعده الهيئة العامة لسوق المال - وفقا للتفصيل الذي سيأتي - دون غيرها من شركات المساهمة الأخرى أو باقى أنواع الشركات التجارية ، أيا كانت القوانين المنظمة لها وإيا كانت طبيعة رأسمالها أو الشركاء فيها . وبعبارة أخرى ان الشركات الخاضعة لقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ هى شركات المساهمة التى تؤسس وفقا لهذا القانون وتتوافر فيها الشروط المميزة التى يتطلبها هذا القانون لتأسيسها والتى سنتناولها بالتفصيل فى هذا الباب .

وبناء على ذلك يحظر ومن النظام العام ، ان تقوم أية شركة تجارية أو مدنية وإيا كان الشكل الذى تتخذه وإيا كانت القوانين التى تنظمها ، أن تتلقى أموالا من الغير لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها طالما لم تتخذ شكل شركة المساهمة ذات الاكتتاب العام والتى تقيد بالسجل الخاص بذلك وفقا لأحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . وقد أشارت الى ذلك صراحة الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المشار اليه بقولها «مع عدم الاخلال بأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وغيره من القوانين المنظمة لصور من الاكتتاب العام أو تجميع الأموال ، لايجوز لغير شركة المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام

والمقيدة في السجل المعد لذلك بالهيئة ان تتلقى اموالا من الجمهور بأية وسيلة وتحت أى مسمى لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها سواء أكان هذا الغرض صريحا أو مستترا » •

كما حظر المشرع — ترتيبا على ما سبق — على غير الشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام والمقيدة بالسجل الخاص أن توجه أية دعوة للجمهور بأية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة للاكتتاب العام أو جمع أموال لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة فيها (م ٢/١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) •

وقد أشارت المادة الثانية من مواد اصدار القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الى أنه يقصد بعبارة « الشركة » شركة المساهمة التى يتم تأسيسها وقيدها أو قيدها طبقا لأحكام هذا القانون •

ثانيا : من حيث غرض الشركة :

٥ — تخضع للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ شركات المساهمة التى تتخذ مجالا لنشاطها لتلقى الأموال لاستثمارها فقط • وبهذا التحديد تخرج من مجال تطبيق أحكام هذا القانون جميع الشركات المساهمة الأخرى أيا كان موضوع نشاطها • فهذه الأخيرة تظل خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أو لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته وذلك حسب طبيعة كل منها •

ويقصد بتلقى الأموال لاستثمارها وفقا لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، حصول الشركة من الغير الراغبين فى استثمار اموالهم على مبالغ مالية لتقوم بتوظيفها لديها أو استثمارها أو المشاركة معهم فيها لحسابهم مقابل اشتراك هؤلاء المستثمرين (١) فى أرباح وخسائر المشروعات دون الحق فى الادارة •

ويحظر على شركة المساهمة لتلقى الأموال لاستثمارها مزاولة أية أنشطة ورد حصرها بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من مواد اصدار

(١) لقد آثرنا استخدام عبارة «المستثمرين» بدلا من عبارة «المودعين» التى يستخدمها المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ايمانا منا بأن هذه الأخيرة قاصرة على الراغبين فى ايداع اموالهم لدى المصارف •

القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وهى اعمال البنوك بما فيها تلقى الودائع تحت الطلب أو لاجل أو اعمال الصرافة أو منح التسهيلات الائتمانية • ورغم ان حظر هذه الاعمال لم يكن بحاجة الى نص صريح حيث يحرم ذلك قانون البنوك رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى الا أن نص المشرع على ذلك فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فيه تأكيد للنصوص القائمة ومنعا صريحا بهذا القانون من قيام شركات تلقى الاموال بأية عملية من عمليات البنوك خاصة وان هذه الشركات كانت تقوم فعلا بمزاولة أعمال البنوك قبل التنظيم الحالى بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ •

ويجب بالنسبة لشركة المساهمة لتلقى الأموال لاستثمارها وفقا لأحكام هذا القانون ان يكون النظام الاساس متضمنا نشاطا آخر أو عدة أنشطة الى جوار نشاط تلقى الأموال لاستثمارها وذلك لمعرفة أوجه النشاط الرئيسية لها • واذا كان المحظور هو قيام شركة المساهمة بتلقى أموال الغير لتوظيفها واستثمارها دون أن تتوافر فيها الشروط المتميزة التى يفرضها قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو قيامها بأعمال البنوك ، فانه من المنطقى ألا يقتصر نشاطها على مجرد تجميع الأموال بل عليها اختيار أنشطة أخرى تجارية أو مدنية الى جوار تلقى الأموال لاستثمارها والمشاركة فيها • على أنه فى هذه الحالة تخضع الشركة للمعيار العام السابق ايضا (١) فى خصوص ضرورة تجانس أغراض الشركة ومجالات أنشطتها عند تعددها بحيث لا تكون متنافرة لايجمعها أية صلة وذلك للإفادة من مزايا المشروعات الضخمة العملاقة فى مجالات التنمية •

واذا كان المشرع لم ينص على التزام شركة تلقى الأموال باتخاذ أغراض أخرى بالاضافة الى غرض تلقى الأموال ، فى كل من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو لائحته التنفيذية ، الا أنه تدارك ذلك بالنص عليه صراحة فى نموذج العقد الابتدائى والنظام الأساسى لهذه الشركات (م ١/٣) من هذا النموذج •

(١) مؤلفنا السابق الاشارة اليه رقم ١١ ورقم ٢٣٦ ورقم ٣٩٠ و ٣٩١ •

المبحث الثانى الشروط المتميزة لتأسيس شركات تلقى الاموال

تمهيد :

٦ - استحدث المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن شركات تلقى الاموال لاستثمارها احكاما واجراءات لتأسيس هذا النوع من الشركات بالاضافة للاحكام المنصوص عليها لتأسيس شركات المساهمة بصفة عامة فى قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مالم تتعارض هذه الاخيرة مع احكامه . وقد نصت على ذلك صراحة المادة الثانية من قانون ١٤٦ صراحة حيث جاء ما نصه « يقدم طلب تأسيس شركة المساهمة التى يكون من أغراضها العمل فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها الى الهيئة مرفقا به كافة الاوراق والمستندات التى يتطلبها القانون ١٥٩ لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية لتأسيس شركة المساهمة بالاضافة الى القيد بالسجل المجد لهذا الغرض بالهيئة . . » . ويلاحظ ان ما تتطلبه المادة الثانية المشار اليها من شروط لتأسيس الشركة وقيدها تتطلبه أيضا لاستمرار هذا القيد . بمعنى انها ليست فقط شروط تأسيس وقيد بل شروط بقاء طوال فترة الشركة . وتنحصر الشروط المتميزة التى يتطلبها قانون ١٤٦ لسنة ٨٨ فى عدد الشركاء المؤسسين والحد الأدنى والأعلى لرأس المال وضرورة الوفاء بكامل رأس المال وتملك جميع رأس المال لمصريين وبعرض نصف رأس المال على الأقل للاكتتاب العام لغير المؤسسين وأخيرا اشتراط المشرع كون جميع أعضاء مجلس الادارة من المصريين .

وسوف تتناول دراسة هذه الشروط تساعا .

اولا : عدد المؤسسين

٧ - اشترط المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لتأسيس شركات تلقى الاموال لاستثمارها ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن عشرين شريكا وألا يقل عدد الاسهم التى يكتب فيها كل منهم عن ١٪ من قيمة رأس المال المصدر .

وفى هذا الخصوص استحدث المشرع الكثير من الاحكام ، حيث يكتفى وفقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن ثلاثة (م ١/٨ و م ٢/١ من اللائحة التنفيذية) .

كما انه يكتفى في تأسيس الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
ألا يقل ما يكتتب فيه مؤسسو الشركة من رأس المال المصدر عن نصف
رأس المال أو ما يساوي ١٠٪ من رأس المال المرخص به أى المبلغين أكبر
(م ١/٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) •
ونرى أن ما استحدثه تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في هذا الخصوص من
الامور التي كانت ضرورية لتقادي تكوين شركات يملكها فرد واحد
في الحقيقة أو أسرة واحدة وهو الأمر الذي كان سائدا قبل التنظيم
التشريعي الحالي لهذا النوع من الشركات •

ثانيا : احكام رأس المال

٨ - اشترط المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ٨٨ في المادة الثانية (ب)
منه شروطا متميزة خاصة برأسمال شركات المساهمة لتلقى الأموال
لاستثمارها هذه الشروط هي :

- ١ - الا يقل رأس المال المصدر عن خمسة ملايين جنيه •
- ٢ - الا يزيد رأس المال المصدر على خمسين مليون جنيه •
- ٣ - ان يكون جميع رأس المال مدفوعا بالكامل ومملوكا كله
نصريين •

٤ - أن يطرح خمسون في المائة على الأقل للاكتتاب العام لغير
المؤسسين •

وقد خرج المشرع في هذا الخصوص على الأحكام المتعلقة بتأسيس
شركات المساهمة الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك وفقا للتفصيل
التالى :

٩- ١ - شروط الحد الأدنى والاقصى لرأس المال :

(أ) يشترط المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ألا يقل الحد الأدنى
لرأس المال المصدر لشركة المساهمة لتلقى الاموال لاستثمارها عن
خمسة ملايين جنيه على خلاف قانون ١٥٩ لسنة ٨١ والذي كان يكتفى
بالا يقل رأس المال عن نصف مليون جنيه بالنسبة لشركات المساهمة
التي تطرح اسهمها للاكتتاب العام (المادة السادسة من اللائحة التنفيذية
لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) (١) •

(١) مؤلفنا السابق الإشارة إليه رقم ٢٧٧ •

وخيرا فعل المشرع في هذا الخصوص حيث يترتب على هذا القدر من رأس المال — الى حد كبير — ضمان لاصحاب صكوك الاستثمار وهم الراغبين في استثمار اموالهم وتوظيفها أو المشاركة فيها مع المؤسسين لشركات تلقى الاموال لاستثمارها وهو هدف من أهداف اصدار تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي يحكم نشاط هذا النوع من شركات المساهمة .

(ب) يشترط المشرع في شركات المساهمة لتلقى الاموال ألا يزيد رأسمالها — كقاعدة عامة — على خمسين مليون جنيه على خلاف أحكام قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي لم يضع حدا أقصى لرأسمال شركات المساهمة ذات الاكتتاب العام .

ويعد تحديد مبلغ الخمسين مليون جنيه كحد أقصى لرأس المال لهذا النوع من الشركات من الامور المنطقية لتنظيم أغراض هذه الشركات وتوجيهها وتقدير حجم وطبيعة التعامل والانشطة التي يمكنها القيام بها خشية السيطرة أو التأثير الضار على مصالح البلاد والاقتصاد القومي . هذا بالإضافة الى ان من شأن هذا التحديد للحد الاقصى لرأس المال منع الاندماجات بين هذا النوع من الشركات اذا ترتب عليه تجميع بلايين الجنيهات الأمر الذي يترتب عليه احتكارات لا تحمد عقباها .

١٠ — جواز استثناء شركات تلقى الاموال التي زاوت نشاطها قبل العمل بأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ من شرطى الحد الأدنى والأقصى لرأس المال المصدر :

ظرا لأن تحديد كل من الحد الأدنى والأقصى لرأسمال شركات المساهمة لتلقى الاموال ، قد لا يناسب الشركات القائمة فعلا قبل العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ — وحفاظا على استقرار الأوضاع — حيث هناك البعض منها الذى يقل رأسماله عن خمسة ملايين جنيه والبعض الآخر يزيد على الخمسين مليون جنيه — فقد اجاز المشرع استثناء هذه الشركات من الحدين الأدنى والأقصى لرأس المال وذلك بقرار يصدر من مجلس الوزراء بعد عرض الوزير المختص وما يراه مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال .

وقد نصت على هذا الاستثناء الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بقولها « ولمجلس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير

واقترح مجلس ادارة الهيئة ان يستثنى أى شخص من الاشخاص المشار اليهم فى المادة ١٦ من شرطى الحدين الادنى والاقصى لرأس المال المصدر المشار اليه فى البند (ب) من هذه المادة » •

ويقصد بعبارة « الأشخاص المشار اليهم فى المادة ١٦ » كل شخص طبيعى أو معنوى تلقى ، قبل العمل بأحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، بالذات أو بالواسطة أموالا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأى غرض آخر من أغراض توظيف الأموال بآية وسيلة وتحت أى مسمى •

وتؤكد الاستثناء المشار اليه والخاص بالحدين الادنى والاقصى لرأسمال شركات المساهمة لتلقى الاموال للأشخاص اللذين تلقوا اموالا قبل العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه حيث نصت على انه « لكل من أخطر الهيئة برغبته فى توفيق أوضاعه طبقا لاحكام القانون من الاشخاص المشار اليهم فى المادة (١٦) منه ان يطلب الافادة من حكم الاستثناء المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢) من القانون ، على ان يبين فى طلبه مقدار رأس المال المصدر الذى يرغب فى الموافقة عليه استثناء من الحد الادنى أو الحد الاقصى لرأس المال المصدر المشار اليهما فى البند (ب) من ذات المادة » •

وظمت اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الاجراءات الواجب اتباعها للافادة من هذا الاستثناء فى المادة (٢/٦٧) منهما وهى تقديم الطلب الى الهيئة العامة لسوق المال خلال المدة المنصوص عليها بالمادة (١٧) من القانون وهى مدة سنة على الاكثر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية •

وينظر مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب لاقتراح ما يراه بشأنه وعرضه على الوزير خلال عشرة أيام من تاريخ نظره بمجلس ادارة الهيئة • ويتولى الوزير عرض الامر على مجلس الوزراء •

١١ - تقدير الاستثناء الخاص بالحدين الادنى والاقصى لرأس المال :

ان الاستثناء المشار اليه بالمادة الثانية (ب) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والخاص بجواز استمرار شركات توظيف الأموال المؤسسة قبل القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ رغم عدم توافر شرطى الحد الأدنى أو الأقصى لرأس المال وان كان يضع حلا قانونيا للشركات القائمة قبل العمل

بهذا القانون الا أنه يجب التحقق من مدى فائدة تقرير هذا الاستثناء لكل من المستثمرين والغير الذين تتعلق مصالحهم بالشركة ، ومع ما يتفق والمصالح الاقتصادية للبلاد .

ونرى ضرورة ان يتم هذا الاستثناء بعد دراسة حقيقية لنشاط الشركة الفعلى ومدى اتفاه مع أغراض الشركة المنصوص عليها بالنظام الاساسى وما تم تحقيقه منها واثر انخفاض رأس المال — على الخمسة ملايين — على أصحاب صكوك الاستثمار التى استحدثها قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والتى سنقوم بدراستها فى الباب الثانى من هذه الدراسة ، كذلك نسبة رأس المال الى مجموع اموال المستثمرين ومدى كفايته كضمان لهؤلاء .

كما نرى — فى حالة تقرير الاستثناء من الحد الاقصى لرأس المال وهو خمسون مليون جنيه — ضرورة التحقق من الفائدة العملية والاقتصادية لهذا الاستثناء وعلاقة حجم رأس المال بالانشطة المعلن عنها والتى قامت بتنفيذها الشركة والاسباب الضرورية التى تبرره . ومن الامثلة على ذلك ثبوت تشغيل معظم رأس المال فى مشروعات الشركة وتوافر أصولها داخل البلاد اذ يترتب على تقرير الاستثناء فى مثل هذه الحالات الحفاظ على عدم تفنيت مشروعات الشركات الجادة والتى قامت فعلا باستثمار رؤوس اموالها وما جمعته من أموال المستثمرين فى مجالات تخدم الاقتصاد القومى وتتمشى مع خطة الدولة الاقتصادية ، خاصة وان مثل هذه الشركات لم تكن خاضعة لتنظيم قانونى معين يلزمها بحد أقصى لرأس المال . والقول بغير ذلك يجعل لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أثرا على الماضى دون مقتضى وبه مساس لمصالح هذه الشركات .

وكنا تفضل فى هذا الخصوص اجازة الاستثناء من الحدين الادنى والاقصى حتى بالنسبة للشركات التى تؤسس بعد نفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ اذا ما قدمت دراسات حقيقية لاستثنائها وذلك تشجيعا من المشرع لهذا النوع من شركات المساهمة طالما أنها تعمل من خلال التنظيم القانونى الذى يحكمها .

كذلك كنا تفضل ان يحدد تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ عدد شركات المساهمة لتلقى الاموال التى يجوز للأشخاص — المعنوية أو الطبيعية — الاشتراك فى تأسيسها بالاتزيد على شركتين على الاكثر وذلك خشية التجاء

قله من الاشخاص أو الاسر في احتكار الاشتراك في تأسيس مثل هذه الشركات الامر الذى يقلل من الضمانات الشخصية المقررة قانونا على المؤسسين لصالح أصحاب صكوك الاستثمار عند مخالفة أحكام القانون .

٢ - ضرورة الوفاء بكامل رأس المال عند التأسيس :

١٢ - يشترط قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن شركات تلقى الاموال لاستثمارها ان يدفع كامل رأس المال عند التأسيس . ويتفق هذا الشرط فى الواقع وطبيعة هذا النوع من الشركات حيث تقوم أساسا لتلقى اموال الغير لاستثمارها وتوظيفها الامر الذى يقتضى وجود ضمان لأصحاب صكوك الاستثمار فى مواجهة المؤسس والشركاء لهذه الشركات .

ويعد شرط الوفاء بكامل رأس المال لشركات المساهمة التى تعمل فى مجال تلقى الاموال استثناء للحكم المنصوص عليه بقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، حيث يكتفى طبقا لهذا التشريع ألا يقل المبلغ المدفوع نقدا من رأس المال عند التأسيس عن الربع (المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ٨١) ، على ان يسدد باقى رأس المال خلال مدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة (م ٣٤/٢ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) (١) . وعلى اية حال ليس هذا الاستثناء جديدا على التشريع المصرى حيث ينص ذات القانون ١٥٩ لسنة ٨١ - بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة - على ضرورة الوفاء بكامل رأس المال عند التأسيس طبقا للمادتين ٢٩ و ١١٦ منه (٢) .

١٣ - ٣ - ضرورة تملك جميع راس المال لمصريين ،

يشترط قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ان يكون رأس المال لشركة المساهمة التى تعمل فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها مملوكا بالكامل لمصريين (م ٢/ب من القانون) . ويعد هذا الشرط استثناء أيضا من أحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لشركات المساهمة ، حيث يجوز وفقا لهذا القانون ان يشترك غير المصريين فى تأسيس هذه الشركات وذلك تطبيقا لنص المادة (٣٧) منه (والمادة ١١ من لائحته التنفيذية) والتى تنص على ضرورة عرض ٤٩٪ من اسهم شركة المساهمة عند التأسيس أو زيادة رأس المال

(١) مؤلفنا « الشركات التجارية » السابق رقم ٣١٨ .

(٢) المرجع السابق رقم ١٨٦ .

(م ٢ - شركات تلقى الاموال)

فى إكتتاب عام على المصرىين لمدة شهر ، واذا لم تستوف هذه النسب جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها (١) .

ولضمان تملك جميع رأسمال شركة تلقى الاموال لمصرىين ، تشترط المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ على المؤسسين أو وكيلهم وكذلك البنك المركزى الذى تلقى الاكتتاب فى الاسهم اعداد بيان بأسماء المكتتبين من غير المؤسسين على ان يكونوا جميعا من المصرىين مع بيان محال اقامتهم وعدد الاسهم التى طلب كل منهم الاكتتاب فيها وما خصص له منها وسداده لكل منها وسداده لكامل قيمتها . ويقدم هذا البيان الى الهيئة العامة لسوق المال خلال العشرة أيام التالية لقفل باب الاكتتاب .

وتضيف اللائحة التنفيذية بهذه المادة انه يجوز لكل ذى مصلحة الحصول على نسخة من هذا البيان من الهيئة العامة لسوق المال .

١٤ - تقدير شرط تملك جميع رأس المال لمصرىين :

نرى فى هذا الخصوص ان اشتراط تملك جميع رأسمال شركة تلقى الاموال لمصرىين يترتب عليه حرمان رأس المال العربى أو الأجنبى من المساهمة فى هذا النوع من الاستثمار دون داع وكان يمكن الاكتفاء بقدر معين يفوق نصف رأس المال وذلك تشجيعا على جذب رؤوس الاموال داخل البلاد خاصة رأس المال العربى الذى قد يجذبه هذا النوع من الشركات التى اعتمدت فى جذب المستثمرين على اعلانها فى توظيف اموالها انها تسير على مبادئ الشريعة الاسلامية الغراء .

هذا بالاضافة الى ان هذا الشرط سىترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة للشركات القائمة والراغبة فى توفيق أوضاعها طبقا لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ويكون من بين المساهمين فيها أشخاص عربية أو أجنبية ، حيث سيجبر هؤلاء الشركاء على الخروج من الشركة وبيع اسهمهم على غير رغبتهم . وكان من الممكن ان يستثنى المشرع فى القانون الشركات التى سبق وان تم تأسيسها قبل العمل بأحكامه طالما أصر على ان يكون رأس المال جمعيه لهذا النوع من الشركات مملوكا لمصرىين . وقد سبق لنا فى تعليقنا على مشروع القانون قبل صدوره المناداه بالاكْتفاء باشتراط

(١) مؤلفنا السابق الاشارة اليه رقم ٢٧٤ .

نسبة معينة تفوق النصف في رأسمال شركات توظيف الاموال لتكون مملوكة لمصريين حرصا على جذب رؤوس الاموال العربية والاجنبية وحماية لمساهمي الشركات القائمة من الاجانب والعرب من الزامهم ببيع اسهم الامر الذي يعد خروجا على احكام القوانين السائدة (١) .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تطبيق هذا الشرط يثير صعوبة بالنسبة لجنسية الشخص المعنوي الذي يشترك في رأسمال هذا النوع من الشركات حيث لم يضع المشرع المصري حتى الآن معيارا لجنسية الشركة ، ولذلك نرى في هذا الخصوص الاخذ كقاعدة عامة بمعيار مركز الادارة الرئيسى لتحديد جنسية الشخص المعنوي وهو المعيار الذي يراه أغلب الفقه المصري ، مع اعتبار ان للقاضي مطلق التقدير في الأخذ بالمعيار الذي يراه مناسبا في غياب نص تشريعى ملزم .

وسندنا في ذلك أنه كان بإمكان المشرع تحديد المقصود بالشركة المصرية على غرار ما اتبعه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء حيث أعتبر الشركة غير المصرية ، في نطاق تطبيقه ، أية شركة أيا كان شكلها القانوني لا يملك المصريون أغلبية رأسمالها ولو كانت قد أنشئت طبقا لأحكام القانون المصري (المادة الأولى) .

ولعل السبب في اشتراط المشرع تملك جميع رأسمال هذا النوع من الشركات المساهمة لمصريين هو تخوفه وحرصه الشديد على مستقبل هذه الاموال والسيطرة على عدم خروجها من البلاد خاصة وانه أول تنظيم جدى وشبه كامل لاعمال هذه الشركات . ولا شك ان التطبيق العملى لهذا القانون وما سوف تثبته الأيام من التزام أصحاب هذه الشركات من احترام لاحكامه سوف يترتب عليه تعديلات قانونية تحقق الكثير من المصالح المرجوة منه .

وعلى أية حال فان شرط تملك جميع رأس مال هذا النوع من الشركات لا يمنع غير المصريين - من العرب أو الاجانب - من المشاركة في صكوك الاستثمار التى تصدرها هذه الشركات مقابل المبالغ المقدمة منهم . وبمعنى آخر فان المحظور قانونا هو اشتراك غير المصريين في تأسيس شركة تلقى الاموال أو الاكتتاب في اسهمها وليس المشاركة باستثمار أموالهم مقابل صكوك الاستثمار التى تصدرها تلك الشركات .

(١) الاهرام الاقتصادى العدد ١٠١٣ الصادر فى ١٣ - ٦ - ١٩٨٨ .

١٥ - ٤ - ضرورة عرض نصف رأس المال على الأقل لغير المؤسسين :

يشترط القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ ان يطرح نصف رأسمال شركة المساهمة لتلى الاموال الاستثمارها على الأقل للاكتتاب العام لغير المؤسسين (الفقرة الأولى من المادة الثانية (ب) من القانون) . ويفيد هذا الشرط ضرورة مراعاة ألا يزيد ما يعرض على الاكتتاب العام على ٨٠٪ من رأس المال المصدر تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية (أ) من القانون .

فاذا كان قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يشترط ألا يقل عدد الأسهم التي يكتب بها كل مؤسس عن ١٪ من قيمة رأس المال المصدر الا أنه اشترط ألا يزيد هذا القدر على ٥٠٪ من رأس المال . وأكدت ذلك الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية حيث نصت على أنه « واذا اكتتب المؤسسون في عدد من الاسهم المطروحة للاكتتاب العام ، وجب تقديم بيان مستل في هذا الشأن . ولا يجوز في جميع الاحوال ان يقل ما اكتتب فيه غير المؤسسين عن ٥٠٪ من رأس مال الشركة » .

ويخالف قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ — في هذا الخصوص — ما يقضى به قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والذي يكتفى عند تأسيس شركة المساهمة ذات الاكتتاب العام ألا يقل الجانب من الاسهم الذي يطرح للاكتتاب العام عن ٢٥٪ فط من مجموع قيمة الاسهم النقدية (المادة السادسة من اللائحة التنفيذية) . كما يخالف ما يقضى به القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في خصوص عدم اشتراط هذا الاخير ألا تتعدى أنصبة المؤسسين على ٥٠٪ من رأسمال الشركة سواء عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال .

ومقتضى الاحكام السابقة انه لا يجوز ، ومن النظام العام ، تأسيس شركات لتلى الاموال لاستثمارها في شكل شركات مساهمة مغلقة أو أى نوع من أنواع الشركات كما سبق القول ، كما يجب الا يزيد ما يمتلكه المؤسسون على خمسين في المائة من رأس المال المصدر سواء كان هذا عند التأسيس أو طرح الاسهم في اكتتاب عام أو عند زيادة رأس المال .

وقصد المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ٨٨ من اشتراط عرض نسبة ٥٠٪ على الأقل للاكتتاب العام ، لغير المؤسسين ، اضعاف الجدية على تأسيس هذه الشركات وعدم ترك هذا التأسيس لاسرة واحدة أو مجموعة من

الأصدقاء ، كما قصد المشرع القضاء على التأسيس الصورى لمثل هذه الشركات خاصة وأن عدد العشرين مؤسساً ليس بالعدد الكبير الذى يصعب تجميعه من أسرة واحدة • ولا شك أن اشتراط طرح نصف رأس المال فى اكتتاب عام هو من الأمور التى تحمد للمشرع فى تنظيمه التشريعى لهذا النوع من شركات المساهمة وذلك حتى تأخذ هذه الشركات الشكل القانونى الصحيح لشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام بالإضافة الى تأكيد الجدية فى تشكيل هيئات الادارة والرقابة فى هذا النوع من الشركات سواء من جانب المؤسسين أو المكتتبين وذلك لضمان مصير الأموال التى تحصل عليها هذه الشركات من أصحاب صكوك الاستثمار ، أحد الأسباب الرئيسية لتدخل المشرع لتنظيم هذه الشركات بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ •

كما قصد المشرع من تحديد نسبة ٥٠٪ من رأسمال شركة تلقى الاموال كحد أقصى يملكه المؤسسون ، عدم انفراد هؤلاء المؤسسين بالادارة وتحديد مصير الشركة وفق رغباتهم على أساس قانون الاغلبية •

١٦ - ضرورة كون جميع اعضاء مجلس الادارة والمدير العام من المصريين :

تضمنت الفقرة الأولى (ج) من المادة الثانية من القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ نصاً يقضى بأن يكون جميع أعضاء مجلس الادارة وكذلك المدير العام لشركة تلقى الاموال من المصريين • ويختلف هذا الحكم عن الاحكام التى ينص عليها قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ • الذى يكتفى بأن تكون أغلبية أعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة من المصريين (١) •

وقصد المشرع من اشتراط تمتع جميع أعضاء مجلس الادارة والمدير العام لشركة تلقى الأموال بجنسية جمهورية مصر العربية ضمان ادارة هذه الشركات بأشخاص مصرية يراعون أولاً وأخيراً المصالح الاقتصادية للوطن • ويعتبر هذا الشرط منطقياً ومتفقاً مع ما يشترطه ذات التشريع فى قانون ١٤٦ لسنة ٨٨ من ضرورة ان يكون جميع رأسمال هذه الشركات مملوكاً لمصريين •

(١) المادة ٩٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ • راجع مؤلفنا السابق رقم

ولا يمنع هذا الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى (ج) من المادة الثانية ، والخاص باشتراط كون جميع أعضاء مجلس الادارة والمدير العام من المصريين ، ان يكون من بين العاملين الاداريين أو الفنيين أو الخبراء من غير المصريين أيا كانت جنسيتهم طالما تم ذلك وفقا لأحكام القوانين السارية المنظمة لاشتغال غير المصريين داخل جمهورية مصر العربية .

وفيما عدا هذا الشرط الخاص بجنسية أعضاء مجلس الادارة والمدير العام يخضع هؤلاء الى كافة الأحكام السابق دراستها تفصيلا بالباب الثاني من مؤلفنا « الشركات التجارية » والمتعلقة بمجلس ادارة الشركة المساهمة (١) .

الفصل الثاني

اجراءات تأسيس وقيد شركات تلقى الأموال

١٧ - تمهيد :

تضمن قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بعض الاحكام المتميزة والخاصة باجراءات تأسيس شركات المساهمة العامة فى تلقى الأموال لاستثمارها تجب مراعاتها عند التأسيس ، بالإضافة للاحكام العامة لتأسيس شركة المساهمة بصفة عامة وشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام بصفة خاصة المنصوص عليها فى قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والسابق شرح أحكامها تفصيلا فى المبحث الثانى من الفصل الثالث للباب الثانى من مؤلفنا الشركات التجارية (١) .

وسوف تتناول دراسة الاحكام المتميزة المنصوص عليها بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لتأسيس شركات تلقى الاموال فى هذا المبحث من حيث الأوراق والمستندات الواجب تقديمها وقيد طلب التأسيس أو الاجراءات الخاصة بتقدير الحصص العينية وفحص طلبات التأسيس والبت فيها ثم سجل قيد الشركات واخيرا التظلم من قرار الوزير برفض طلب التأسيس أو القيد بسجل الشركات وذلك كل فى مبحث مستقل .

المبحث الأول

الأوراق والمستندات الواجب تقديمها عند تأسيس شركات تلقى الأموال لاستثمارها

١٨ - يلزم المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الراغبين فى تأسيس شركة المساهمة لتلقى الاموال لاستثمارها بتقديم طلب لتأسيسها الى الهيئة العامة لسوق المال ، مرفقا به كافة الأوراق والمستندات التى يتطلبها

(١) طبعة ١٩٨٩ السابق الاشارة اليه .

القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لتأسيس شركة المساهمة
بالإضافة الى طلب القيد بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة .

وتعد الهيئة العامة لسوق المال النموذج الخاص من طلب التأسيس
وطلب القيد وهى النماذج الواجب التقيد بصياغتها من قبل المؤسسين .

وتنص المادة الأولى فى فقرتها الأولى من اللائحة التنفيذية على تقديم
مستندات وأوراق أخرى بالإضافة الى المستندات السابق ذكرها
والمنصوص عليها بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . هذه المستندات والأوراق
هى :

١ - شهادة من أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتابات تفيد سداد
المؤسسين لقيمة ما اكتبوا فيه من اسهم .

٢ - صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية للمؤسسين واعضاء
مجلس الادارة وقرار من كل منهم بتمتعه بالجنسية المصرية .

٣ - نشرة الاكتتاب فى باقى أسهم الشركة .

٤ - ما يفيد تقديم طلب الى الجهاز المركزى للمحاسبات لتعيين مراقب
حسابات من قبله .

ويأتى هذا المستند تنفيذا لما تنص عليه المادة العاشرة من القانون ١٤٦
لسنة ١٩٨٨ والتي استحدثت حكما خاصا بشركات تلقى الأموال هو
ضرورة ان يكون للشركة مراقبان للمحاسبات من مكاتب المحاسبة
والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون
مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعين احدهما الجمعية العامة للشركة
طبقا للقواعد المنصوص عليها فى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه
ويعين الآخر الجهاز المركزى للمحاسبات ويحدد مكافآته وواجباته ،
ويجوز للجهاز تنحيتهما بناء على طلب الهيئة فى حالة الاخلال بواجباتهما .

٥ - اسم مراقب الحسابات المعين من قبل المؤسسين وقرار منه
بقبول التعيين .

٦ - بيان باسم الوكيل الذى يباشر اجراءات التأسيس والقيد

ومهنته وعنوانه الذى ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالتأسيس والقيد
بالهيئة .

٧ - ايصال سداد رسم التأسيس والقيد بالهيئة .

المبحث الثانى

جدول قيد طلبات التأسيس

والتزام المؤسسين والبنك باخطار الهيئة العامة لسوق المال بنتيجة الاكتتاب

١٩ - يلزم المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، الهيئة العامة لسوق
المال بأن تعد جدولا لتدوين طلبات تأسيس شركات تلقى الأموال .
ويتم تدوين هذه الطلبات بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ ورود كل منها .
وعلى الهيئة العامة لسوق المال اعطاء مقدم الطلب ايصالا يفيد تقديم
الطلب وتاريخه ورقم تدوينه فى الجدول المشار اليه (المادة الرابعة من
اللائحة التنفيذية) .

ولا يخل التزام الهيئة العامة لسوق المال بمسك هذا الجدول وفقا
لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بما يجب على مصلحة الشركات قيده بسجل
قيد طلبات الترخيص والمنصوص عليه بالمادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية
لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والسابق ذكر أحكامه تفصيلا فى مؤلفنا الشركات
التجارية (١) ، كما تلتزم هذه المصلحة بالتقيد بالمواعيد المنصوص عليها
بهذه المادة لاستكمال الأوراق الناقصة . ذلك أن ما ينص عليه
قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ من أحكام متميزة انما تتخذ بالاضافة الى كافة
الاجراءات الواجب اتباعها وفقا لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ما لم تتعارض
هذه الأخيرة مع أحكامه .

٢٠ - التزام المؤسسين والبنك باخطار الهيئة العامة لسوق المال

بنتيجة الاكتتاب :

ألزم المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المؤسسين أو وكيلهم وكذلك
البنك الذى تلقى الاكتتاب فى أسهم شركات تلقى الأموال اعداد بيان
بأسماء المكتتبين من غير المؤسسين على أن يكونوا جميعا من المصريين

(١) انظر مؤلفنا السابق رقم ٢٦٥ .

مع بيان محال اقامتهم وعدد الأسهم التي طلب كل منهم الاكتتاب فيها وما خصص له منها وسداده لكامل قيمتها .

وألزم المشرع أن يقدم هذا البيان الى الهيئة العامة لسوق المال خلال العشرة أيام التالية لقفل باب الاكتتاب .

هذا ويجوز لكل ذي شأن الحصول على نسخة من هذا البيان من الهيئة (١) .

واذا اكتب المؤسسون في عدد من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ، وجب تقديم بيان مستقل في هذا الشأن (٢) .

وكما سبق القول ، لا يجوز في جميع الأحوال أن يقل ما اكتب فيه غير المؤسسين عن ٥٠٪ من رأسمال الشركة (٣) .

المبحث الثالث

اجراءات تقدير الحصص العينية

في شركات تلقى الأموال

تمهيد وتقسيم :

٢١ - تضمن القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية - في خصوص تقدير الحصص العينية التي تدخل في تكوين رأسمال شركة تلقى الأموال أو عند زيادة رأسمالها أو الاندماج فيها - احكاماً متميزة بالاضافة الى الاحكام العامة المنصوص عليها بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في هذا المجال . وفي ذلك تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أنه « اذا دخل في تكوين رأسمال الشركة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها أو الاندماج فيها حصص عينية مادية أو معنوية ، وسواء كانت هذه الحصص مقدمة من جميع المؤسسين أو المكتتبين أو الشركاء أو بعضهم ، يجب على المؤسسين أو على مجلس الادارة حسب الأحوال أن يطلب الى الهيئة التحقق مما اذا كانت الحصص قد قدرت

(١) المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لقانون ٨٨/١٤٦ .

(٢) المادة الخامسة فقرة ثانياً من اللائحة التنفيذية لقانون ٨٨/١٤٦ .

(٣) انظر ما سبق رقم ١٣ من هذا الباب .

تقديرًا صحيحًا ، وتختص بهذا التقدير لجنة يشكلها رئيس مجلس إدارة الهيئة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ « (١) » .

ويبدو من النصوص التي تحكم تقدير الحصص العينية أنها أكثر تعقيداً من تلك التي ينص عليها قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الأمر الذي يخشى منه عرقلة وتأخير تأسيس الشركات في هذا المجال والتي غالباً ما تعتمد في تأسيسها على حصص عينية .

وسوف نتناول دراسة الأحكام المتميزة لتقدير الحصص العينية لشركات تلقى الأموال من حيث إجراءات هذا التقدير والاختار عنه وحالة تقديم الحصة العينية من جميع الشركات ثم إجراءات التظلم من تقدير الحصص العينية .

٢١ - التقدير المبدئي للحصص العينية :

يلزم المؤسسون بإجراء تقدير مبدئي للحصص العينية التي تدخل في رأسمال شركة تلقى الأموال ولهم في سبيل ذلك أن يستعينوا بأهل الخبرة من المحاسبين والفنيين أو غيرهم ، بعد اطلاعهم على كافة الوثائق المتعلقة بتلك الحصة وذلك طبقاً لما تنص عليه المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وطبقاً للفقرة الثانية من المادة (٢٦) المشار إليها يلزم المؤسسون بتقديم طلب إلى الهيئة العامة لسوق المال لكي تتولى التحقق مما إذا كانت الحصص العينية قد قومت تقويماً صحيحاً . كما على المؤسسين عرض كافة المستندات المتعلقة بذلك التقدير على اللجنة الخاصة التي تشكل بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الهيئة (٢) .

٢٢ - وجوب اتخاذ إجراءات تقدير الحصة العينية ولو كانت مقدمة من جميع المؤسسين :

جاء قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية بحكم جديد في خصوص الإجراءات تقدير الحصص العينية بالنسبة لشركات تلقى الأموال لاستثمارها هو اشتراط اتخاذ ذات الإجراءات المشار إليها سواء كانت

(١) وتؤكد ذلك الحكم المادة الثانية في فقرتها الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦/٨٨ .

(٢) مؤلفنا الشركات السابق الإشارة إليه رقم ٢٨٢ .

انحصص العينية مقدمة من أحد المؤسسين أو المكتتبين أو منهم جميعا .
وفي ذلك تنص المادة الرابعة في فقرتها الأولى من القانون على أنه
« ... وسواء كانت هذه الحصة مقدمة من جميع المؤسسين أو المكتتبين
أو الشركاء أو بعضهم (١) » .

وبهذا الحكم المستحدث تفادى المشرع النقد الذى وجه الى الفقرة
السابعة من المادة (٢٥) من قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تقضى
باستثناء حكمها اذا كانت الحصة العينية مقدمة من جميع المكتتبين
أو الشركاء فيكون تقديرهم لها نهائيا . وقد سبق لنا انتقاد هذا الاستثناء
لما فى ذلك من اضرار بمصالح الغير (٢) .

٢٣ - اخطار الهيئة العامة لسوق المال وكيل المؤسسين بقرار اللجنة :

طبقا للفقرة الثالثة من المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لقانون
١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على الهيئة العامة لسوق المال اخطار وكيل المؤسسين
أو رئيس مجلس ادارة الشركة بحسب الأحوال ومقدم الحصة العينية
بقرار اللجنة المشكلة لتقدير الحصة العينية خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ صدوره وذلك بموجب خطاب بالبريد الموصى عليه بعلم
الوصول .

وخيرا فعل المشرع فى هذا الخصوص بالزام الهيئة العامة لسوق المال
باخطار المؤسسين خلال مدة خمسة عشر يوما بقرار اللجنة حتى تتم
اجراءات التقدير للحصة العينية فى وقت مناسب .

٢٤ - التظلم من قرار اللجنة بتقدير الحصص العينية :

استحدث قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن شركات تلقى الأموال
نظام التظلم من تقدير اللجنة التى تشكل بقرار من الوزير بناء على
عرض رئيس الهيئة والمنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون والسابق
الإشارة إليها ، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من هذا

(١) وان كانت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦
لسنة ١٩٨٨ أغفلت هذه العبارات . ويعتقد أن ذلك سهوا من المشرع
وكان يجب أن يضاف هذا الحكم .

(٢) راجع مؤلفنا الشركات التجارية طبعة ١٩٨٣ رقم ٢٨٢ ص
٤٣٠ ، ٤٣١ .

القانون على أنه « ولذوى الشأن التظلم من هذا التقدير أمام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير ، وذلك في المواعيد وطبقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويكون قرار اللجنة بتقدير الحصص المذكورة نهائيا ، تلتزم به الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة للشركة » .

وتضمنت اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في المادة الثالثة منها الإجراءات والمواعيد الخاصة بهذا التظلم . وتتلخص هذه الإجراءات فيما يلي :

(أ) حددت اللائحة التنفيذية مدة ثلاثين يوما لتقديم التظلم من قرار اللجنة المشكلة من الوزير والخاصة بتقدير الحصص العينية . وتبدأ مدة الثلاثين يوما من تاريخ الاخطار والا كان التقدير نهائيا تلتزم به الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة بحسب الأحوال .

ويجب أن يوضح بالتظلم من قرار اللجنة بتقدير الحصص العينية أسباب التظلم وأن ترفق به المستندات المؤيدة له (م ٢/٤ من اللائحة) .

(ب) يقوم الوزير المختص - وهو وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (١) - بتشكيل لجنة ، خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ تقديم التظلم اليه ، تتولى نظر التظلم . ويراعى في تشكيل هذه اللجنة أن تضم عناصر متخصصة لا يقل مستوى أعضائها عن مستوى أعضاء اللجنة التي تولت التقييم المتظلم منه (الفقرة الأولى من المادة الثالثة من اللائحة) .

ويحق للجنة المشار اليها والخاصة بنظر التظلم أن تدعو أصحاب الشأن لحضور جلساتها وسماع ما ترى سماعه من ايضاحات أو تطلب منهم ما تراه من بيانات ومستندات (م ٢/٣ من اللائحة) .

وتلتزم اللجنة المشار اليها والخاصة بنظر التظلم أن تبث فيه خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه أو ثلاثين يوما من تاريخ ورود ما طلبته من بيانات أو مستندات بحسب الأحوال . ويكون القرار الصادر من هذه اللجنة بالفصل في التظلم نهائيا وملزما (م ٢/٣ من اللائحة) .

وخيرا فعل المشرع بالنص على مواعيد ملزمة للجنة للفصل في التظلم

(١) م ٣ من مواد اصدار القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

من قرار تقدير الحصص العينية تسييرا على أصحاب هذه الحصص .
وغنى عن البيان في هذا الخصوص أن اللجنة ملزمة بإصدار قرار ايجابي
بالفصل في التظلم ويعد عدم صدور قرار من لجنة التظلم رفضا له
وبالتالى يعتبر التقدير الأولى من اللجنة المشكلة طبقا لقانون ١٥٩
سنة ١٩٨١ ملزما ونهائيا للمؤسسين .

فاذا تبينت وجود نقص في الأوراق أو في بياناتها فيتم اخطار ذوى الشأن
ذلك أن حق الالتجاء الى القضاء من النظام العام ولا يجوز سلبه على
الاطلاق ، وأن المقصود باعتبار قرار لجنة التظلم نهائيا ، أنه لا يجوز
التظلم منه أمام أية جهة إدارية .

ويعتبر القضاء الإدارى بمجلس الدولة مستقرا على أن نهائية القرار
الإدارى ، والذي معناه استنفاد مراحل التدرج الإدارى ، واستغلاق
باب التظلم الإدارى لا يفقد الحق فى التظلم القضائى (١) .

المبحث الرابع

فحص طلبات التأسيس والبت فيها والقيد فى سجل الشركات

٢٥ - أولا : فحص طلبات تأسيس شركات تلقى الأموال :

تلتزم الهيئة العامة لسوق المال ، بعد تقديم طلبات وأوراق
ومستندات (٢) تأسيس وقيد شركة تلقى الأموال ، بفحص هذه الطلبات .
فاذا تبينت وجود نقص فى الأوراق أو فى بياناتها فيتم اخطار ذوى الشأن
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب لاستكمالها . وتؤشر
الهيئة بذلك فى جدول طلبات التأسيس لتحديد هذه المواعيد .

وعند توافر جميع الأوراق تلتزم باتخاذ الاجراءات لعرض الأمر على
مجلس إدارة الهيئة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر .

(١) محكمة القضاء الإدارى - الدعوى رقم ١/٢٩٣ ت فى ١٠ - ٢ -
١٩٤٨ - س ١ ص ٣٣٥ . فى خصوص أحكام أخرى تؤكد هذا المبدأ راجع :
مؤلف المستشار حمدى ياسين عكاشه « القرار الإدارى فى قضاء
مجلس الدولة » - الكتب القانونية - منشأة المعارف بالاسكندرية طبعة
١٩٨٧ - المبدأ رقم (٤٣) ص ٤١ .

(٢) ويلزم تشريع ٨٨/١٤٦ م (٤/٢) اللائحة التنفيذية وضع نماذج
لطلبات التأسيس والقيد والأوراق والمستندات التى يلزم ارفاقها بالطلب .

وقد تضمنت هذه الأحكام المتميزة المادة السادسة من اللائحة التنفيذية حيث نصت على أن « تقوم الهيئة بفحص طلبات تأسيس وقيد الشركات ، فإذا كانت الأوراق كاملة اتخذت الإجراءات لعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر ، أما إذا تبينت وجود نقص في الأوراق أو في بياناتها فيتم إخطار ذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب لاستكمالها ويؤشر بذلك في جدول طلبات التأسيس » .

وبمقارنة دور الهيئة العامة لسوق المال في خصوص فحص طلبات تأسيس وقيد شركات تلقى الأموال بالدور الذى تقوم به مصلحة الشركات وفقا لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يتضح أن المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ جعل المدة التى يجوز للهيئة العامة لسوق المال فحص أوراق ومستندات طلب التأسيس والقيد خمسة عشر يوما على خلاف قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى جعلها عشرة أيام فقط لمصلحة الشركات طبقا لنص المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية ، كذلك الأمر فى حالة اكتمال الأوراق والمستندات حيث حدد تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ميعاد خمسة عشر يوما من يوم استكمال الأوراق أو تقديم الطلب كاملا على خلاف تشريع ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذى جعلها عشرة أيام .

٢٦ - ثانيا : البت فى طلبات تأسيس شركة تلقى الأموال :

وفقا لحكم المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على الهيئة العامة لسوق المال - بعد استكمال أوراق طلب التأسيس والقيد - أن تعرض هذه الطلبات على مجلس إدارة الهيئة لنظرها . ولهذا المجلس قبل اصدار قراره بالقبول أو الرفض أن يطلب الايضاحات التى تكون ضرورية لاتخاذ القرار .

ونصت المادة الثالثة من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أن يصدر مجلس إدارة الهيئة قراره بقبول أو رفض طلبى التأسيس والقيد خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق .

وحددت أيضا اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ مدة ستين يوما لاصدار مجلس إدارة الهيئة قراره بالموافقة أو الرفض . وتحسب هذه المدة من تاريخ تقديم الأوراق كاملة الى الهيئة أو من تاريخ استيفاء البيانات التى طلبها هذا المجلس .

ويلاحظ في هذا الخصوص أن اللائحة تضمنت بالإضافة الى ما ينص عليه القانون في المادة ١/٣ منه ، ما يفيد أن لمجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال الحق في طلب ايضاحات تكون ضرورية لاصدار قرارها بقبول أو رفض التأسيس والقيّد ، وفي هذه الحالة تحسب مدة الستين يوما من تاريخ استيفاء البيانات التي طلبها مجلس الادارة .

وفي حالة صدور قرار بقبول طلب تأسيس وقيد شركة تلقى الأموال من مجلس ادارة الهيئة ، يؤشر بقرار هذا المجلس بكل من جدول التأسيس وسجل القيد الذي استحدثه تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذي سنشير اليه في هذا المبحث (١) .

ويجب نشر قرارات الموافقة على التأسيس والقيّد بالوقائع المصرية (م ٣/٣ من القانون) .

ويلاحظ أن المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ اشترط في نصوصه - وكذلك اللائحة التنفيذية - أن يصدر قرار ايجابى بقبول أو رفض طلبى تأسيس وقيد شركة تلقى الأموال ، ولم يتضمن ما يفيد اعتبار مضي الستين يوما دون صدور قرار بمثابة قرار سلبى بقبول التأسيس وذلك على خلاف حكم قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . وخيرا فعل المشرع باشتراطه اصدار قرار ايجابى - بالرفض أو القبول - في خصوص البت في طلبات تأسيس هذا النوع من الشركات . وقد سبق لنا انتقاد حكم المادة (١٩) من قانون ١٥٩ بالنسبة للشركات الخاضعة لحكم القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بصفة عامة (٢) .

٢٧ - التظلم من قرار رفض طلب تأسيس وقيد شركات تلقى الأموال :

١ - اسباب رفض طلبى التأسيس والقيّد :

نظم المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أسباب رفض طلب تسجيل وقيد شركة تلقى الأموال حيث نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون على أن « يرفض الطلب اذا كانت هناك مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو غير ذلك من القوانين أو اللوائح ، أو كان من أغراض الشركة أو النشاط الذى تقوم به ما يتعارض مع النظام العام والآداب ، أو لا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن

(١) راجع المادة (٧) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

(٢) مؤلفنا السابق الاشارة اليه طبعة ١٩٨٣ وطبعة ١٩٨٩ رقم ٢٦٧

القومى . . . » كما اشترط المشرع بذات المادة أن يكون قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بالرفض مسبباً .

وقد يبدو من هذا النص أن المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ حدد أسباباً معينة لا يجوز دونها لمجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رفض طلبى تأسيس وقيد شركة تلقى الأموال أو الإضافة إليها وهى :

(أ) مخالفة الطلب لأحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو لائحته التنفيذية أو غير ذلك من القوانين أو اللوائح .

(ب) أن يكون غرض الشركة أو نشاطها متعارضاً مع النظام العام أو الآداب . أو لا يتفق هذا الغرض مع المصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومى .

على أن هذا التحديد ليس إلا شكلياً فى حقيقته . ذلك أن عبارات نص المادة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون والمشار إليها جاءت فضفاضة واسعة لا حدود لها مما قد يترتب عليه شبهة إساءة استعمال الحق فى مجال رفض طلبات تأسيس وقيد شركات تلقى الأموال . والسماح بإمكانية التدخل بمناسبة وغير مناسبة .

وكنا نرى الاكتفاء فى هذا الخصوص بأن يكون الرفض على أساس عبارات مخالفة أحكام القانون أو النظام العام . وهى عبارات كافية لأن يندرج تحتها ما يحقق الحرص على مصالح البلاد بالإضافة إلى أنها عبارات اعتاد عليها الكافة . ويبدو أن تخوف المشرع من هذا النوع من الشركات - وهو شركات تلقى الأموال لاستثمارها - وحرصه المشوب بالحذر هو الذى دفعه إلى استخدام عبارات متعددة مطاطة .

٢ - الجهة المختصة بنظر التظلم ومدته :

يرفع التظلم من قرار رفض طلبات تأسيس وقيد شركات تلقى الأموال والذى يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال ، إلى الوزير المختص وهو وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . وحدد المشرع مدة ستين يوماً تبدأ من تاريخ إخطار صاحب الشأن بقرار الرفض .

ويجب أن يتضمن التظلم الأسباب التى بنى عليها ويرفق به ما يتوفر من مستندات تؤيده وقد نصت على هذه الأحكام المادة التاسعة من

(م ٣ - شركات تلقى الأموال)

اللائحة التنفيذية بقولها « يكون التظلم للوزير من رفض طلب التأسيس أو طلب القيد خلال ستين يوما من تاريخ الخطأ صاحب الشأن بقرار الرفض ، ويجب ان يتضمن التظلم بيانا بأسبابه وأن يرفق به ما يتوفر من مستندات تؤيده » .

ويتولى الوزير نظر التظلم ، وله في سبيل ذلك طلب ما يراه من ايضاحات من المتظلم أو من الهيئة العامة لسوق المال . وعلى الوزير أن يبت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه (١) .

٢٨ - ثالثا : سجل قيد شركات تلقى الأموال :

طبقا لحكم المادة (٨) من القانون ينشأ بالهيئة العامة لسوق المال سجل خاص لقيد شركات تلقى الأموال والتي تصدر القرار بالموافقة على تأسيسها وغرضها وفروعها وأسماء المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين . كما يدون بذات الصفحة كل تعديل يطرأ على عقد تأسيسها أو نظامها وأي تعديل في بيانات القيد التي قدمت عند طلب التأسيس أو القيد .

وغنى عن البيان ان القيد بسجل الشركات المشار اليه بالهيئة العامة لسوق المال لا يغنى عن التأشير بالقيد بالسجل التجاري طبقا للتفصيل السابق شرحه بمناسبة دراسة احكام الشركات وفقا لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (٢) .

المبحث الخامس

تحول شركات المساهمة الخاصة

لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى شركات

تلقى الأموال طبقا لقانون ١٢٦ لسنة ١٩٨٨

٢٩ - تمهيد :

سبق لنا في مؤلفنا للشركات التجارية دراسة أحكام تغير شكل الشركة طبقا لحكم المادة ٤٣٦ من قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (٣) .

(١) راجع المادة (٩) فقرة ثانيا من اللائحة التنفيذية لقانون ١٢٦ لسنة ١٩٨٨ .

(٢) مؤلفنا الشركات التجارية السابق الإشارة اليه رقم ١٤٩ .

(٣) مؤلفنا السابق رقم ٢٢٨ وما بعدها .

ولا شك أن شركة المساهمة لتلقى الأموال التي تؤسس وتفيد بسجل الهيئة العامة لسوق المال يجوز لها تغير شكلها إلى أي شكل من الشركات التجارية المنصوص عليها بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو المجموعة التجارية . وهي تخضع في هذه الحالة إلى الإجراءات السابقة شرحها تفصيلا بمؤلفنا السابق الإشارة إليه بمناسبة دراسة تغير شكل الشركة ذات المسئولية المحدودة (١) . مع الالتزام بتقديم طلب شطبها من سجل قيد هذه الشركات بالهيئة العامة لسوق المال .

على أنه لما كانت المادة ١٣٩ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لم تعرض لتحويل الشركة إلى شركة تلقي الأموال فإن القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها تضمن الشروط والإجراءات الواجب اتباعها عند رغبة شركة المساهمة الخاصة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في التحويل إلى شركة تلقي الأموال .

ويلاحظ على كل من نص المادة الخامسة من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والمادة العاشرة من لائحته التنفيذية أن المشرع أجاز لشركات المساهمة فقط التحويل إلى شركة تلقي الأموال دون غيرها من الشركات الأخرى سواء الخاصة لقانون ١٥٩ وهي الشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم ، أو الشركات الخاصة للمجموعة التجارية . ولا يعتقد أن المشرع يحظر ذلك على هذه الشركات طالما سوف توفق شروطها طبقاً لأحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والأتراب على اتباع الإجراءات معقدة هي تحويل أي من هذه الشركات إلى شكل شركة المساهمة أولاً ثم إلى شكل شركة تلقي الأموال . وبناء على ذلك نرى أنه يجوز لأي من الشركات سواء المنصوص عليها بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو المجموعة التجارية التحويل إلى شركة تلقي الأموال واتباع إجراءات التأسيس والقيّد واستثناء كافة الشروط الخاصة بهذا النوع من الشركات دون أن يعد هذا انقضاء أو تصفية للشركة الراجعة في التحويل ، كما تعفى هذه الشركات من الضرائب والرسوم الخاصة بتغير شكل الشركة .

ووفقاً لحكم المادة الخامسة من قانون ١٤٦ يجوز لشركات المساهمة التي ترغب في العمل في مجال تلقي الأموال لاستثمارها أن تتقدم بطلب

(١) نفس الموضوع السابق .

لقيدها في السجل المعد لذلك بالهيئة العامة لسوق المال اذا ما توافرت لديها الشروط التي تنص عليها المادتين الثانية والرابعة من ذات القانون . كما على شركة المساهمة تعديل نظامها الاساسي وفقا للنموذج الذي تصدره الهيئة طبقا لاحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . أما اذا لم تتوافر الشروط المنصوص عليها بالمادتين المشار اليهما من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فان المشرع في هذا القانون يلزم الشركة المساهمة باتباع الاجراءات الخاصة بتأسيس وقيد شركات تلقى الاموال .

وسوف نتناول دراسة هذا التحول لشركة المساهمة .

٣٠ - اولا : شركة المساهمة التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

اذا فرض وكانت شركة المساهمة المؤسسة وفقا لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ هي شركة ذات اكتاب عام ومتضمنة الشروط المميزة لتأسيس وقيد شركات تلقى الاموال ، والمنصوص عليها بالمادتين الثانية والرابعة من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، فانه يجوز لها تقديم طلب تحويل على النماذج المعدة بالهيئة العامة لسوق المال لقيدها في السجل المعد لذلك . وتتلخص الشروط والاجراءات لهذا التحول وفقا لحكم القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية فيما يلي :

(أ) ان تتوافر في شركة المساهمة الشروط الخاصة بشركات المساهمة ذات الاكتاب العام لتلقى الاموال والخاصة بعدد المؤسسين ونسبة كل منهم في رأس المال حيث يشترط ألا يقل عددهم عن عشرين شخصا والا يقل عدد الاسهم التي يكتب بها كل منهم عن ١٪ من قيمة رأس المال المال . كذلك الشأن بالنسبة للحد الأدنى والاقصى لرأس المال وهو ألا يقل عن خمسة ملايين جنيه ولا يزيد على خمسين مليون جنيه وان يكون مدفوعا بالكامل ومملوكا لمصريين وان يطرح منه خمسون في المائة على الأقل للاكتاب العام لغير المؤسسين . هذا بالاضافة الى كون جميع اعضاء مجلس الادارة من المصريين . واذا كان رأسمال شركة المساهمة متضمنا حصصا عينية وجب اتباع حكم المادة الرابعة من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وذلك سواء كانت الحصص العينية مقدمة من احد الشركاء أو بعضهم أو كلهم وذلك وفقا للفصل السابق ذكره في المبحث الثالث من هذا الباب .

(ب) ان تقوم شركة المساهمة بتعديل نظامها الاساسى وفقا للنموذج الصادر طبقا لاحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

(ج) ان تتقدم شركة المساهمة بطلب الى الهيئة العامة لسوق المال بقيدها بسجل الشركات المنصوص عليه بالمادة الثامنة من اللائحة التنفيذية والسابق ذكر أحكامه فى المبحث الرابع من هذا الباب (١) . ويجب طبقا للمادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ان يرفق بالطلب المستندات الآتية :

١ - صورة من عقد الشركة ونظامها الاساسى .

٢ - صورة موثقة من محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية التى قررت فيها تعديل نظامها الاساسى بما يتفق واحكام القانون .

٣ - شهادة من مراقب الحسابات تفيد ان اصافى حقوق الملكية فى الشركة لا يقل عن رأسمالها المصدر .

٤ - شهادة من مراقب الحسابات تفيد سداد رأسمال الشركة بالكامل .

٥ - بيان من مراقب الحسابات باسماء المؤسسين والمساهمين وعدد الاسهم التى يملكها كل منهم وقيمتها الاسمية فى تاريخ تقديم الطلب .

٦ - ما يفيد تقديم طلب الى الجهاز المركزى للمحاسبات لتعين مراقب حسابات من قبله .

٧ - ايصال سداد رسم القيد للهيئة .

(د) يتبع فى الطلب المقدم للتحويل الى شركة خاضعة لاحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ذات الاجراءات المنصوص عليها بالمادتين السادسة والسابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون والسابق شرحها فى المبحث الرابع من هذا الباب والخاصة بفحص الطلب والبت فيه والقيد بسجل الشركات التابع للهيئة العامة لسوق المال (٢) .

(١) راجع ما سبق رقم (٢٧) من هذا الباب .

(٢) راجع ما سبق رقم (٢٤) من هذا الباب .

٣١ - ثانيا : شركات المساهمة التي لا تتوافر فيها شروط الشركات
الخاضعة لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

أجاز المشرع لشركات المساهمة الراغبة في التحول الى شركات خاضعة
لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الاموال
وغير المستوفية اصلا شروط هذا القانون أن تتخذ اجراءات التأسيس
والقيد المنصوص عليها بذات القانون ولائحته التنفيذية حيث تنص المادة
الخامسة من القانون المشار اليه على أنه « . . أما اذا كانت الشركة غير
مستوفية لتلك الشروط فيتعين عليها أن تتخذ اجراءات التأسيس والقيد
طبقا لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية . . » .

ومقتضى ذلك أنه على شركة المساهمة في هذه الحالة اتباع كافة
الاجراءات المتعلقة بتأسيس شركات تلقي الاموال للمنصوص عليها بقانون
١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية والسابق شرح احكامها في الفصل
الثاني من هذا الباب وكأنه تأسيس جديد للشركة .

وتسهيلا من المشرع لشركة المساهمة الراغبة في التحول الى شركة
مساهمة خاضعة لاحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، نص صراحة على أن
هذا التأسيس الجديد طبقا لاحكامه لا يترتب عليه انقضاء للشركة أو
تصفية لها حيث نصت ذات المادة الخامسة على أنه « . . ولا يترتب على
ذلك انقضاء الشركة أو تصفيتها . . » . وبذلك تفادى المشرع في تحول
الشركة المساهمة الى شركة تلقي الاموال مشاكل التصفية والقسمة
وما يترتب عليها من تهديد للمراكز المالية والحفاظ على عدم المساس بحقوق
ذوى المصلحة .

وحرص تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في ذات الوقت على مصالح ذوى
الشأن بمناسبة تحول شركة المساهمة الى شركة خاصة لاحكامه فنص في
عجز المادة الخامسة منه على انه تبصر على الشركة في هذه الحالة احكام
الفقرة الثالثة من المادة ١٣٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وهي الخاصة
بحماية حقوق الدائنين والمساهمين الذين اعترضوا على قرار التغير أو لم
يحضروا الاجتماع الذى صدر فيه القرار بعبء مقبول . وذلك وفقا
للتفصيل السابق شرحه بهذا المؤلف (١) .

(١) راجع مؤلفنا المشار اليه رقم ٢٥٨ ، ٢٢٩ .

ويلاحظ في هذا الخصوص أن الشركة التي يتم التغيير إليها والشركات التي يتم تغيير شكلها والشركاء تعفى من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تغيير الشكل طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة (١٣٦) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

ومن نافلة القول أنه لا يترتب على تغيير شكل الشركة انقضاء شخصيتها المعنوية مثلها مثل التأميم وذلك على خلاف الاندماج الذي يترتب عليه فناء شخصية الشركة أو الشركات المندمجة كما سبق القول (١) .

(١) راجع مؤلفنا السابق رقم ٧٧ .

الفصل الثالث

الصكوك التي تصدرها شركة تلقى الاموال وحقوق اصحابها

٣٢ - تمهيد وتقسيم :

استحدث المشرع في قانون شركات تلقى الأموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ صكوكا تسمى « صكوك الاستثمار » تلزم الشركة المؤسسة وفقا لأحكامه بإصدارها وتسليمها مقابل الأموال التي تتلقاها من الجمهور بقصد توظيفها واستثمارها . وتضمن هذا القانون أيضا أحكاما متميزة في خصوص القيود على تداول أسهم المؤسسين لهذا النوع من الشركات ، وحظر عليها اصدار بعض الصكوك التي يجوز لشركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اصدارها وهي حصص التأسيس والأسهم الممتازة .

كما استحدث تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ صكوكا يجوز لشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، اصدارها وهي صكوك التمويل ذات عائد متغير ، بالاضافة الى الصكوك التي يجوز لها اصدارها وفقا لذات القانون .

وسوف نتناول في هذا الفصل الأحكام الخاصة بصكوك الاستثمار وحقوق أصحابها قبل شركة تلقى الأموال ومدى اشتراكها في أرباح وخسائر هذه الشركة والضمانات المقررة لأصحابها . كما سنتناول دراسة الصكوك التي يجوز لشركات تلقى الأموال اصدارها والقيود المتميزة على تداول الصكوك التي تصدرها استثناء من أحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . وذلك كل في مبحث مستقل .

أما صكوك التمويل ذات العائد المتغير التي تصدرها شركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فسوف نخصص لها فصلا مستقلا في نهاية هذا الباب كما سبق القول .

المبحث الأول صكوك الاستثمار

تمهيد وتقسيم :

٣٣ - نظم المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية إصدار صكوك الاستثمار والتي تلزم شركات تلقي الأموال بإصدارها مقابل الأموال التي تتلقاها من الجمهور فبين الحد الأقصى للأموال التي يمكن للشركة أن تتلقاها من الجمهور وطريقة إصدار هذه الصكوك سواء بالعملة المصرية أو الأجنبية الواجب أن تتضمنها هذه الصكوك . كما حدد هذا التشريع حقوق أصحاب هذه الصكوك وكيفية استردادها .

وسوف نتناول دراسة هذه الأحكام في فرعين نخصص الأول لدراسة الأحكام الخاصة لإصدار هذه الصكوك والثاني للحقوق التي تقررها هذه الصكوك لأصحابها .

الفرع الأول الأحكام الخاصة بإصدار صكوك الاستثمار

٣٤ - أولا : الحد الأقصى للأموال التي يجوز أن تتلقاها شركة تلقي الأموال :

١ - اشترط المشرع في قانون ١٤٦ على شركات تلقي الأموال ألا يتجاوز ما يحدده نظامها الأساسي في خصوص الأموال التي يمكن لها أن تتلقاها من الجمهور بما تقرره اللائحة التنفيذية لهذا القانون (م ١/٦ من القانون) .

وتطبيقا لذلك اشترطت المادة الحادية عشر من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أن يكون الحد الأقصى للأموال التي يمكن للشركة أن تتلقاها من الجمهور عشرة أمثال رأس المال المصدر . ومعنى ذلك أنه إذا كان رأسمال شركة تلقي الأموال خمسين مليون جنيه فإن ما يجوز لها أن تتلقاه من الأموال لاستثمارها وتوظيفها يجب ألا يتعدى خمسمائة مليون جنيه . على أن هذا ليس معناه أن تلزم شركة تلقي الأموال بتجميع وتلقي كل ما هو مسموح لها بتلقيه ولكن فقط ألا يتعدى ما تتلقاه عن عشرة أمثال رأسمالها المصدر .

وحرصا من المشرع على اقرار ما سبق أن تم تجميعه من أموال ، بواسطة شركات تلقى الأموال السابقة على التنظيم التشريعى بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، حماية لأصحاب هذه الأموال فقد نص على استثناء هذا الحد الأقصى ، بأن أجاز بقرار من الوزير ، زيادة هذا الحد بالنسبة للأشخاص الطبيعية أو المعنوية التى تلقت أموالا قبل العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وقامت باخطار الهيئة بتوفيق أوضاعها الى خمسة عشر مثل رأس المال المصدر وذلك بالنسبة الى ما سبق أن تلقوه من أموال قبل تاريخ العمل بهذا القانون وبما لا يجاوزة .

ونصت على هذا الاستثناء المادة (١١) فقرة ثانيا من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ بقولها « ويجوز بقرار من الوزير زيادة الحد الأقصى المشار اليه للأشخاص المنصوص عليهم في المادة (١٧) (١) من القانون الى خمسة عشر مثل رأس المال المصدر وذلك بالنسبة الى ما سبق أن تلقوه من أموال قبل تاريخ العمل بالقانون وبما لا يجاوزة » .

هذا ويلاحظ أن المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لم يشترط أن يكون جميع الراغبين فى استثمار أموالهم من المصريين على خلاف أحكام رأسمال شركة تلقى الأموال . وبناء على ذلك يجوز أن يكون أصحاب صكوك الاستثمار من غير المصريين أيا كانت جنسيتهم .

٢ - وإذا كان من بين ما تتلقاه الشركة مبالغ بالنقد الأجنبى فيتم تحديد قيمتها - وفقا لما تنص عليه المادة الحادية عشر فى فقرتها الثالثة من اللائحة التنفيذية - لأغراض حساب ذلك الحد الأقصى وفقا لأعلى سعر تعلن لتلك العملة وقت تلقيها . ويعد هذا التقدير لقيمة العملات الأجنبية التى تتلقاها شركات تلقى الأموال ، تقديرا عادلا بالنسبة للشركة .

٢ - ويلزم المشرع شركات تلقى الأموال أن يتم تلقى العملات الأجنبية عن طريق أحد البنوك المعتمدة لمزاولة عمليات النقد الأجنبى المنصوص عليها فى المادة (٣) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التعامل بالنقد الأجنبى . وتودع هذه المبالغ فى حساب خاص بها (٢) .

(١) تنص المادة (١٧) من القانون على أنه « يجب على كل من أخطر الهيئة برغبته فى توفيق أوضاعه القيام بذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية ، ويجوز للوزير بناء على عرض مجلس إدارة الهيئة أن يأذن له بتلقى الأموال من الجمهور لاستثمارها خلال تلك المدة » .
(٢) راجع المادة ٢/٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

٢٥ - ثانيا : ايداع المبالغ التي تتلقاها الشركة احدى البنوك المعتمدة :

يلزم المشرع شركات تلقى الأموال ايداع الأموال التي تتلقاها بالعملية المصرية خلال أسبوع في حساب خاص بأحد البنوك المعتمدة (م ١/٢٢ من اللائحة التنفيذية) . وجاء هذا الحكم تطبيقا لنص المادة السابعة من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والتي تنص على أن « تلزم الشركة بايداع الأموال التي تتلقاها طبقا لأحكام هذا القانون خلال أسبوع من تاريخ التلقى في حساب خاص بأحد البنوك المعتمدة الخاضعة لأشراف البنك المركزي المصري ، ولا يجوز تحويل أى مبالغ منها الى الخارج الا بموافقة البنك المركزي المصري » .

ومقتضى حكم المادة السابعة من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والمشار إليها انه لا يجوز لأى من هيئات الادارة بشركات تلقى الأموال تحويل أى مبلغ من الأموال التي تجمعها هذه الشركات من الجمهور لاستثمارها وتوظيفها خارج البلاد الا بعد موافقة مسبقة من البنك المركزي المصري . على أن هذا الحكم لا ينصرف الى المبالغ التي تمثل رأسمال شركة تلقى الأموال ، وانما يخضع تحويلها الى الخارج للأحكام العامة التي تنظم هذا التحويل وفقا للقوانين الأخرى السائدة والواجبة التطبيق .

٢٦ - ثالثا : التزام شركة تلقى الاموال باصدار سكوك الاستثمار وفقا لحكم القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

تلتزم شركة تلقى الأموال باصدار سكوك استثمار للأصحاب الأموال الذين قدموها للشركة بقصد توظيفها واستثمارها . ونصت على ذلك صراحة المادة السادسة فقرة ثانيا من القانون ، واكدتها الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشر من اللائحة بقولها « وتصدر الشركة سكوك الاستثمار مقابل الاموال التي تتلقاها » .

ومقتضى ذلك ان شركة تلقى الاموال ليس لها الخيار في اصدار أو عدم اصدار سكوك استثمار وتسليمها مقابل ما تلقت من اموال من الجمهور ، كما ليس لهذه الشركة ان تختار شكلا آخر من السكوك لتمثل هذه المبالغ بل انها ملزمة باصدار سك الاستثمار بأوصافه وبياناته المنصوص عليها بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية .

وهذا الالتزام باصدار سكوك الاستثمار يلتزم به ايضا الشركات

القائمة والعاملة في مجال تلقى الاموال قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والتي تعلن رغبتها في توفيق اوضاعها وفقا لاحكامه وذلك بناء على نص المادة (٣/٦٨) من اللائحة والتي تنص على أنه « ويجب اصدار صكوك استثمار طبقا لهذه اللائحة مقابل الاموال التي سبق تلقيها وبما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر » .

٣٧ - رابعا : اجراءات اصدار صكوك الاستثمار وفقا لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

نص المشرع في المادة السادسة فقرة ثالثا من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أن تنظم اللائحة التنفيذية اجراءات اصدار هذه الصكوك واسترداد قيمتها والبيانات التي يتضمنها الصك . وتنفيذا لذلك تضمنت اللائحة التنفيذية تفاصيل هذه الاجراءات على النحو التالي :

١ - تصدر الجمعية العامة العادية لشركة تلقى الاموال قراراتها بالاصدارات المختلفة للصكوك وفقا للاحتياجات التمويلية ، وذلك خلال السنتين الماليتين التاليتين . ويكون ذلك بناء على تقرير مالي يعده مجلس الادارة ويعتمد مراقبا الحسابات صحة البيانات الواردة بهذا التقرير (المادة ١/١٢ من اللائحة التنفيذية) .

٢ - يلزم المشرع شركة تلقى الاموال بعدم اتباع أى سياسة أو أن تقر أى حقوق للغير يكون من شأنها الاضرار بمصالح اصحاب الصكوك (م ٢/١٢ من اللائحة) .

٣ - على شركة تلقى الاموال ان تخطر الهيئة العامة لسوق المال بتقرير مجلس الادارة بطلب اصدار الصكوك وكذلك محضر اجتماع الجمعية العامة بالموافقة على الاصدار وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع (المادة (١٣) من اللائحة) .

٤ - على مجلس ادارة شركة تلقى الأموال في كل اصدار للصكوك ، تحديد قيمة الصك والعملة التي يصدر بها وشروطه ومدته . ويحظر على الشركة أن تصدر هذه الصكوك بأكثر أو بأقل من قيمته الاسمية (١) .

(١) راجع المادة ١/١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

واذا كان اصدار الصكوك بالنقد الاجنبى يجب ان يتم ذلك فى ضوء الضوابط والقواعد الصادرة طبقا للمادة (٩) من القانون (١) .

وطبقا للمادة (٩) من القانون والمشار اليها يضع مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال بموافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ضوابط اصدار صكوك بالنقد الاجنبى وذلك فى حدود القواعد التى يصدر بها قرار هذا الوزير بالاتفاق مع محافظ البنك المركزى .

٣٨ - خامسا : الشكل الذى يصدر به صك الاستثمار والبيانات الواجب ان يتضمنها :

١ - طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، تستخرج الصكوك من دفاتر ذات قسائم تعطى ارقاما متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس ادارة الشركة يحددهما مجلس الادارة وتختتم بخاتم بارز للشركة (م ١/١٦ من اللائحة) .

ويكون لكل صك كعب يحتفظ به فى الدفتر ويتضمن هذا الكعب بصفة خاصة البيانات الآتية :

(أ) رقم وتاريخ الاصدار .

(ب) قيمة الصك وعملة ومدة .

ويلاحظ فى هذا الخصوص أن المشرع لم يحدد لقيمة هذا الصك حدا أدنى أو أقصى على خلاف ما يتبعه فى خصوص الأسهم التى تصدرها شركات المساهمة بصفة عامة أو شركات المساهمة لتلقى الأموال بصفة خاصة . ويعتد هذا الحكم منطقيا يتناسب وطبيعة هذه الصكوك التى تختلف عن الأسهم ، ذلك أن المبالغ التى يرغب اصحابها فى استثمارها وتوظيفها قبل شركات تلحق بالأموال تختلف فى قدرها من شخص لآخر وفقا لعدة عوامل وتحكمها ظروف تختلف عن الأسهم . ويكفى ان المشرع وضع الحد الأقصى للأموال التى يجوز لمثل هذه الشركات تلقيها لاستثمارها فى مجموعها . على أنه كان من الممكن ان ينص المشرع على ان تمثل قيمة صك الاستثمار مثلا مبلغ المائة جنيه أو مضاعفاتها حتى يسهل طبع الصكوك وحسابها وان كان ذلك ستراعيه حتما الشركات المصدرة لهذه الصكوك من تلقاء نفسها .

(١) راجع المادة ٢/١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

(ج) جهة وتاريخ تحصيل الصك .

ويلزم مجلس إدارة شركة تلقى الأموال أن يحدد أحد المديرين بها
فيكون مسئولاً عن عهدة هذه الدفاتر (م ١٦/٣ من اللائحة التنفيذية
لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) .

٢ - يجب أن يتضمن صك الاستثمار طبقاً لما تقضى به المادة (١٧/١)
من اللائحة على البيانات الآتية :

(أ) اسم الشركة وعنوان مركزها الرئيسي .

(ب) قيمة رأسمال الشركة المصدر .

(ج) رقم قيد الشركة في سجل الهيئة وتاريخه .

(د) الرقم المسلسل للصك وتاريخ إصداره وقيمه ومدته .

(هـ) اسم صاحب الصك وجنسيته وعنوانه .

(و) ما يفيد أن إصدار الصك لا يترتب عليه تجاوز الحد الأقصى
للاموال التي يمكن للشركة أن تتلقاها . وتلتزم شركة تلقى الأموال باخطار
الهيئة العامة لسوق المال بصورة نماذج الصكوك التي تصدرها في كل
إصدار وارقامها (م ١٧/٢ من اللائحة) .

٣ - يجب أن يدون على ظهر الصك وبطريقة واضحة البيانات
الآتية :

(أ) ملخص واف لغرض الشركة وفقاً لنظامها الأساسي .

(ب) أسس المشاركة في الأرباح والخسائر .

(ج) شروط استرداد الصك .

(د) مدى قابلية الصك للتجديد التلقائي (١) .

ويلاحظ على البيانات التي يتطلب المشرع تدوينها على ظهر الصك
أنها تتعلق بتحديد علاقة صاحب الصك بشركة تلقى الأموال . ولا شك
أن هذه البيانات إنما تمثل أيضاً كاملاً لجوهر حقيقة العلاقة بين

(١) راجع المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

صاحب الصك والشركة والتي يرجع اليها بالنسبة لحقوقه قبلها .
ونرى أن هذه البيانات انما تمثل الحد الأدنى الواجب تدوينه على ظهر
الصك ولا يجوز اصدار صكوك بدونها أو بعض منها . على أنه من
جانب آخر نرى أنه يجوز اضافة بيانات أخرى قد ترى الشركة ضرورة
تدوينها لتحقيق ايضاح أكثر مثل كتابة بيانات عن وكيل صاحب الصك
وسلطات هذا الوكيل في مواجهة الشركة كذلك بيانات عن تفويض
صاحب الصك للشركة في استطلاع نسبة من الأرباح مقابل دفع الزكاة
نيابة عنه أو اضافة الأرباح لقيمة الصك تلقائيا عند استحقاق هذه
الأرباح الى غير ذلك من الشروط التي تؤدي الى تحديد أدق للعلاقة
بين الشركة وصاحب الصك .

٤ - وإذا حدث وفقد الصك أو تلف ، فإن المشرع يلزم الشركة
أن تصدر بدلا منه لصاحبه بناء على طلبه وحسبما هو مدون بسجلاتها ،
بعد تكليفه بتقديم ما يثبت الفقد أو التلف أو أدائه لمبلغ النفقات
الفعلية للاستبدال . ويثبت على الصك الصادر في هذه الحالة أنه بدل
فاقد أو بدل تالف ويؤشر عليه بما هو ثابت بالسجلات (المادة (٢١)
من اللائحة) .

٣٩ - سادسا : التزام الشركة بمسك سجلات منتظمة عن صكوك
الاستثمار التي تصدرها :

يلزم المشرع شركة تلقي الأموال التي تؤسس وفقا لأحكام القانون
١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بأن تمسك سجلات منتظمة تخصص لتقيد الصكوك
التي تصدرها . وتمسك هذه السجلات وفقا للأصول المحاسبية السليمة
وبمراعاة القوانين المقررة في هذا الشأن (م ١٩ من اللائحة التنفيذية) .
وتؤدي هذه السجلات فوائد كثيرة دون شك لكل من الشركة وأصحاب
الصكوك ولجهات الرقابة بكافة أنواعها . فهي مرآة صادقة لكافة أنواع
واصدارات صكوك الاستثمار وقيمتها ونوع العملة التي تصدر بها .
بالاضافة الى أنها تصلح عند فقد أو تلف أي من هذه الصكوك حيث
يمكن اصدار صك بدل فاقد يتضمن البيانات الحقيقية من واقع السجلات
المحفوظة بالشركة .

وغنى عن البيان أن هذه السجلات تمسك بالاضافة الى دفاتر
وسجلات الشركة الأخرى والتي تشترطها القوانين الخاصة بمسك

الدفاتر التجارية • وبذلك يضيف تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في خصوص الالتزام بمسك الدفاتر التجارية التزاما بمسك دفتر جديد خاص بشركات تلقى الأموال هو سجل قيد صكوك الاستثمار وهو أمر لا شك يتناسب وطبيعة نشاط هذه الشركات •

الفرع الثاني

حقوق اصحاب صكوك الاستثمار

٤٠ - تمهيد وتقسيم :

نصت المادة السادسة في فقرتها الثانية من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أنه « وتصدر الشركة صكوك استثمار مقابل الأموال التي تتلقاها ، وتدخل صكوك الاستثمار لمالكها المشاركة في الأرباح والخسائر دون المشاركة في الإدارة ، ويتقاضى أصحابها نصيبهم في ناتج التصفية قبل حملة أسهم رأس المال » •

وتضيف المادة الثامنة في فقرتها الأولى من ذات القانون أنه « يكون لصاحب صك الاستثمار الذي أصدرته الشركة طبقاً لأحكام هذا القانون حصة في صافي الربح الناتج عن استثمار قيمتها ويتحمل نصيبه فيما قد يتحقق من الخسارة » •

وقررت الفقرة الثانية أنه « وتضع اللائحة التنفيذية قواعد توزيع الأرباح الصافية بين الشركة وأصحاب الصكوك وتنظيم توزيع حصة أصحاب الصكوك فيما بينهم » •

وتنفذا لذلك نظمت اللائحة التنفيذية حقوق والتزامات أصحاب صكوك الاستثمار قبل الشركة •

وسوف نشير إلى هذه الحقوق وجوهر العلاقة بين أصحاب الصكوك والشركة •

٤١ - أولا : الاشتراك في الأرباح وتحمل الخسائر :

أكد المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية مبدأ مشاركة أصحاب صكوك الاستثمار في أرباح وخسائر المشروعات التي تقوم بها شركة المساهمة لتلقى الأموال لاستثمارها وتوظيفها • وبذلك قضى المشرع في هذا التشريع على اللبس الذي كان قائماً في التكييف القانوني لمركز المستثمر في شركات توظيف الأموال قبل صدور أحكامه •

فقبل صدور هذا القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لم يكن مركز المستثمر محددا تحديدا يتفق والأسس القانونية والمبادئ المقررة في الشركات وفقا للقوانين المصرية السائدة ، بل كان في مركز خاص لا هو بالشريك أو المقرض مما ترتب عليه فوضى في الأحكام القانونية التي تنظم العلاقة بينه وبين الشركة التي تلقت أمواله لاستثمارها .

ذلك أنه وفقا لما كان متبعيا في معظم شركات توظيف الأموال - قبل صدور قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ووفقا لما كان يعلنه أصحاب هذه الشركات ، كان المستثمر يقدم مبلغا من المال إلى الشركة مقابل صك غير قابل للتداول ويتقاضى عائدا يمثل نسبة معينة قيل انها تحت الحساب ، مع حق صاحب الصك في استرداد ما دفعه في أى وقت يشاء دون نقص . أما كان المركز المالى للشركة ولأيا كان قدر المبلغ الذى سبق له أن تقاضاه تحت الحساب . ولم يكن للمستثمر حق حضور الجمعيات العامة للشركة أو المشاركة فى انتخاب هيئات الإدارة بها أو الاطلاع على دفاترها وحساباتها ، بل لم يكن له حق معرفة مركزها المالى أو الأغراض التى تستخدم فيها أمواله . هذا بالإضافة الى عنصر هام هو عدم نية أو قصد المستثمر فى تحمل الخسائر حيث لم يكن من الواضح أو المؤكد تقرير نية المشاركة من قبل المستثمر وهو الذى يضع مبلغا من المال مقابل عائد ثابت مدى الحياة وعند حاجته الى ما دفعه لسبب أو لآخر يحق له استرداده كاملا أيا كان مركز الشركة المالى ودون محاسبة على ما سبق أن حصل عليه وان المستثمر لو كان يعلم غير هذه الأسس لتردد كثيرا فى تسليم أمواله لهذه الشركات والنتيجة الحتمية لذلك أن المستثمر لم يكن شريكا فى مشروعات توظيف الأموال .

ونرى أن الطبيعة القانونية لهذه العلاقة التى كانت سائدة ليست إلا علاقة دائنية من قبل المودع تخضع لاحكام عقد القرض . ويعتبر ما تقاضاه المودع جزءا من رأس المال مخصصا منها قدر الفائدة الذى يجب ألا يزيد على ٧٪ ، وذلك تطبيقا لنظرية شمول العقد (م ١٤٤ مدنى) لأن العبرة فى تكييف طبيعة العلاقة القانونية هى بما قصده اطرافها حقيقة وليس بما اضيفا عليها من الفاظ أو عبارات .

وبناء على ما سبق فانه لا يجوز لشركة تلقى الأموال اصدار صكوك استثمار تخالف أحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بأن تقرر لأصحابها عدم (م ٤ - شركات تلقى الاموال)

المشاركة في الخسائر أو حرمانها من الأرباح أو تتضمن مبادئ تختلف عما قرره المشرع في هذا الخصوص .

٤٢ - ثانيا : حق صاحب صك الاستثمار في تقاضى مبالغ تحت حساب الارباح اذا اتفق على ذلك :

قن المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ما جرى عليه العمل في شركات توظيف الاموال قبل تنظيمها تشريعا بالقانون المشار اليه من صرف مبالغ مالية للمستثمرين تحت الحساب . حيث نصت المادة (٢٨ / ١) من اللائحة التنفيذية على انه « يجوز للشركة توزيع مبالغ لاصحاب الصكوك تحت حساب الارباح بصفة دورية ، ويحدد مجلس ادارة الشركة قيمة تلك المبالغ ومواعيد توزيعها في ضوء الموازنة التقديرية ونتائج اعمالها ومركزها المالى المعتمد من مراقبي الحسابات للفترة التى يتم توزيع تلك المبالغ عنها » .

وقد سبق لنا ان نادينا بذلك قبل صدور اللائحة التنفيذية حفاظا على ما استقر عليه الوضع قبل التنظيم التشريعى بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لصالح المستثمرين الذين منهم من رتب حياته على العائد المنتظم الذى كانت تقوم بصرفه شركات توظيف الاموال تحت حساب الارباح (١) .

هذا ويتم تسوية المبالغ التى صرفت تحت الحساب بعد اعتماد الجمعية العامة للميزانية والقوائم المالية (م ٢٨ / ٢ من اللائحة) .

ويلاحظ في هذا الخصوص ان شركة تلقى الاموال لا تكون ملزمة بصرف مبالغ تحت حساب الارباح الا اذا اتفق صراحة على ذلك بصك الاستثمار وتم تدوينه على ظهر الصك تطبيقا لنص المادة (١٨) من ذات اللائحة . على أن عدم وجود اتفاق لا يمنع الشركة ان تقوم من تلقاء نفسها بتوزيع هذه المبالغ تحت الحساب طالما لا يتعارض هذا مع نظامها الاساسى .

على أنه يمتنع على الشركة كلية ، ولو وجد اتفاق ، ان تقوم بتوزيع مبالغ تحت حساب الارباح ، اذا كان يترتب على ذلك منع الشركة من اداء التزاماتها النقدية في مواعيدها . وقد نصت على هذا الحظر الفقرة الاخيرة من المادة (٢٨) من اللائحة بقولها « ولا يجوز توزيع مبالغ تحت حساب

(١) الاهرام الاقتصادى العدد ١٠١٣ الصادر فى ١٣ يونيه ١٩٨٨ .

الأرباح ، اذا كان يترتب على ذلك منع الشركة من اداء التزاماتها النقدية في مواعيدها » .

٤٣ - ثالثا : مساواة اصحاب صكوك الاستثمار ذات الاصدار الواحد :

يتمتع اصحاب صكوك الاستثمار لذات الاصدار الواحد في الحقوق والالتزامات بالتساوي . ومعنى ذلك عدم جواز تمييز الشركة لجانب من اصحاب صكوك الاستثمار عن غيرهم طالما تم ذلك في اصدار واحد . وهذا يؤكد مساواة المشرع لجميع المستثمرين في الاصدار الواحد في الحقوق والالتزامات الأمر الذي لم يكن ملزما لشركات توظيف الاموال قبل التنظيم التشريعي بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

واكدت هذه المساواة في الاصدار الواحد المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية حيث تنص على أن « تكون جميع حقوق والتزامات اصحاب الصكوك في ذات الاصدار متساوية ، وتخول لهم هذه الصكوك الاشتراك في الأرباح الصافية أو الخسائر ، ويتقاضون نصيبهم في ناتج التصفية قبل حملة أسهم رأس المال ولا يكون لهم حق المشاركة في الإدارة » .

ويترتب على مبدأ مساواة اصحاب صكوك الاستثمار ذات الاصدار الواحد عدم جواز اصدار صكوك في اصدار واحد متفاوتة في الحقوق أو المزايا أو الالتزامات التي تقررها لاصحابها . وتعد باطلة ومن النظام العام أى صكوك تمثل حقوقا متميزة لبعض من أصحاب هذه الصكوك أو تقرر التزامات معينة لبعض آخر . كما يجوز بناء على ما سبق أن تختلف حقوق والتزامات أصحاب صكوك الاستثمار اذا كانت مختلفة الاصدار .

٤٤ - رابعا : حرمان اصحاب صكوك الاستثمار من المشاركة في الإدارة :

استحدث المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية (م ٢/٦ من القانون وم ١٥ من اللائحة) احكاما متميزة في خصوص حق الشريك في ادارة الشركة ، تختلف عن الحقوق المقررة للمساهمين في شركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وبناء على هذه الأحكام يحرم صاحب صك الاستثمار من حقه في إدارة شركة تلقى الأموال رغم مشاركته أياها بقدر الأموال التي قدمها لها واشتراكه في خسائر هذه الشركة كبقية المساهمين فيها . بمعنى أنه يحرم من حضور الجمعية العامة للشركة أو الترشيح لعضوية مجلس إدارتها . ويخالف هذا الحكم في ظاهرة ما نص عليه قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة ٦٨/أ من عدم جواز المساس بحقوق المساهم التي يستمدّها بصفته شريكا ، وما استقر عليه الفقه من اعتبار حرمان المساهم من حق حضور الجمعيات العامة والتصويت فيها وحقه في الاشتراك في إدارتها في حدود أحكام القانون ، من النظام العام لا يجوز المساس بها .

على أن الأحكام المتميزة بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في هذا الخصوص ، تتناسب في الواقع مع طبيعة صك الاستثمار واختلافه إلى حد كبير عن طبيعة السهم الذي تصدره شركات المساهمة وفقا لأحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . كما أن أحكام صك الاستثمار والمنصوص عليها بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ إنما جاءت تقنيا لما استقر عليه العمل في علاقة أصحاب الأموال المستثمرة بشركات توظيف الأموال والتي اضطر المشرع إلى استحداثها والاعتماد عليها بنصوص صريحة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . ولا تعد هذه الأحكام المتميزة ، من حرمان لصاحب الصك من الاشتراك في إدارة الشركة ، مخالفة للنظام العام ذلك أنها أحكام تنظيمية للعلاقة الجديدة المتميزة بين صاحب هذا الصك وشركة تلقى الأموال . ويعد حرمان هذه الطائفة من التدخل في إدارة شركة تلقى الأموال شبيها بحرمان الشريك الموصى من الاشتراك في الإدارة الخارجية للشركة للتوصية البسيطة .

وقصد المشرع من حرمان أصحاب صكوك الاستثمار من الاشتراك في إدارة الشركة التي تلقت أموالهم لاستثمارها مراعاة مصالح المؤسسين والمكتسبين في هذا النوع من الشركات وترك إدارة الشركة وفق رغباتهم نظرا للمسئولية المشددة المقررة عليهم بمقتضى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والتي سنتناولها بالدراسة في الباب الثالث والآخر من هذه الدراسة .

ويلاحظ في هذا الخصوص أنه لا يجوز أن يتفق بين أصحاب صكوك الاستثمار والشركة على حق هؤلاء في إدارة الشركة سواء جميعهم أو بعضهم .

٤٥ - خامسا : حق اصحاب صكوك الاستثمار في الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها :

من الجدير بالاشارة ان المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية لم يشر الى حق اصحاب صكوك الاستثمار في الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها ، على أن هذا لا يمنع تمتعهم بهذا الحق المقرر قانونا ومن النظام العام لجميع الشركاء ايا كانت طبيعة شراكتهم طبقا للمادة (٥١٩) من القانون المدني والتي تقضى بأن الشركاء غير المديرين ممنوعون من الادارة ولكن يجوز لهم ان يطلعوا بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها ، وكل اتفاق على غير ذلك باطل « . ولا يجوز في هذا الخصوص حرمان اصحاب صكوك الاستثمار من هذا الاطلاع بحجة أنهم ليسوا مساهمين في شركة تلقى الأموال وبالتالي ليسوا شركاء فيها ذلك أن قيمة صكوكهم تمثل في جوهرها وحقيقتها مشاركة في أموال وأنشطة هذه الشركات ، كما وأن نتائج ادارة هذه الشركات والتي ينفرد بها مجلس ادارتها وتشغيل هذه الاموال جميعها يتحملها اصحاب صكوك الاستثمار ويشاركون فيها سواء من ربح أو خسارة . وبذلك يتأكد مصالحهم في الاطلاع على هذه الدفاتر والمستندات لتقدير مدى انتظام الشركة وتقرير استمرارهم في استثمار أموالهم طرفها من عدمه .

على أن حق اصحاب صكوك الاستثمار في الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها مشروط بعدم الاضرار بها أو منافستها أو عرقلة اعمالها . ويجوز دائما للشركة تنظيم هذا الحق وتحديد الأوقات الجائز فيها هذا الاطلاع ، كما يحق لها الامتناع عن ذلك اذا خشيت تسرب اسرارها للراغبين في الاطلاع كما اذا كانت تقوم بأنشطة منافسة لهؤلاء . وغنى عن البيان أنه يجوز دائما اللجوء الى القضاء عند التعسف في استعمال هذا الحق أو امتناع الشركة عن تقريره لاصحاب الصكوك .

٤٦ - سادسا : حق اصحاب صكوك الاستثمار في ناتج التصفية قبل حملة اسهم راسمال الشركة :

استحدث المشرع ايضا في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ حكما جديدا في خصوص حق اصحاب صكوك الاستثمار في ناتج التصفية هو استحقاقهم لانصبتهم في موجودات الشركة بعد تصفيتها قبل استيفاء اصحاب اسهم

رأسمال الشركة • وقد قررت هذا الحكم المتميز المادة السادسة في فقرتها الثانية من القانون والمادة الخامسة عشر من اللائحة التنفيذية •

ويعد هذا الحق لأصحاب صكوك الاستثمار منطقيا مقابل حرمانهم من الاشتراك في إدارة هذه الشركات أو حضور جمعياتها العمومية • كما يمثل هذا الحق ضمانة كبيرا لأصحاب صكوك الاستثمار يترتب عليه في ذات الوقت تحقيق مصالح لشركات توظيف الاموال حيث يعد حافظا لأقبال جمهور المستثمرين في استثمار اموالهم قبل هذه الشركات •

وفي هذا الخصوص يشبه صك الاستثمار نوعا من الأسهم الممتازة التي تصدرها الشركات المساهمة وفقا للقانون الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو ١٩٧٨ بالقانون رقم ٧٤١ حيث يجيز هذا التشريع لشركات المساهمة أن تصدر بشروط معينة أسهما ممتازة ليس لأصحابها الحق في التصويت مقابل حق الأفضلية في الأرباح وعند استرداد قيمتها قبل الأسهم الاسمية • وغنى عن البيان أن حق أصحاب صكوك الاستثمار في نتائج التصفية لا يسبق حقوق الدائنين •

٤٧ - سابعاً : تحديد خسائر أصحاب صكوك الاستثمار بقدر قيمة الصك :

لم يشر المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨١ أو لائحته التنفيذية الى تحديد مسئولية صاحب صك الاستثمار بقدر قيمته • ونتيجة لذلك يثار التساؤل في هذا الخصوص عن حق شركة تلقى الأموال في الرجوع على أصحاب صكوك الاستثمار اذا ما تعددت الخسائر القيمة الاسمية للصك • وأساس هذا التساؤل أن صاحب صك الاستثمار ليس بالمساهم في الشركة حتى تتحدد مسئوليته قانونا بقدر ما ساهم به من أموال بل هو شريك مع الشخص المعنوي وهي الشركة ، في الربح والخسارة وهذا الأخير يقوم باستثمار أموال المستثمرين لحسابهم • ولما كان الأصل هو المسئولية غير المحدودة ما لم ينص القانون على غير ذلك حيث تعد أموال المدين جميعا ضامنة للوفاء بديونه (١) تطبيقا لمبدأ وحدة الذمة المالية ، فانه من المقرر ، ازاء عدم وجود نص ، مسئولية صاحب صك الاستثمار في باقى أمواله اذا ما تعدت الخسائر قيمة الصك •

(١) راجع المادة ٢٣٤ من القانون المدني •

على أننا نرى أن صاحب صك الاستثمار تتحدد مسئولية بقدر قيمة الصك دون باقى أمواله الخاصة قياسا على مسئولية الشريك الموصى فى شركة التوصية البسيطة • وسندنا فى ذلك هو عدم اشتراك صاحب صك الاستثمار فى ادارة الشركة أو حضور جمعياتها العامة أسوة بالشريك الموصى فى شركة التوصية البسيطة •

هذا بالاضافة الى أنه لا يتصور منطقيا أن تتحدد مسئولية أصحاب الأسهم سواء كانوا من المؤسسين أو المكتتبين - والذين لهم حق حضور الجمعيات العامة والاشتراك فى ادارة الشركة وتحديد أغراض أنشطتها واستغلال أموال المستثمرين - بقدر مساهمتهم فى رأسمال الشركة وأن يسأل أصحاب صكوك الاستثمار عن خسائر هذه الشركات بما يزيد على قيمة صكوكهم •

هذا ولا يكتسب صاحب صك الاستثمار صفة التاجر ولا يلزم بالتزامات التجار ما لم تكن له هذه الصفة بمناسبة تجارة يقوم بمزاومتها •

وتتيجة لذلك يعد المركز القانونى لصاحب صك الاستثمار مشابها لمركز صاحب شركة الفرد الواحد أو ما يطلق عليه المشروع الفردى محدود المسئولية والسابق شرحه فى الباب الأول من مؤلفنا « الشركات التجارية » السابق الاشارة اليه (١) • والذى تأخذ به بعض التشريعات العربية كالتشريع الفرنسى والألمانى •

ولا ضرر فى اقرار تحديد مسئولية صاحب صك الاستثمار بقدر قيمته على المتعاملين مع شركة تلقى الأموال أو أصحاب المصالح المتعلقة بها حيث يعلم الجميع مجموع الأموال المجمعة من أصحاب صكوك الاستثمار وقدّر رأس مال شركة تلقى الأموال وذلك من الميزانيات المعلنة والحق فى الاطلاع على سجلات قيد هذه الشركات •

٤٨ - ثامنا : حق أصحاب صكوك الاستثمار فى استرداد قيمتها قبل انتهاء مدتها اذا اتفق على ذلك :

قظم قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية حق اصحاب صكوك الاستثمار فى استرداد قيمتها سواء عند انتهاء مدة الصك أو قبلها •

(١) راجع مؤلفنا الشركات التجارية السابق الاشارة اليه رقم ١٣ وما بعدها •

فقد أجازت المادة (٢٠) في فقرتها الأولى من اللائحة التنفيذية لأصحاب صكوك الاستثمار استرداد قيمتها عند انتهاء مدتها مضافا إليها حصتها في الربح الناتج عن استثمار قيمتها أو مخصصا منها ما يخصها من خسائر عند الاسترداد . ولا يعد هذا الحق تقريريا لاستثناء من القواعد العامة ذلك أنه طالما حددت مدة بصك الاستثمار فإن الشراكة المقررة بناء عليه تنتهي بانتهاء مدته المحددة به . كما ان اضافة حصة الصك في الربح أو خصم نصيبه في الخسائر لا يعد خروجاً على القواعد العامة ، ذلك أن مركز المستثمر القانوني وفقاً لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ إنما هو مركز الشريك في الربح والخسارة طوال مدة الشراكة كما سبق القول .

وأضاف المشرع في الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٩٤٦ لسنة ١٩٨٨ أنه اذا كانت شروط الصك تجيز استرداد قيمته في أى وقت أو قبل انتهاء مدته ، فللشركة تجنب جزء من القيمة في ضوء آخر مركز مالى شهرى لحين التسوية النهائية بعد اعتماد الميزانية والقوائم المالية .

ومقتضى حكم هذه الفقرة أنه يجوز الاتفاق في صك الاستثمار - بأن يدون على ظهره - على حق صاحب صك الاستثمار في استرداد قيمته قبل انتهاء المدة المحددة به . وفي هذه الحالة على الشركة اتباع باقى حكم الفقرة الثانية من المادة (٢٠) المشار إليها من تجنب لجزء من قيمة الصك الاسمية في ضوء آخر مركز مالى شهرى لحين التسوية النهائية بعد اعتماد الميزانية والقوائم المالية .

وقصد المشرع من ذلك التيسير على اصحاب صكوك الاستثمار اذا ما رغب أى منهم في استرداد قيمة صكه قبل المدة المحددة به خاصة وانها غير قابلة للتداول على خلاف الاسهم ، كما قصد المشرع تقنين ما كان يجرى عليه العمل في علاقة اصحاب الاموال المستثمرة مع شركات توظيف الاموال قبل تنظيمها تشريعيا بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . كما راعى المشرع ، في هذه الحالة ، مصالح شركة تلقى الاموال بأن اجاز لها تجنب جزء من القيمة الاسمية للصك لحين التسوية النهائية حفاظا على حقوقها قبل اصحاب الصكوك في حالة ما اذا منيت الشركة بخسائر أو اتضح ان ما سبق ان قامت بصرفه من ارباح تحت الحساب في الحالات التى يجوز فيها ذلك ، يفوق ما تحقق فعلا منها في نهاية السنة المالية .

المبحث الثانى

الصكوك الاخرى التى يجوز لشركة

تلقي الاموال اصدارها

والقيود على تداولها

٤٩ - تمهيد وتقسيم :

مقزم المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الصكوك التى يجوز للشركات التى تعمل فى مجال تلقي الاموال اصدارها والقيود على تداولها استثناء من الاحكام الخاصة بشركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . فقد حرم المشرع على هذا النوع من الشركات اصدار أو إنشاء حصص تأسيس أو أسهم. تمتع أو أسهم ممتازة أو صكوك تمويل ذات عائد متغير على خلاف باقى شركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . كما تضمن قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قيودا على تداول حصص المؤسسين تفوق القيود الخاضعة لها مثيلاتها التى تصدرها شركات المساهمة غير العاملة فى مجال تلقي الاموال . هذا بالإضافة الى وضعه احكاما متميزة عند قيد وتداول اسهم الشركات العاملة فى مجال تلقي الاموال لاستثمارها .

وسوف نتناول دراسة هذه الأحكام تباعا .

٥٠ - اولا : الصكوك التى يجوز للشركات العاملة فى مجال تلقي

الاموال اصدارها والصكوك التى لا يجوز اصدارها :

يتضح من نصوص قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أن المشرع حظر على هذا النوع من الشركات اصدار أى نوع من انواع الصكوك التى تصدرها شركات المساهمة المنصوص عليها بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سوى الاسهم غير الممتازة والسندات . ونصت المادة (١٥) من القانون صراحة على انه « يحظر على شركات المساهمة التى يكون من بين اغراضها تلقي الاموال لاستثمارها اصدار أو إنشاء حصص تأسيس أو حصص ارباح أو أسهم تمتع أو اسهم ممتازة ، ويجوز لشركات المساهمة الأخرى اصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزى المصرى بالاتفاق مع الهيئة فى ضوء متطلبات تنمية سوق المال المصرى ، وتوفير رؤوس الاموال اللازمة للمشاركة فى التنمية الاقتصادية للمجتمع » .

ويقصد بالاسهم في هذا المجال أسهم رأس المال ، سواء كان المقابل لها نقدياً أو عينياً ، والتي تخول صاحبها الحق في الأرباح والتصويت وفي نصيب من موجودات الشركة بعد تصفيتها وكذلك المساواة في الالتزامات التي ترتبها .

ويقصد بالسند الصك الذي تصدره شركة المساهمة عند التجائها الى الاقتراض عن طريق الاكتتاب العام ، ويمثل جزءاً من قيمة القرض ويمكن صاحبه من الحصول على فوائد ثابتة سواء حققت الشركة أرباحاً أو لم تحقق ، كما أنه الحصول على قيمته في الموعد المحدد وله ضمان عام على أموال الشركة فيتقدم أصحاب الاسهم الذين لا يقتسمون الموجودات إلا بعد سداد ديون الشركة ومن بينهم أصحاب السندات .

وبناء على ذلك يحظر ومن النظام العام أن تلجأ الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال الى إصدار اسهم ممتازة أو اسهم تمتع أو حصص تأسيس والتي يطلق عليها أحياناً حصص أرباح .

وقصد المشرع من ذلك القضاء على أية محاولة قد يلجأ اليها المؤسسون في تمييز جانب من المؤسسين أو المساهمين سواء اتخذ هذا التمييز شكل إصدار اسهم ممتازة أو منح حصص تأسيس أو السماح باسترداد قيمة أسهمهم قبل نهاية مدة الشركة في صورة أسهم تمتع ، وذلك خشية أن يؤثر ذلك على مصالح وحقوق جمهور المستثمرين أصحاب الاستثمار . وقد سبق لنا دراسة كافة أنواع هذه الصكوك تفصيلاً في مؤلفنا « الشركات التجارية » السابق الإشارة اليه .

كما يترتب على عدم حرمان شركات المساهمة العاملة في مجال تلقي الأموال من إصدار سندات عن طريق الاكتتاب العام عند رغبتها في الاقتراض ، إمكانها إصدار مثل هذه الصكوك . وفي هذه الحالة لا شك أن أصحاب السندات لهم ضمان عام على أموال الشركة ويتقدمون ليس فقط على أصحاب الاسهم عند اقتسام الموجودات أي ناتج التصفية ، بل أيضاً يتقدمون على أصحاب صكوك الاستثمار السابق شرح أحكامها ،

ويطبق في شأن اصدار السندات وشروطها وانواعها الاحكام السابق شرحها تفصيلا في مؤلفنا السابق الاشارة اليه (١) .

٥١ - ثانيا : القيود على تداول اسهم المؤسسين في شركات المساهمة لتلقى الاموال :

خرج المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على الأحكام الخاصة بتداول اسهم المؤسسين والمنصوص عليها في قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . وفي هذا الخصوص تنص المادة السادسة من القانون في فقرتها الثانية على انه « ولا يجوز تداول اسهم المؤسسين لمدة خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة بالسجل المعد بالهيئة ، كما لا يجوز خلال هذه المدة نقل ملكية هذه الاسهم بطريق الحوالة من المؤسسين بعضهم الى بعض أو الى الغير » .

ويتضح من حكم هذه المادة أن اسهم المؤسسين ، وهي الصكوك التي تعطى لمؤسسى الشركة مقابل ما قدموه من اموال في رأسمال الشركة ، لا يجوز تداولها طوال مدة خمس سنوات تحسب من تاريخ قيد الشركة بسجل قيد الشركات المعد بالهيئة العامة لسوق المال طبقا للمادة (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . وذلك على خلاف ما تقضى به المادة (١/٤٥) من قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . والتي تحظر تداول هذه الاسهم قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقه بها وذلك عن مدة سنتين مائتين كاملتين لا تقل عن اثني عشر شهرا تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة (٢) .

كما يترتب على حكم المادة (١٥) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والسابق ذكر نصها انه لا يجوز خلال مدة الخمس سنوات لاصحاب اسهم التأسيس نقل ملكيتها بطريق الحوالة سواء فيما بين المؤسسين بعضهم البعض أو الى الغير . وبعد هذا الحكم ايضا استثناء من الاحكام التي تقررها المادة (٣/٤٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (١٣٧) من لائحته التنفيذية حيث اجاز المشرع في هاتين المادتين نقل ملكية اسهم المؤسسين بطريق الحوالة من بعضهم البعض ، أو منهم الى أحد اعضاء مجلس الادارة اذا ارادها هذا الاخير لتكملة النصاب في اسهم الضمان الملزم بتقديمها

(١) راجع مؤلفنا الشركات التجارية طبعة ١٩٨٩ رقم ٣٥٦ وما بعدها .

(٢) راجع مؤلفنا السابق رقم ٢٣٥ .

للشركة طوال فترة إدارته لها . كما تجيز هذه المواد من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية نقل ملكية أسهم المؤسسين إلى الغير في حالة الوفاة (١) .

وغنى عن البيان أن هذا الحظر المقرر بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن حظر تداول أسهم المؤسسين خلال مدة خمس سنوات وتحريم انتقال ملكيتها بالحوالة المدنية فيما بين المؤسسين أو الغير قصد به المشرع ضمان جدية مشروع الشركة وحماية ليس فقط للمكتتبين بل أيضاً لجمهور المستثمرين أصحاب صكوك الاستثمار . ذلك أنه يخشى أن يلجأ المؤسسون إلى تكوين شركات وهمية أو المبالغة في تقدير نجاح الشركة بدعاية كاذبة ويبادروا إلى بيع أسهمهم فور تأسيس الشركة بمبالغ تفوق قيمتها الحقيقية لتحقيق مكاسب فورية أو الاستيلاء على أموال المستثمرين ثم سرعان ما تنخفض فيه أسهم الشركة ويتضح المركز المالي الحقيقي للشركة .

٥٢ - ثالثاً : القيود على قيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال :

قرر قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في المادة (١٤) منه استثناء من أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بإصدار اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في شأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، ومع عدم الإخلال بالمادة (٦) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، وجوب مراعاة شروط معينة عند قيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها .

وتتلخص القيود الخاصة بقيد وتداول أسهم هذا النوع من الشركات في الآتي :

١ - عدم قيد أسهم هذه الشركات في جداول الأسعار بالبورصات المصرية قبل تقديم ميزانيتين مرضيتين على الأقل توافق عليهما الهيئة العامة لسوق المال (المادة ١٤ / أ) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) .

ويلاحظ على حكم هذا النص أنه يشترط تقديم ميزانيتين مرضيتين للشركة حتى يقبل قيد أسهمها في جداول الأسعار بالبورصات المصرية ، كما يشترط أن تقبل هاتين الميزانيتين الهيئة العامة لسوق المال . وكان يكتفى في نظرتها بشرط تقديم ميزانيتين مرضيتين على الأقل دون اشتراط قبولها من الهيئة العامة لسوق المال حيث يكتفى باعتماد هذه الميزانيات من مراقبي الحسابات الذي يستقل بتعيين أحدهما وتحديد أجره وواجباته ديوان المحاسبات طبقاً للمادة (٢٠) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، وذلك منعا من تعقيد الأمور الخاصة بهذه الشركات .

٢ - أجاز تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ رغم القيد السابق التعامل على أسهم شركات تلقى الأموال ، قبل قيدها في جداول الأسعار في سوق موازية يصدر بانشائها وتحديد قواعد العمل بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على عرض اللجنة العليا للبورصات . ولا يتم تداول الأسهم في هذه المدة بأزيد من قيمتها الاسمية مضافا إليها عند الاقتضاء مقابل تفقات الاصدار (١) .

٣ - اشترط المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أن تشمل بيانات أسهم هذه الشركات على رقم وتاريخ القيد المعد بالهيئة العامة لسوق المال ونوع الاصدار ورقمه وتاريخه (المادة ١٤/ب) من القانون) .

(١) راجع المادة (٢/١٤) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

الفصل الرابع

ارباح واحتياطات وميزانية شركات تلقى الاموال والرقابة عليها

٥٣ - تمهيد وتقسيم :

تناول تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية قواعد توزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب صكوك الاستثمار التي تصدرها الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها . كما أوضح هذا التشريع المقصود بالأرباح الصافية الواجب توزيعها ونصيب جميع المستحقين فيها وفقا للميزانيات المعلنة من الشركة . كما نظم هذا التشريع تكوين احتياطات لهذه الشركات وكيفية التصرف فيها وأوجه هذا التصرف . وسوف نتناول في هذا الفصل دراسة أحكام الأرباح وتوزيعها والاحتياطات ومراقب الحسابات والميزانية والرقابة على الشركة وذلك كل في بحث مستقل .

المبحث الأول

الارباح وتوزيعها

٥٤ - تمهيد وتقسيم : نصت المادة الثامنة من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أنه « يكون لصاحب صك الاستثمار الذي أصدرته الشركة طبقا لأحكام هذا القانون حصة في صافي الربح الناتج عن استثمار قيمتها ويتحمل نصيبه فيما قد يتحقق من الخسارة » ، وأضافت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « وتضع اللائحة التنفيذية قواعد توزيع الأرباح الصافية بين الشركة وأصحاب الصكوك وتنظيم توزيع حصة أصحاب الصكوك فيما بينهم » .

وتنفذا لهذه الأحكام تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في الباب الثالث أحكام الأرباح وكيفية توزيعها وسوف نتناول دراسة هذه الأحكام موضحين المقصود بالأرباح القابلة للتوزيع وكيفية توزيعها .

٥٥ - أولا : المقسود بالأرباح القابلة للتوزيع :

ان الأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح الصافية ، وفقا لتعريف المادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ • ويقصد بالأرباح الصافية أو الخسائر تلك الناتجة عن جميع العمليات والمعاملات التي باشرتها الشركة خلال السنة المالية وذلك بعد تحميل جميع التكاليف النقدية وغير النقدية اللازمة لتولد الأيراد وبعد حساب وتجنيد أهلاك الأصول الثابتة الملموسة والأصول المعنوية القابلة للأهلاك ومخصصات النفاد للثروات الطبيعية وأى مخصصات تقضى المعايير المحاسبية باحتسابها وتحميلها على الأيراد قبل استخراج نتيجة النشاط السنوية من ربح أو خسارة مع مراعاة الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير العادية أو ذات الطبيعة الرأسمالية •

وطبقا لحكم المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية يتم توزيع الأرباح الصافية المشار اليها بالكامل بين الشركة وأصحاب صكوك الاستثمار مع مراعاة ألا تخصم الخسائر المرحلة الا من حصة الشركة فى الأرباح • ومعنى ذلك عدم خصم الخسائر المرحلة من حصة أصحاب صكوك الاستثمار • واذا فرض وقررت الجمعية العامة لشركة تلقي الأموال ، توزيع كل أو بعض الاحتياطات التى تملك التصرف فيها فيجوز لها أن تقرر تخصيص جزء منها لتوزيعه على حملة الصكوك •

٥٦ - كيفية توزيع الأرباح الصافية :

حددت اللائحة التنفيذية كيفية توزيع الأرباح الصافية فقررت المادة (٢٦) منها أن تتولى الجمعية العامة لشركة تلقي الأموال ، بعد اقرار الميزانية والقوائم المالية وذلك على النحو التالى :

١ - تختص الشركة بنصيب من الأرباح القابلة للتوزيع بواقع ١٪/ منها عن كل مبلغ تلقتة مساويا لرأسمالها المصدر ، وذلك بحد أقصى ١٠٪/ من تلك الأرباح •

وبناء على ذلك حدد المشرع نصيب شركة تلقي الأموال وما تختص به والحد الأقصى لهذا النصيب ، وراعى المشرع فى هذا التحديد نسبة الأرباح الصافية الى ما تتلقاه هذه الشركة من مبالغ ونسبة هذه المبالغ لرأسمالها المصدر •

٢ - يوزع ما يتبقى بعد ذلك بين شركة تلقى الأموال وأصحاب صكوك الاستثمار بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم الى صافي قيمة الصكوك .

وحدد المشرع في الفقرة الثانية من المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية المقصود بصافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم في تطبيق أحكام هذه المادة بأنها مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة مما يخص الشركة مخصصا من ذلك الخسائر المرحلة .

كما حدد المشرع بذات المادة (٢٦) المقصود بصافي قيمة صكوك الاستثمار بقررها أنها قيمتها الأصلية مستبعدا منها نصيبها فيما تحقق من خسائر في السنوات المالية السابقة . وبالنسبة الى الصكوك التي صدرت أو استردت الى أصحابها خلال السنة المالية فإنه يتم تحديد نصيب الصك في الربح بنسبة المدة من بداية الشهر التالي لشراء صك الاستثمار أو حتى نهاية الشهر السابق على الاسترداد بحسب الأحوال (١) .

٣ - يجب عند حساب ما يخص صك الاستثمار في الأرباح صافي قيمته (٢) .

٤ - وفي خصوص كيفية توزيع حصة الشركة في الأرباح السابق الإشارة اليها بالبندين (١ ، ٢) من المادة (٢٦) من اللائحة فقد نص المشرع على أن يجرى توزيعها طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (٣) .

وبناء على ذلك وجب اتباع أحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في خصوص نسب توزيع أرباح شركة المساهمة والمنصوص عليها بالمادة ١/٤١ من ذلك القانون والمادة ١٩٦ من لائحته التنفيذية والتي تتلخص في ألا يقل نصيب العاملين بالشركة في الأرباح التي تقرر توزيعها نقدا عن ١٠٪ وبشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة . وإذا كان نظام الشركة يحدد للعاملين نصيبا يزيد على ١٠٪ ولا يجاوز

(١) راجع المادة ٢/٢٦ من اللائحة التنفيذية .

(٢) راجع المادة ٣/٢٦ من اللائحة التنفيذية .

(٣) راجع المادة ٢٦ في البند ٣ .

مجموع الأجرور السنوية لهم يجب نصيبهم فيما يزيد على ١٠٪ في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ، ويجوز توزيع مبالغ منه عند عدم تحقيق الشركة لأرباح بسبب خارج عن ارادتها أو استخدامها في مشروعات لصالح العاملين . كما تقضى أحكام ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في خصوص توزيع الأرباح بالألا تزيد مكافأة مجلس الإدارة عن نسبة ١٠٪ من الأرباح المقرر توزيعها وذلك بعد توزيع ربح بنسبة ربح ٥٪ على الأقل من رأس المال على المساهمين والعاملين ما لم يحدد نظام الشركة نسبة أعلى (١) .

٥٧ - الوقت الذى تستحق فيه الأرباح :

يستحق كل من المساهمين فى شركات تلقى الأموال ، وأصحاب صكوك الاستثمار والعاملين بالشركة حصتهم فى الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها . ونصت على ذلك صراحة المادة ٢٧/١ من اللائحة التنفيذية .

ويلزم مجلس إدارة شركة تلقى الأموال بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح على المساهمين وأصحاب صكوك الاستثمار والعاملين بالشركة خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار (٢) .

هذا ولا يلزم المساهم أو صاحب صك الاستثمار أو العامل برد الأرباح التى قبضها على وجه يتفق مع أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٨٨ تحت الحساب بعد اعتماد الجمعية العامة للميزانية والقوائم المالية أو لائحته التنفيذية ولوحدثت وحقت الشركة خسائر فى السنوات التالية (٣) .

وإذا كانت الأحكام المشار إليها فى توزيع الأرباح والخاصة بوقت استحقاقها ملزمة لشركة تلقى الأموال ، إلا أن المشرع أجاز لها تسهيلات على أصحاب صكوك الاستثمار وجريا على ما كان متبعاً قبل التنظيم التشريعى بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، أن تقوم بتوزيع مبالغ لأصحاب الصكوك تحت حساب الأرباح بصفة دورية . ويحدد مجلس إدارة

(١) مؤلف الشركات التجارية السابق الإشارة إليه رقم ٤٤٩ .

(٢) راجع المادة ٢٧/٢ من اللائحة التنفيذية .

(٣) راجع المادة ٢٧/٣ من اللائحة التنفيذية .

الشركة قيمة تلك المبالغ ومواعيد توزيعها في ضوء الموازنة التقديرية وتنتج أعمالها ومركزها المالي المعتمد من مراقبي الحسابات للفترة التي يتم توزيع تلك المبالغ عنها . ويتم اجراء تسوية المبالغ التي صرفت تحت الحساب بعد اعتماد الجمعية العامة للميزانية والقوائم المالية (المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية) .

وكما سبق القول فانه لا يجوز توزيع مبالغ تحت حساب الأرباح ، اذا كان يترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعييدها (١) .

وغنى عن البيان أن صرف مبالغ تحت حساب الأرباح خاص بأصحاب صكوك الاستثمار دون المساهمين أو العاملين بالشركة .

٥٨ - كيفية توزيع الخسائر :

نوزع الخسائر بين شركة تلقى الأموال وأصحاب صكوك الاستثمار بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم وصافي قيمة الصكوك (م ١/٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) .

ويراعى بالنسبة لصكوك الاستثمار التي اشترت أو استردت خلال السنة المالية عند تحديد نصيبها في الخسائر ما سبق ذكره من أحكام (٣) في خصوص كيفية توزيع الأرباح والمنصوص عليها بالمادة (٢٦) من ذات اللائحة .

وتستنزى حصة أصحاب صكوك الاستثمار في الخسائر السنوية من قيمتها . ويؤشر بذلك في سجل الصكوك لدى الشركة . وعلى مراقبي الحسابات متابعة ذلك بصفة منتظمة كما يؤشر به على الصك عند تقديمه للشركة (م ٣٠ من اللائحة) .

وترحل حصة الشركة في الخسائر الى السنة المالية التالية ما لم تقرر الجمعية العامة تغطيتها كلها أو بعضها من الاحتياطات التي يجوز استخدامها في هذا الغرض (م ١/٣١ من اللائحة) .

ولا يجوز توزيع أرباح على مساهمي الشركة الا بعد تغطية خسائر الشركة المرحلة من سنوات سابقة (م ٢/٣١ من اللائحة) .

(٣) ما سبق رقم ٤١ من هذا الفصل .

(٤) ما سبق رقم ٥٤ من هذا الفصل .

المبحث الثاني

الاحتياطات

٥٩ - يلزم المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية الشركات الخاضعة لنطاق أحكامه بتكوين احتياطي قانوني أسوة بشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وتنص على هذا الاحتياطي المادة (٣/٨) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بقولها « ويجب على الجمعية العامة بعد اقرار الميزانية توزيع الأرباح الصافية بالكامل بين الشركة وأصحاب الصكوك وذلك بعد تجنب جزء من عشرين منها لتكوين الاحتياطي القانوني للشركة ، ويخصم هذا الجزء من حصة الشركة في هذه الأرباح ويوقف تجنب الاحتياطي القانوني متى بلغ مقدارا يعادل نصف رأسمال الشركة » .

وأكدت ذلك الالتزام بتكوين احتياطي قانوني المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية حيث نصت على الزام مجلس ادارة شركة تلقى الأموال عند اعداد الميزانية والقوائم المالية أن يجب من الأرباح الصافية للشركة جزءا من عشرين منها لتكوين احتياطي قانوني . على أن يخصم هذا الجزء من حصة الشركة في الأرباح . ويوقف تجنب الاحتياطي اذا بلغ نصف رأس المال المصدر .

وأضافت اللائحة التنفيذية أنه يجوز استخدام هذا الاحتياطي القانوني في تغطية حصة الشركة في الخسائر أو في زيادة رأس المال بما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا (١) .

وأكدت ذلك المادة (٣١) من ذات اللائحة حيث نصت على أن « ترحل حصة الشركة في الخسائر الى السنة المالية التالية ما لم تقرر الجمعية العامة تغطيتها كلها أو بعضها من الاحتياطات التي يجوز استخدامها في هذا الغرض » .

ويلاحظ على أحكام المادة ٣/٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والمادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية أن المشرع عند الزامه شركة تلقى الأموال بتكوين احتياطي قانوني ألزمها بخضم مقداره المحدد من حصتها

(١) راجع المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية .

في الأرباح دون حصة أصحاب صكوك الاستثمار وذلك على خلاف أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي ألزمت مجلس الإدارة بتجنيب جزء من عشرين من صافي الأرباح الكاملة للشركة . ويعد هذا منطقياً من المشرع حيث أن الاحتياطي القانوني إنما يأخذ حكم رأس المال ويعد ضماناً للدائنين إلى جوار رأس المال ولا علاقة له بأصحاب الصكوك . كما يؤدي حكم القانون في هذا الخصوص إلى ضمان حقوق أصحاب صكوك الاستثمار في نصيبهم من الربح دون اقتطاع جزء منه .

وفيما عدا الأحكام المشار إليها في خصوص الاحتياطي القانوني ، يطبق في شأن باقي أنواع الاحتياطيات التي تلجأ إلى تكوينها شركة تلقى الأموال كـ الاحتياطي النظامي أو الاختياري كافة الأحكام المنصوص عليها بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والسابق شرحها تفصيلاً في مؤلفنا السابق الإشارة إليه (١) .

هذا ويراعى أن قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أجاز للجمعية العامة لشركة تلقى الأموال عندما تقرر توزيع كل أو بعض الاحتياطيات التي تملك التصرف فيها أن تقرر تخصيص جزء منها لتوزيعه على حملة صكوك الاستثمار (م ٢٥/٢ من اللائحة التنفيذية) .

المبحث الثالث

مراقبو الحسابات وميزانية الشركة

٦٠ - الأحكام الخاصة بمراقبة حسابات شركات تلقى الأموال :

يلزم المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ شركة تلقى الأموال بأن يكون لها مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . كما اشترط المشرع أن تعين أحد هذين المراقبين الجمعية العامة للشركة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والسابق شرح أحكامه تفصيلاً بمؤلفنا السابق الإشارة إليه (٢) ، ويعين المراقب الثاني الجهاز المركزي للحسابات ويقوم هذا الأخير بتحديد مكافآته واجباته .

(١) الشركات التجارية رقم ٤٢٩ وما بعدها .

(٢) الشركات التجارية رقم ٢٢٣ وما بعدها .

وأضاف المشرع أنه يجوز للجهاز المركزي للمحاسبات أن يقوم بتنحية أى من المراقبين وذلك بناء على طلب الهيئة العامة لسوق المال في حالة الإخلال بواجباتهما (١) .

وخرج المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في هذا الخصوص على الأحكام المنصوص عليها بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في شأن مراقب الحسابات وذلك في الأحكام الآتية :

١ - يلزم قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ شركات تلقي الأموال بأن يكون لها مراقبان للحسابات على خلاف قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذي يكتفى في خصوص الشركات الخاضعة لنطاق تطبيقه أن يكون لها مراقب حسابات واحد أو أكثر . وغنى عن البيان أنه يجوز لشركة تلقي الأموال تعيين أكثر من مراقبين للحسابات ذلك أن المقصود بالزام هذه الشركات بتعيين مراقبين للحسابات إنما وضع الحد الأدنى من هذا العدد .

٣ - يلزم تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أن يقوم بتعيين أحد مراقبي الحسابات الجهاز المركزي للمحاسبات وأن يقوم هذا الأخير بتجديد مكافآته وواجباته على خلاف قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذي يجعل هذا الاختصاص للجمعية العامة للشركة .

٣ - يجيز تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ للجهاز المركزي للمحاسبات تنحية أى من مراقبي الحسابات - سواء الذي قام بتعيينه أو الآخر - في حالة الإخلال بواجباتهما وذلك بناء على طلب الهيئة العامة لسوق المال وذلك على خلاف حكم قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي لا يجعل للجهاز المركزي للمحاسبات شأن في هذا الخصوص كقاعدة عامة .

وبذلك استحدث المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ هذه الأحكام الخاصة بالحد الأدنى لعدد مراقبي الحسابات وتعيينهم وتحديد مكافآتهم وتنحيتهم . وفيما عدا هذه الأحكام المتميزة يخضع مراقبو الحسابات الى باقى الأحكام المنصوص عليها بقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والسابق شرح أحكامها تفصيلا بمؤلفنا السابق الإشارة اليه (٢) .

(١) راجع المادة (١/١٠) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

(٢) الشركات التجارية رقم ٤٢٩ وما بعدها .

٦١ - تقييما لشرط تعيين احد مراقبى الحسابات من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات وحقه فى عزل أى من المراقبين الحسابيين :

لا شك ان اشتراط المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ تدخل الجهاز المركزى للمحاسبات باختصاصه بتعيين أحد مراقبى الحسابات وتحديد مكافآته وواجباته ، بل وحقه فى تنحيه أى من مراقبى الحسابات سواء الذى قام بتعيينه أو من قامت الجمعية العامة للشركة بتعيينه فى حالة الاخلال بواجباتهما بناء على طلب الهيئة العامة لسوق المال ، قصد به المشرع زيادة الحرص فى تحقيق الأمان لجمهور المستثمرين الذين يعتمدون بعد هذا التنظيم التشريعى على رقابة الدولة لهذا النوع من الشركات ، خاصة وأن هذه الشركات لا تعمل بأموالها فقط بل بأموال المستثمرين . أضف الى ذلك أن هؤلاء ليس لهم الحق فى الادارة وبالتالي عدم الاشتراك فى مجالس ادارة شركات تلقى الأموال ، كما يحظر عليهم حضور جمعياتها العامة وبالتالي يحرمون من اختيار وتعين مراقبى الحسابات . فكان معادلة منطقية من وجهة نظر المشرع أن يجعل هذا التعيين لاحدهم بواسطة الجهاز المركزى للمحاسبات وحقه فى تحديد مكافآته وواجباته .

كما قصد المشرع أيضا مضاعفة الرقابة على ميزانيات هذا النوع من الشركات تفاديا لأية مخالفات أو تلاعب قد يترتب عليه نتائج غير مرغوب فيها خاصة وأن مثل هذه الشركات تجمع حاليا مبالغ هائلة ضخمة مملوكة لقطاع عريض من المستثمرين على كافة المستويات الاجتماعية .

كذلك تخوف المشرع من محاولة هذه الشركات توزيع عائد على أصحاب الأموال من أصل رأس المال أو من الايداعات الجديدة من المستثمرين وهو ما كان عليه العمل قبل التنظيم التشريعى فى بعض الشركات .

هذا بالاضافة الى ما يقصده دائما المشرع فى مثل هذه القوانين من اثبات أن الاقتصاد القومى كيان واحد بما فيه من قطاع عام أو خاص دون تفرقة بينهما أو بين مؤسسات مالية مملوكة للدولة أو مملوكة للأفراد .

على أن حق الجهاز المركزى للمحاسبات فى عزل أى من المراقبين

المحاسبين ، سواء الذى قام بتعيينه أو الذى قامت الجمعية العامة للشركة بتعيينه ، يمثل تدخلا غير مرغوب فيه من الدولة ممثلة في هذا الجهاز .

ذلك أنه لا شك لكى يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بعزل أى من المراقبين لاخلالهما بواجباتهما يتضمن منطقيا حق هذا الجهاز فى الرقابة الحقيقية من مراجعة وإطلاع وكشف عن جميع ما يراه ضروريا لهذه الرقابة من مستندات وأوراق وتعاقبات الأمر الذى تحرص هذه الشركات شأنها شأن أى تاجر الحفاظ على سرية أعمالها ونشاطها وسبلها فى التعامل مع عملائها من موردين أو مستثمرين . وبمعنى آخر فإن وظيفة الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الخصوص ليست مجرد وضع ملاحظات أو رفض اعتماد لميزانية أو حسابات بل فحص وتدقيق حتى تقوم بعزل لأى من المراقبين . وكان يكفى فى الواقع تفاديا لذلك الاكتفاء بحق هذا الجهاز فى تعيين أحد المراقبين مع تحديد واجباته ومكافآته .

كما يخالف ذلك أهم الأسس القانونية فى هذا الخصوص وهو أن من يملك التعيين يملك العزل (بالإضافة الى حق الالتجاء للقضاء دائما لعزل أى من المراقبين) . كما أن من شأن منح هذه السلطة للجهاز المركزى للمحاسبات التعدى على حق الجمعية العامة للشركة صاحبة الولاية على تقرير مصيرها وافترض سوء نيتها وتواطئها مع مراقب الحسابات المعين من جهتها الأمر الذى يجب الابتعاد عنه حتى تسير أمور هذه الشركات فى جو من التعاون بينها وبين الدولة ولتتمكن من الاشتراك والمساهمة فى خطة الدولة التى تعطى القطاع الخاص تحقيق ٤٠٪ منها . ولعل الجزاءات الجنائية الرادعة والمتشددة التى نص عليها قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ كافية لتفادى تخوفات المشرع دون حاجة الى هذا التدخل .

ولا شك أن هذا النوع من التدخل من مثل الجهاز المركزى للمحاسبات يعد غريبا على التشريعات المنظمة لشركات المساهمة الخاصة سواء بالقانون ٥٤/٢٦ أو القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويخشى منه أن يؤدى الى خلق قوة جديدة تسيطر على قطاع مراقبى الحسابات وفرض تبعيتهم لهذا الجهاز . بالإضافة الى تعدد جهات الرقابة والإشراف على هذا النوع من الشركات الأمر الذى قد يترتب عليه عرقلة سيرها . ونأمل أن يثبت الواقع العملى حسن تطبيق هذه الأحكام المستحدثة

لتحقيق الأهداف المرجوة من تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية وبما يحقق الصالح لجميع الأطراف المعنية في شركات توظيف الأموال •

٦٢ - احكام الميزانية في شركات تلقى الاموال :

١ - يلزم تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ مجلس ادارة شركة تلقى الأموال باعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقا للنموذج الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون وعرضها على الجمعية العامة مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية (المادة ١٠/٢ من القانون) •

وتنفذا لهذا الحكم نصت المادة (٣٢) من اللائحة التنفيذية على أن « يعد مجلس ادارة الشركة ميزانياتها وغيرها من القوائم المالية وتقريرها وفقا للنموذج رقم (٤) المرافق لهذه اللائحة ، وبحيث تتضمن القوائم المالية قائمة الدخل وقائمة توزيع الأرباح الصافية أو التصرف في الخسائر وقائمة التدفق النقدي لحركة صكوك الاستثمار وقائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها » •

ولا شك أن من أهم الوظائف على عاتق مراقبي الحسابات التأكد من الأرباح المعلن عنها وفقا للميزانية هي أرباح حقيقة ناتجة عن تشغيل وإنتاج وليست مجرد استقطاعات من رأس المال أو جزء من الايداعات الجديدة من المستثمرين • وحرص المشرع على أداء المراقبين لهذه الوظائف وقرر جزاءات جنائية رادعة في حالة اخفاء أية بيانات أو تغييرها ذلك ان من أهداف التشريع الجديد كانت في الواقع تفادى هذه التوزيعات الصورية لأصحاب الأموال •

٢ - كما يلزم قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ شركة تلقى الأموال باخطار الهيئة العامة لسوق المال بصورة من الميزانية والقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات وذلك قبل شهرين من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة • ولهيئة سوق المال الحق في طلب اعادة تصوير الميزانية والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالي ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح (م ١٠/٣ من القانون) • وأكدت هذا الحكم المادة ٣٣/١ من اللائحة •

وأضافت اللائحة التنفيذية في المادة ٣٣/٢ منها أن الهيئة العامة لسوق المال خلال عشرين يوما من تاريخ اخطارها بذلك أن تطلب من

الشركة إعادة تصوير الميزانية والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالي الفعلي ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح .

٣ - وفقا للفقرة الرابعة من الماد العاشرة من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، يتعين على مجلس ادارة شركة تلقي الأموال ، في حالة عدم الاستجابة لملاحظات الهيئة ، أن يضمن هذه الملاحظات مرفقات الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور الجمعية العامة وعرضها في اجتماع الجمعية العامة .

ومفهوم حكم هذه المادة من القانون أن للهيئة العامة ابداء ما تراه من ملاحظات على ميزانية الشركة وقوائمها المالية والتقارير واخطار الشركة بها كتابة ، وانه في حالة عدم استجابة الشركة لهذه الملاحظات ألزمها القانون بأن تضمن هذه الملاحظات مرفقة الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور الجمعية العامة وعرضها في اجتماع الجمعية العامة .

وأكدت هذا الحكم المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية حيث نصت على أنه « يجب على مجلس ادارة الشركة نشر الوثائق المنصوص عليها في المادة (٣٣) من هذه اللائحة في جريدين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار على الأقل قبل الميعاد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

ويشار التساؤل عن الأثر القانوني للملاحظات التي تبديها الهيئة العامة لسوق المال على الميزانية التي أخطرت بها من الشركة طبقا لنص المادة العاشرة من القانون . والواقع أن الأثر القانوني لهذه الملاحظات واضح ، ذلك أن الهيئة اذا ما رأت ما يستدعي الملاحظات فانها ترسلها الى الشركة التي لها كامل الحق في الاستجابة أو عدم الاستجابة لهذه الملاحظات . غاية الأمر أنه في حالة عدم استجابة الشركة لهذه الملاحظات فانها تكون ملزمة بارسال ملاحظة هيئة سوق المال على ميزانياتها لتعرضها على الجمعية العامة للشركة . فاذا وافقت هذه الأخيرة على ملاحظات الهيئة كان بها ، أما اذا لم توافق على هذه الملاحظات فان الهيئة عليها اعتماد هذه الميزانيات بحالتها دون تنفيذ الملاحظات ولكن تكون الشركة في هذه الحالة ملزمة بنشر ملاحظات الهيئة والميزانية وقوائم الحسابات في صحيفتين يوميتين .

ويتضح من ذلك أن المقصود من اضرار الشركة على عدم اتباع ملاحظات هيئة سوق المال على الميزانيات هو اعلام الغير بهذه الملاحظات ومدى موقف الشركة في عدم الاستجابة لها بطريق النشر حتى يحدد كل من له مصلحة بهذه الشركات موقفه منها .

٤ - يلزم أيضا تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ شركة تلقى الأموال أن تقوم خلال أسبوعين من اقرار الميزانية والقوائم المالية من الجمعية العامة بنشرها مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة في حالة عدم الأخذ بها ، في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل (م ١٠/٥ من القانون) .

وتنفذا لذلك نصت المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية على أنه يجب على مجلس ادارة الشركة خلال أسبوعين من اقرار الميزانية والقوائم المالية من الجمعية العامة أن يقوم بنشرها مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات في جريدتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار على الأقل ، كما يتعين على مجلس ادارة الشركة كذلك نشر ملاحظات الهيئة العامة في حالة عدم الأخذ بها .

وجدير بالاشارة أن المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية لم يقرر الجزاء على عدم أخذ شركة تلقى الأموال بالملاحظات التي قد تبديها على الميزانية والقوائم المالية والتقارير واكتفى فقط بالزام مجلس الادارة أن يضمن هذه الملاحظات مرفقات الدعوة الموجه الى المساهمين لحضور الجمعية العامة لعرضها على الجمعية العامة كذلك التزامه بنشرها طبقا للمادة (٣٥) من اللائحة في حالة عدم الاستجابة الى هذه الملاحظات . ومعنى ذلك أن المشرع يكتفى فيما تبديه الهيئة العامة لسوق المال من ملاحظات باعلانه جميع المساهمين به والنشر عنه حتى يعلم كل ذي مصلحة بها .

المبحث الرابع الرقابة على الشركة

٦٣ - التزام الشركة باخطار الهيئة العامة لسوق المال عن بياناتها بصفة دورية :

تلزم شركة تلقى الاموال وفقا لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بأن تقدم للهيئة العامة لسوق المال البيانات الدورية وغيرها من البيانات المتعلقة بنشاطها في الداخل والخارج في المواعيد وطبقا للنماذج التي ينص عليها في اللائحة التنفيذية (م ١/٩ من القانون) .

وعلى مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال بموافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان يضع قواعد الاشراف والرقابة على شركات تلقى الاموال . واشارت المادة (٢/٩) من القانون الى ضرورة ان تتضمن قواعد الاشراف والرقابة بصفة خاصة ما يأتي :

(أ) تجديد نسبة الاموال السائلة التي يجب الاحتفاظ بها لدى البنوك . وقصد المشرع من هذا التحديد الحفاظ على حقوق المستثمرين تقاديا لوقوع ازمات السيولة النقدية وحفاظا على سمعة الشركات العاملة في هذا المجال وهو توظيف الاموال .

(ب) ضوابط اصدار صكوك بالنقد الاجنبي ، وذلك في حدود القواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بالاتفاق مع محافظ البنك المركزي .

(ج) تنظيم التفتيش واجراءاته .

وتطبيقا لهذه الاحكام المنصوص عليها بالقانون الزمت اللائحة التنفيذية في المادة (٣٦) منها شركة تلقى الاموال بأن تقدم للهيئة العامة لسوق المال البيانات الآتية :

(أ) بيان بأرصدة الاموال السائلة بالشركة ولدى البنوك في نهاية كل شهر .

(ب) ملخص لحركة الاستثمارات قصيرة الاجل في الاوراق المالية بأنواعها المختلفة في نهاية كل شهر .

(ج) بيان شهري عن الصكوك القائمة أو المفقودة أو المستردة والصكوك الصادرة بدلا منها .

(د) ملخص لحركة قيم الصكوك في بيان إجمالي ربع سنوي .

(هـ) تقرير نصف سنوي عن المجالات التي تم استثمار الأموال فيها خلال الفترة .

وتشترط اللائحة التنفيذية ان يتم تقديم البيانات المنصوص عليها في البنود (ب ، د ، ج) طبقا للنماذج أرقام (١ ، ٢ ، ٣) المرفقة باللائحة التنفيذية . وحددت اللائحة أيضا موعدا لا يتجاوز نهاية الشهر التالي للفترة المقدم عنها البيان ، وعلي ان يوقع على الاقل من المدير المسئول في الشركة ومن أحد أعضاء مجلس إدارتها يفوضه في ذلك (١) .

٦٤ - حق الاطلاع لذوى المصلحة لدى الهيئة العامة لسوق المال :

اعطى المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الحق لذوى المصلحة طلب الاطلاع لدى هيئة سوق المال على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة ، والحصول على بيانات أو صور منها مصدقا عليها ، وذلك مقابل رسم مقداره خمسون جنيها عن كل وثيقة أو بيان في حالة الاطلاع ومائة جنية عن كل صورة (م ٧٠ من اللائحة) .

ويقدم طلب الاطلاع أو الحصول على صور من الوثائق أو البيانات الى الهيئة العامة لسوق المال مرفقا به إيصال دفع الرسم المقرر على ان يبين في الطلب صفة مقدمه والوثيقة أو البيان الذى يطلب الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه والغرض المراد استخدامه فيه .

وللهيئة رفض الطلب اذا كان من شأن اذاعة البيانات أو الصور المطلوبة الخاق الضرر بالشركة أو الاخلال بالمصلحة العامة أو بمصالح المستثمرين (م ٧١ من اللائحة) .

٦٥ - سلطة مجلس الوزراء في وضع ضوابط تنويع الاستثمارات :

١ - استحدث المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ حكما متميزا في مجال نشاط شركات توظيف الأموال واجاز بالمادة التاسعة في فقرتها الثالثة

(١) راجع المادة (٢/٣٦) من اللائحة .

لمجلس الوزراء ان يضع ضوابط ومعايير تنويع الاستثمارات ونسبتها في المجالات المختلفة .

ومقتضى ذلك ان لمجلس الوزراء ان يحدد ويضع ضوابط تنويع الاستثمارات التي ترى هذه الشركات الاشتراك في توظيف واستثمار الأموال فيها ، وسوف يسترشد بذلك حتما فيما يحقق خطط التنمية الاقتصادية وما يضمن للمستثمرين المجالات المشروعة والمفيدة والمضمونة الربح الى حد كبير .

ولا يعد هذا في نظرنا تدخلا من مجلس الوزراء بعرض أنشطة معينة على هذه الشركات قد لا ترغب استثمار الأموال فيها . فلم يتضمن القانون على الاطلاق اى اجبار على هذه الشركات في مجالات الاستثمار ، بل ان لها أن تحدد بنظامها الاساسى اغراض وانواع انشطتها والتي يقدم على اساسها جمهور المستثمرين . فالقانون يحدد فقط لمجلس الوزراء التدخل في تنويع الاستثمارات حتى لا تقوم الشركة بتشغيل كل أموالها أو جزء كبير منه في نشاط واحد كالمضاربة على الذهب مثلا أو حبس السلعة فترة معينة وذلك حتى تتوزع المخاطر (١) .

فالقانون ينص على تنويع المجالات وليس عن ذات المشروعات . ويشبه موقف المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في هذا الخصوص الموقف في قانون البنوك والائتمان والذي يحدد ٢٥٪ للبنوك كحد أقصى لاستثمار أموالها في رأسمال اى شركة . كما يمنع المشرع البنوك ان تقوم باستثمار أموالها في عدد من الشركات يجاوز رأسماله بالاضافة الى احتياطاته وذلك حرصا من المشرع على المودعين من عملاء هذه البنوك . كذلك الشأن بالنسبة لتدخل المشرع في مجالات توظيف أموال شركات التأمين حفاظا على أموال المستأمنين من الجمهور .

وبذلك اخذ المشرع بما سبق أن نادينا به في خصوص توجيه تنويع أنشطة هذه الشركات وتنويعها الى ما يحقق الصالح العام ويتمشى مع خطة الدولة الاقتصادية .

٢ - اجاز ايضا تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لمجلس الوزراء تحقيقا للصالح

(١) مؤلفنا الشركات التجارية رقم ٣١٤ .

العام وبناء على عرض الوزير ان يقرر منع استثمار الاموال في بعض المجالات (المادة ٣/٩ من القانون) .

ومقتضى الاحكام السابقة ان شركة تلقى الاموال ليست لها مطلق الحرية في اختيار اغراضها وواجه استثمارات على خلاف شركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . بمعنى ان هذا النوع من الشركات وهى شركات توظيف الاموال ملزمة بعدم اتباع أو اختيار أى من المجالات التى يقرر مجلس الوزراء بعد عرض الوزير ، منع استثمار الأموال فيها . كما تلزم هذه الشركات باحترام الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس الوزراء في تنويع الاستثمارات ونسبتها في المجالات المختلفة .

الفصل الخامس

صكوك التمويل

ذات العائد المتغير التي تصدرها
شركات المساهمة غير العاملة في مجال تلقى الاموال

٦٦ - تمهيد وتعريف :

استحدث المشرع المصرى فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ نوعا من الصكوك التى يجوز لشركات المساهمة - غير العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها وتوظيفها - يطلق عليها « صكوك التمويل ذات العائد المتغير » .

ورغم أن هذه الصكوك لا يجوز لشركات تلقى الأموال إصدارها ، وأنه لا علاقة لها بصفة أساسية بأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ إلا أن المشرع جاء بتنظيم هذا النوع الجديد من الصكوك بصلب أحكامه . ويندو أن المشرع لم يشأ أن يصدر قانونا مستقلا لتنظيم صكوك التمويل ذات العائد المتغير أو يصدر تعديلا لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإضافة هذا النوع من الصكوك ، حتى لا تتعدد التشريعات ، وفضل إدراج أحكامها ضمن أحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

والواقع أن السماح لشركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير يعد من النظم التى ينتظرها الجميع لتنمية سوق المال وإيجاد قنوات شرعية لاستثمار الأموال وطالما نادينا بذلك وإن كنا نفضل أن يقتصر إصدار هذه الصكوك على البنوك فقط بالنسبة للشركات التى تنشئها أو تساهم فيها حيث يخشى أن تصدر الشركات المساهمة الأخرى مثل هذه الصكوك وتتحول فعلا لا قانونيا الى شركات تجمع الأموال وتقوم بذات الأنشطة والدور الذى

تقوم به شركات توظيف الأموال قبل التنظيم التشريعى بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (١) .

وقد نصت على هذا النوع الجديد من الصكوك المادة (١٥) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والخاصة بتعداد الصكوك التى يحظر على شركات تلقى الأموال إصدارها حيث أضافت بعد هذا التعداد ما نصه « ... ويجوز لشركات المساهمة الأخرى إصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير لا يجاوز ما يحدده البنك المركزى المصرى بالاتفاق مع الهيئة فى ضوء متطلبات تنمية سوق المال المصرى ، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للمشاركة فى التنمية الاقتصادية للمجتمع » .

وتضيف الفقرة الثانية من المادة (١٥) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ « وتنظم اللائحة التنفيذية شروط وقواعد إصدار وتداول تلك الصكوك فى بورصات الأوراق المالية » .

وتنفذا لذلك ظمت اللائحة التنفيذية أحكام صكوك التمويل ذات العائد المتغير فى الباب السادس منها فى المواد من ٤٣ - ٦٢ .

وقصد المشرع من اجازته لشركات المساهمة التى ليس من بين أغراضها تلقى الأموال لاستثمارها طبقا لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ إصدار صكوك تمويل متنوعة ذات عائد متغير ، مواجهة الاحتياجات التمويلية لشركات المساهمة أو لتمويل نشاط أو عملية بذاتها . ذلك أن قلة العائد حاليا من فوائد السندات التى يجوز لهذه الشركات إصدارها أدى الى أحجام الكثير من الأقبال على سندات شركات المساهمة ، كما أن فى تشجيع إصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير يؤدي بلا شك الى تخفيف الضغط للاقتراض من البنوك (٢) .

وطبقا للمادة (٤٤) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ تصدر صكوك التمويل فى شكل شهادات اسمية قابلة للتداول وتخول الصكوك من ذات الإصدار الواحد حقوقا متساوية لحاملها فى مواجهة الشركة .

ويتضح من هذه النصوص أن صكوك التمويل ذات العائد المتغير

(١) الأهرام الاقتصادى - العدد ١٠١٣ الصادر فى ١٣ يونيه ١٩٨٨ .

(٢) ويعد النص صراحة على العائد المتغير لهذه الصكوك استثناء من الأحكام المنظمة لسعر الفائدة بالقانون المدنى والمنصوص عليها فى المادة (٢٢٧) مدنى .

تمثل نوعا من أنواع السندات التي يجيز المشرع في قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لشركات المساهمة إصدارها مع تمييزها بعدة خصائص لعل أهمها أنها لا تدر عائدا ثابتا وإنما عائدا متغيرا لا يتجاوز ما يحدده البنك المركزي بالاتفاق مع الهيئة العامة لسوق المال وذلك بالإضافة الى بعض الأحكام المتميزة والتي سنتناولها بالتفصيل في هذا الفصل . وعلى أساس ذلك نرى الرجوع الى الأحكام العامة الواردة في قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في شأن إصدار السندات باعتباره الشريعة العامة لجميع الشركات المساهمة فيما لم يرد بشأنه نص خاص تطبيقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد إصداره والتي تنص على أنه « وتسري أحكام القانون المرافق على الشركات المشار إليها فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها » .

٦٧ - تقسيم :

سوف نتناول في هذا الفصل دراسة أحكام صكوك التمويل ذات العائد المتغير فبين شروط إصدارها وبياناتها والاككتاب فيها وتداولها وذلك كل في مبحث مستقل .

المبحث الأول

شروط إصدار

صكوك التمويل ذات العائد المتغير

٦٨ - الشركات التي يجوز لها إصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

وفقا لحكم المادة (١٥) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يقتصر الحق في إصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير على جميع أنواع الشركات المساهمة فيما عدا الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها وتوظيفها والمنظمة تشريعيا بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . ومقتضى ذلك أنه يجوز لشركات المساهمة التي تؤسس وفقا لقانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أو القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته أو قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، أن تصدر هذا النوع الجديد من الصكوك ذات العائد المتغير . وقصد المشرع من تحريم شركات (م ٦ - شركات تلقي الأموال)

المساهمة التي تعمل في مجال تلقي الأموال لاستثمارها لا إصدار صكوك التمويل عدم تكديس الأموال لديها دون مقتضى حيث أنها تنشأ بقصد جميع الأموال لاستثمارها الأمر الذي يترتب عليه حصولها دائما على أموال وبطاقة دورية فلا تكون منطقيا في حاجة الى أموال لتمويل مشروعاتها . هذا بالإضافة الى أن من شأن إصدار هذه الصكوك من الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال تعاملها في صكوك ذات فوائد دائما دون المشاركة في الخسائر وأيا كانت نسبة الأرباح التي تحققها الشركة من وراء استخدام هذه المبالغ الأمر الذي لا يتفق ومبادئ هذه الشركات والتي تعلن عنها دلائنا وهي استثمارها للأموال وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية .

ومن نافلة القول أنه لا يجوز لشركات الأشخاص إصدار مثل هذه الصكوك فهي قاصرة فقط على شركات المساهمة السابق الإشارة إليها .

١٩- حدود قيمة صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

١ - حدد المشرع في اللائحة التنفيذية الحد الأقصى من المبالغ الذي يجوز لشركة المساهمة إصدار صكوك تمويل في حدودها ، حيث اشترط في المادة (٤٣) منها ألا تزيد قيمة هذه الصكوك على صافي أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة للشركة .

ويتطابق هذا الشرط ما يتطلبه قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ في المادة (٤٩) منه . وخيرا فعل المشرع باشتراط هذا الشرط حيث لا يكفي ألا يجاوز قيمة صكوك رأس المال المصدر بل يجب ألا يجاوز أصول الشركة وموجوداتها وقت إصدار هذه الصكوك . ويتم تجديد هذه الأصول بكل دقة بناء على تقرير يقدمه مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية (١) .

ويلاحظ في هذا الخصوص أن المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لم يشترط أن يكون قد تم دفع رأسمال الشركة المكتتب فيه بالكامل وهو الشرط الذي تطلبه قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة (٤٩) منه حتى يجوز للشركة إصدار سندات على أساس أنه لا يجوز لها الاقتراض وهي لم تحصل بعد على جزء من رأسمالها .

(١) مؤلفنا السابق الإشارة اليه رقم ٣٥٦ وما بعدها .

وبناء على ذلك لا يشترط لاصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير أن يكون رأسمال الشركة قد تم دفعه بالكامل ، ولعل في اشتراط عدم تجاوز قيمة صكوك التمويل لصافي أصول الشركة حماية كافية للمالئى الشركة تغنى عن اشتراط تمام الوفاء بكامل رأس المال .

٢ - استثناء من الحكم السابق أجاز المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أن يرخص بقرار من الوزير بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال ، للشركات التى يجوز لها اصدار صكوك تمويل باصدارها بقيمة تجاوز صافى أصولها وذلك فى الحدود التى يصدر بها القرار (١) .

ومقتضى ذلك أنه يجوز للشركات التى لها اصدار صكوك تمويل أن تطلب من الهيئة العامة لسوق المال موافقتها على اصدارها صكوك تمويل ولو كانت قيمة هذه الصكوك تجاوز صافى أصولها على أن يصدر بذلك قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ولا شك أن موافقة هيئة سوق المال تتم فى مثل هذه الحالات بعد دراسة متأنية لظروف الشركة ومدى احتياجها لاصدار هذه الصكوك . وللهيئة دائما الحق فى اصدار موافقتها فى حدود معينة للمبالغ التى يسمح بها للشركة اصدار صكوك التمويل وتلتزم هذه الأخيرة بهذه الحدود .

شكل صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

٧٠ - تصدر صكوك التمويل فى الشكل الاسمى . وبناء على ذلك لا يجوز اصدار صكوك تمويل لحاملها أو للإذن أو الأمر . ويعتبر هذا الشكل هو القاعدة العامة حاليا التى تصدر بها جميع الصكوك التى يجوز لشركات المساهمة بصفة عامة اصدارها كالأسهم أو السندات أو حصص التأسيس . والحكمة من ذلك هى مراقبة جنسية حاملى هذه الصكوك والتصرفات التى ترد عليها .

ويقرر القانون قابلية هذه الصكوك الاسمية للتداول . ويشارك صك التمويل فى هذا الخصوص مع الصكوك التى تصدرها شركات المساهمة كالأسهم والسندات حيث تعد هذه الصكوك قابلة للتداول كقاعدة عامة .

(١) راجع المادة (٣/٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة

ويلزم القانون الشركة التي تصدر هذه الصكوك أن تراعى المساواة في الحقوق لأصحابها في مواجهة الشركة طالما كانت من اصدار واحد .

وقضت هذه الأحكام الخاصة بشكل الصك المادة (٤٤) من اللائحة التنفيذية حيث نصت على أن « تصدر صكوك التمويل في شكل شهادات اسمية قابلة للتداول وتخول الصكوك من ذات الاصدار حقوقا لجامليها في مواجهة الشركة » .

ويجب أن يوقع على صكوك التمويل عضوان من أعضاء مجلس ادارة الشركة المصدرة يعينهما المجلس (م ٤٤/٢ من اللائحة) .

ويكون لصكوك التمويل كوبونات ذات أرقام سلسلة مشتملة على رقم الصك (م ٤٤/٣ من اللائحة) .

وحدد المشرع الحد الأدنى لقيمة الصك وكذلك حده الأقصى فنص في المادة (٥٧) من اللائحة التنفيذية على أن يحدد مجلس ادارة الشركة القيمة الاسمية لصك التمويل عند كل اصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملة الصعبة . ويجوز أن تستخرج شهادات الصكوك من فئة صك واحد أو خمسة صكوك ومضاعفاتها (م ٥٧/٢ من اللائحة) .

٧١ - سلطة اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

يشترط القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لاصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير ان يصدر بها قرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح من مجلس ادارة الشركة ، ويرفق بهذا الاقتراح تقرير من مراقب الحسابات . ويجب ان يتضمن قرار الجمعية العامة الشروط التي تصدر بها صكوك التمويل .

ويجوز للجمعية العامة ان تقرر اصدار صكوك تمويل ذات العائد المتغير وقيمتها الأجمالية وما يخصها من ضمانات وتأمينات مع تفويض مجلس ادارة الشركة في اختيار الوقت المناسب لاصدراها ، على ان يتم هذا الاصدار خلال السنتين التاليتين لقرار الجمعية العامة وفي تحديد الشروط الاخرى المتعلقة بالصكوك (م ٤٥ من اللائحة التنفيذية) .

٧٢ - اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير عن طريق الاكتتاب العام :

يشترط قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ان تصدر الشركة المساهمة صكوك التمويل بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق الاكتتاب العام (م ٤٦ من اللائحة) .

ومع ذلك لمجلس ادارة هيئة سوق المال الموافقة على عدم طرحها للاكتتاب العام اذا اتفق على تغطيتها بالكامل بواسطة البتوك وشركات التأمين والصناديق والشركات المالية التي يكون من اغراضها تسويق الأوراق المالية وضمان تغطيتها (وهي الشركات المشار اليها بالمادة ٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) .

واجاز المشرع ايضا للشركات العاملة في مجال تلقي الاموال لاستثمارها تغطية الاكتتاب بالكامل في صورة التمويل أو بالاشتراك مع الجهات المرخص لها بذلك ، وذلك بالنسبة للاصدارات التي تقوم بها شركات المساهمة التي تساهم شركات تلقي الاموال في رؤوس اموالها بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ (م ٤٦ من اللائحة) . ويعد السماح للشركات العاملة في مجال تلقي الاموال بالاكتتاب في كل أو جزء من صكوك التمويل التي تصدرها شركات المساهمة التي تملك ٢٥ ٪ على الأقل من رأسمالها أمرا منطقيا ، ذلك انه من الطبيعي ان تشترك شركة تلقي الاموال في تمويل الشركات التي تساهم فيها بنسبة الربع على الاقل بطريق الاكتتاب في صكوك تمويلها ذات العائد المتغير ، وهي التي تعلم جيدا مركزها المالي نتيجة تملكها لما لا يقل عن ربع رأس المال وبالتالي أولى من غيرها في هذه المشاركة .

المبحث الثاني

اجراءات اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير وقيدھا بجداول اسعار البورصات الفرع الاول

اجراءات اصدار صكوك التمويل

٧٣ - تقديم نشرة الاكتتاب او طلب اصدار صكوك التمويل الى
الهيئة العامة لسوق المال :

تلتزم الشركة المصدرة لصكوك التمويل ذات العائد المتغير بأن تقدم
للهيئة العامة لسوق المال ، نشرة الاكتتاب في صكوك التمويل التي تطويع
للاكتتاب العام ، وكذلك اذا اتفق على تغطية هذه الصكوك بالكامل من
الجهات المرخص لها بذلك دون طريق الاكتتاب العام ، ونازم الشركة
بتقديم طلب اصدار الصكوك وذلك وفقا للنموذج الذي تعده الهيئة
لهذا الغرض . وتسلم الهيئة صاحب الشئ ايصالا مؤرخا بذلك
(م ٤٧ / ١ من اللائحة) .

ويرفق بالطلب المقدم الى الهيئة العامة لسوق المال الأوراق الآتية :

(أ) نسخة من النظام الاساسى للشركة متضمنة حق الشركة في إصدار
صكوك تمويل .

(ب) نسخة من آخر ميزانية معتمدة من الجمعية العامة .

(ج) قرار الجمعية العامة بالموافقة على اصدار صكوك التمويل .

(د) القرار الصادر بشروط الصكوك وقواعد احتساب عائدها .

(هـ) تقرير عن نشاط الشركة منذ بداية السنة المالية التي يجرى فيها
الاكتتاب ، والسنة السابقة عليها اذا لم تكن الجمعية العامة قد اعتمدت
ميزانيته بعد ، على ان ترفق بالتقرير شهادة من مراقب الحسابات بصحة
البيانات المالية الواردة فيه (١) .

(١) راجع المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية .

٧٤ - قرار الهيئة العامة لسوق المال بالموافقة على إصدار صكوك التمويل :

تتولى هيئة سوق المال فحص نشرة الاكتتاب أو طلب إصدار صكوك التمويل المتفق على تغطيتها بالكامل والأوراق المرفقة بها . وإذا كانت الأوراق مستوفاة يتم عرضها على مجلس إدارة الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمها . أما إذا تبين أن الأوراق غير مستوفاة يتم إخطار ذوى الشأن خلال المدة المشار إليها لاستيفائها (١) .

ويصدر المجلس قراره خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة . ويخطر أصحاب الشأن بقرار مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره متضمنا رقم وتاريخ الموافقة (م ٢/٤٨ من اللائحة) .

ويشترط قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أن يتم فتح باب الاكتتاب في صكوك التمويل خلال سنة من تاريخ صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بالموافقة والاسقط هذا القرار (٢) .

٧٥ - نشر نشرة الاكتتاب عن صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

يلزم المشرع الشركة المصدرة لصكوك التمويل بنشر نشرة الاكتتاب عن الصكوك التى يتم طرحها للاكتتاب العام وذلك قبل تاريخ فتح باب الاكتتاب فيها بخمسة عشر يوما على الأقل (م ١/٤٩ من اللائحة) .

وبالنسبة للصكوك التى اتفق على تغطيتها بالكامل تلزم الشركة بنشر بيان واف عنها خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغ الشركة بموافقة مجلس إدارة هيئة سوق المال على إصدارها وذلك بقصد الإعلام بها (م ٢/٤٩ من اللائحة) .

ويتم النشر فى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتى الانتشار على الأقل . ويجب أن يتضمن الإعلان بيانا برقم وتاريخ موافقة مجلس إدارة هيئة سوق المال على إصدار صكوك التمويل (٣) .

(١) راجع المادة (١/٤٨) من اللائحة التنفيذية .

(٢) راجع المادة (٣/٤٨) من اللائحة التنفيذية .

(٣) راجع المادة (٣/٤٩) من اللائحة التنفيذية .

٧٦ - طرح صكوك التمويل ذات العائد المتغير للاكتتاب العام :

يلزم المشرع الشركة المصدرة لصكوك الاكتتاب ذات العائد المتغير بعد النشر عن نشرة الاكتتاب بخمسة عشر يوما على الأقل قبل فتح باب الاكتتاب ، أن تقوم بطرح الصكوك للاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك التي يرخص لها الوزير بتلقي الاكتتابات في صكوك التمويل أو عن طريق الشركات التي ترخص لها هيئة سوق المال ذلك .

ويظل باب الاكتتاب مفتوحا لمدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر (م ٥٠ من اللائحة) .

ويجيز المشرع للبنوك والشركات المشار إليها بعد مضي شهر من تاريخ فتح باب الاكتتاب أن تغطي ما لم يتم الاكتتاب فيه من صكوك ، ويكون لها أن تعيد تسويتها حتى تاريخ قيد الصكوك ببورصات الأوراق المالية وفقا للأحكام المنصوص عليها بالمادة (٦١) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (١) .

ويجوز بناء على نص المادة (٥٢) من اللائحة قفل باب الاكتتاب في صكوك التمويل قبل الموعد المحدد بمجرد تغطية قيمة صكوك التمويل المعروضة للاكتتاب .

٧٧ - شهادات الاكتتاب في صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

يتم الاكتتاب في صكوك التمويل ذات العائد المتغير بموجب شهادات اكتتاب موقع عليها من المكتب أو وكيله ومن مثل الجهة الى تلقت قيمة الاكتتاب . ويعطى المكتب صورة من شهادة الاكتتاب متضمنة البيانات الآتية :

- (أ) اسم الشركة مصدرة الصكوك .
- (ب) اسم البنك أو الجهة الى تلقت قيمة الاكتتاب .
- (ج) رقم وتاريخ موافقة مجلس ادارة الهيئة على طرح الصكوك .
- (د) اسم المكتب وعنوانه وجنسيته وتاريخ اكتسابه .

(١) راجع المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية .

- (هـ) اجمالي قيمة الصكوك المطروحة للاكتتاب وعملة الاصدار
- (و) قيمة وعدد الصكوك المكتتب فيها بالأرقام والحروف

٧٨ - تجاوز الاكتتاب عدد صكوك التمويل المعروضة :

إذا جاوز الاكتتاب عدد الصكوك المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة (م ٢/٥٢ من اللائحة) •
وإذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين في حالة تجاوز الاكتتاب عدد الصكوك فقد نص المشرع في المادة (٣/٥٢) من اللائحة التنفيذية على قواعد مقررة تطبق في هذا الشأن •

وتتلخص هذه الأحكام في أنه يتم تخصيص عدد من الصكوك لكل مكتتب على أساس نسبة عدد الصكوك المطروحة الى عدد الصكوك التي تم التقدم للاكتتاب فيها بحيث لا يترتب على ذلك اقضاء أى مكتتب •
ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين •

وفي حالة تجاوز الاكتتاب وتوزيع الصكوك وفقا للتفصيل السابق ، على المكتتب أن يقدم شهادة الاكتتاب المشار اليها بالمادة (٥١) من اللائحة والسابق ذكر أحكامها ، الى الجهة التي يتم الاكتتاب عن طريقها وذلك لاثبات عدد الصكوك التي خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد اليه الباقي مما دفعه عند الاكتتاب •

٧٩ - عدم تغطية الاكتتاب :

إذا حدث ولم يتم الاكتتاب في صكوك التمويل خلال المدة المحددة قانونا وهي مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر وفقا للمادة (٥٠) من اللائحة التنفيذية والسابق الإشارة اليها ، يجوز لمجلس ادارة الشركة أن يقرر الاكتفاء بما تم تغطيته من صكوك التمويل ، والغاء الباقي •

وعلى مجلس الادارة في هذه الحالة اخطار الهيئة العامة لسوق المال خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قرار المجلس (١) •

ويشبه هذا الوضع ما نص عليه قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة

(١) راجع المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية •

١٩٨١ في حالة عدم تغطية الإكتتاب في جميع السندات المطروحة للإكتتاب خلال المدة المقررة طبقاً للمادة (١٧١) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .

ولم يشر المشرع في حالة عدم تغطية الإكتتاب في جميع صكوك التمويل ، الى حق كل مكتب في الرجوع في الإكتتاب أو استرداد ما دفعه للشركة . ونرى أن للمكتب الحق في استرداد قيمة الصكوك التي اكتب فيها ، ذلك أن عدم الإكتتاب في جميع الصكوك المعروضة غالباً ما يكون دليلاً على عدم ملاءة الشركة أو عدم تمتعها بالثقة المالية الكافية (٢) .

٨٠ - تحول صكوك التمويل ذات العائد المتغير وحقوق أصحاب هذه الاسهم :

أجاز المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لشركات المساهمة التي يجوز لها اصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير ، أن تصدر صكوك تمويل قابلة للتحويل الى أسهم . ونظمت المادة (٥٤) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط واجراءات ذلك ، وهي :

- ١ - أن يتم اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة .
- ٢ - أن يتضمن قرار الجمعية العامة وثرة الاكتتاب القواعد التي يتم على أساسها تحويل صكوك التمويل الى أسهم (٣) .
- ٣ - ألا يقل سعر اصدار الصك عن القيمة الاسمية للسهم .
- ٤ - ألا تتجاوز قيمة الصكوك القابلة للتحويل الى أسهم بالإضافة الى قيمة أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به .

(١) مؤلفنا السابق الإشارة اليه رقم ٣٦١ .

(٢) مؤلفنا السابق الإشارة اليه رقم ٣٦١ وما بعدها .

(٣) وفي خصوص اصدار السندات فقد اضاف المشرع في م (٣٣) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (١٦٢) من لائحته التنفيذية عبارة « وذلك بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات في هذا الشأن » . ورغم عدم تضمن نص المادة (٥٤) من لائحة قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ هذا الحكم الا أنه نرى أنها واجبة الاتباع دون نص .

وتعد هذه الشروط منطقية حيث أن الشركة المساهمة تلتزم باحترام البيانات التي سبق وأن حصلت عليها والتي من بينها قدر رأس المال المصدر والمرخص به ولا يجوز لها بأي حال مخالفة هذه البيانات إلا باتباع الاجراءات القانونية بذلك .

ولا شك أنه يشترط لتحويل صك التمويل إلى أسهم موافقة صاحبه وبالشروط والأسس التي صدر بها قرار الجمعية العامة والذي كان معلنا بنشرة الاكتتاب ، ذلك أن من حق صاحب صك التمويل أن يظل مقرضا دائما للشركة أو شريكا مساهما ، فلا يجوز إجباره على تحويل سنداتة إلى أسهم . ويجب على حامل صك التمويل ابداء رغبته في التحويل إلى مساهم في المواعيد التي ينص عليها قرار الاصدار والمعلنة في نشرة الاكتتاب ، وعلى أية حال لا يجوز أن تتجاوز هذه المواعيد الأجل المحدد لاستهلاك الصكوك وذلك قياسا على أحكام السندات التي تصدرها الشركات المساهمة طبقا لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باعتبار هذا الأخير هو الشريعة العامة لشركات المساهمة فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

٨١ - حق الأفضلية للمساهمين في الاكتتاب في صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

قرر المشرع في قانون ١٤٦/١٩٨٨ حق الأولوية لمساهمي الشركة في الاكتتاب في صكوك التمويل التي تصدرها الشركة ذات العائد المتغير وذلك وفقا لنظام الشركة (٢) . ويشترط المشرع عدم قصر هذا الحق على بعض المساهمين دون البعض الآخر .

ولا يجوز أن تقل المدة التي يكون للمساهمين فيها استعمال حق أولوية الاكتتاب في صكوك التمويل عن خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ فتح باب الاكتتاب في تلك الصكوك (م ٥٥ من اللائحة) .

وقصد المشرع من هذه الضوابط مساواة أصحاب الأسهم في التمتع بحق أفضلية الاكتتاب في صكوك التمويل وأن يكون هناك فترة زمنية كافية لتقرير رغبتهم في الاكتتاب .

ويلاحظ في هذا الخصوص أن المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لم يتضمن ما يلزم الشركة أن تضمن نظامها مدى حقوق الأفضلية

للمساهمين في الاكتتاب في صكوك التمويل التي تصدرها • ونرى رغم ذلك التزام الشركة بذلك قياسا على ما يقضى به قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالمادة (١/٩٦) من لائحته التنفيذية والتي تشترط أن يتضمن نظام الشركة النص على مدى حقوق الأولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال اذا تمت الزيادة بالطريق النقدي ، وذلك باعتبار هذه الأحكام الخاصة بزيادة رأس المال واجبة التطبيق في حالة اصدار سندات تطبيقا للمادة (٣٣) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ •

واستثناء من مبدأ حق المساهمين في أفضلية الاكتتاب في صكوك التمويل ذات العائد المتغير التي تصدرها الشركة أجاز المشرع عدم اعمال هذا الحق للمساهمين وذلك في حدود الشروط التي ينص عليها القانون •

وأشارت المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ صراحة الى هذا الاستثناء وشروطه حيث نصت على أنه « استثناء من أحكام المادة (٥٥) من هذه اللائحة ، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة وللأسباب الجدية التي يبيها مجلس ادارة الشركة وقررها مراقب الحسابات بتقرير منه ، أن تطرح صكوك التمويل كلها أو بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون اعمال حق الأولوية المقرر للمساهمين » •

وبناء على ذلك يشترط للاستثناء من حق أفضلية المساهمين في الاكتتاب في صكوك التمويل ما يأتي :

(أ) ان يصدر قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة يقرر طرح صكوك التمويل دون حق الأفضلية للمساهمين •

(ب) ان يتم قرار هذه الجمعية بناء على اسباب جدية تبرره يقدمها مجلس ادارة الشركة وقررها ايضا مراقب الحسابات بتقرير منه •

٨٢ - استهلاك صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

وفقا لنص المادة (٥٩) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لا يجوز للشركة مصدرة صكوك التمويل أن ترد الى حملة الصكوك قيمتها أو ان توزع عائدا عليهم بالمخالفة لشروط الاصدار •

ومقتضى ذلك التزام الشركة بكافة الأحكام والشروط المحددة بنشرة الاكتتاب في صكوك التمويل وقرار الجمعية العامة بها سواء من حيث الوفاء بقيمتها أو المزايا التي تستحق لأصحابها . وقد أكدت ذلك المادة (٩/٥٨) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ حيث اشترطت أن يدون بشهادة صك التمويل مواعيد وشروط استهلاك الصك .

وفيما عدا ذلك النص المشار إليه لم ينظم تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ استهلاك صكوك التمويل ذات العائد المتغير . ولذلك يطبق في هذا الشأن الأحكام التي ينص عليها قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في خصوص استهلاك السندات التي تصدرها شركة المساهمة والسابق شرح أحكامها بسؤلنا « الشركات التجارية » السابق الإشارة إليه (١) . وإذا كان الأصل أن الشركة لا تدفع قيمة الصكوك التي أصدرتها إلا في المواعيد المحددة والمعلن عنها مسبقا بنشرة الاكتتاب ، إلا أنه قد تلجأ الشركة الى طريقة استهلاك صكوكها على دفعات ، كما هو الشأن في استهلاك السندات والأسهم ، حتى لا تضطر الى دفع مبالغ كبيرة دفعة واحدة عند حلول موعد استحقاق الصكوك .

ويجب على الشركة ان تعلن عن استهلاك الصكوك في نشرة الاكتتاب وطريقته وتحدد بطريق القرعة صكوك التمويل التي سيقع استهلاكها . وليس للشركة هذا الاستهلاك اذا لم تعلن عنه بنشرة اكتتابها قياسا على نص المادة (١٨٥) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

ويطبق في شأن حقوق اصحاب صكوك التمويل ذات العائد المتغير ، في خصوص حل الشركة قبل موعدها بغير سبب الاندماج (٢) في شركة أخرى أو تقسيمها الى أكثر من شركة ، أحكام المادة (٣/١٨٥) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، بأن يطلبوا اداء قيمة صكوكهم قبل انتهاء المدة المقررة كما يجوز للشركة أن تعرض عليهم ذلك .

كما يكون للشركة المساهمة مصدرة هذه الصكوك ان تقوم بشرائها اذا كانت مقيدة بالبورصة واعدادها كطريق من طريق استهلاك صكوك

(١) رقم ٣٦٢ وما بعدها .

(٢) رقم ٧٦ وما بعدها .

التمويل . ويطبق في هذا الشأن الاحكام السابق دراستها بمناسبة استهلاك السندات (١) .

والاصل ان يتم استهلاك صكوك التمويل ذات العائد المتغير من ارباح الشركة . على انه يجوز ادله قيمتها من الاحتياطي أو رأس المال ان لم يوجد للاحتياطي ، اذا حدث ولم تحقق الشركة أرباحا (٢) .

الفرع الثاني

بيانات صكوك التمويل وقيمتها بجداول البورصات

٨٢ - البيانات الواجب ان تتضمنها شهادات صكوك التمويل :

- ١ - اسم الشركة مصدرة الصكوك .
- ٢ - قيمة وأسمال الشركة المصدر والمرخص به .
- ٣ - عنوان المركز الرئيسي للشركة .
- ٤ - رقم القيد في السجل التجاري وتاريخه ومكانه .
- ٥ - تاريخ انتهاء أجل الشركة بحسب نظامها .
- ٦ - رقم وتاريخ الاصدار واجمالي قيمة الصكوك المصدرة وعملة الاصدار .
- ٧ - فئة الصك وقيمتها الاسمية ورقمه المسلسل .
- ٨ - العائد الذي يدره الصك أو اساس حسابه ومواعيد ادائه وآية حقوق أخرى يخولها الصك ان وجدت .
- ٩ - موعد وشروط استهلاك الصك .
- ١٠ - الضمانات والتأمينات الخاصة بالحقوق الذي يمثله الصك في حالة وجودها .

(١) راجع مؤلفنا السابق الاشارة اليه رقم ٣٦٢ ص ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

(٢) الموضع السابق .

١٢٤ - إذا كانت الصكوك قابلة للتحويل الى أسهم فذكر المواعيد المقررة لاستعمال صاحب الصك لحقه في التحول والامس التي يتم التحول بناء عليها .

١٢ - اسم مالك الصك وعنوانه وجسيته .

٨٤ - التزام الشركة باخطار الهيئة العامة لسوق المال ببيان نصف سنوي عن حركة صكوك التمويل ذات العائد المتغير :

الزم المشرع الشركة المصدرة لصكوك التمويل ذات العائد المتغير أن تخطر هيئة سوق المال ببيان نصف سنوي عن حركة صكوك التمويل ، ويتضمن هذا البيان الصكوك التي تمت تغطيتها في كل اصدار وقيمتها وبيان ما تم استهلاكه منها في مواعيده وقيمته ، واجمالي العائد الموزع على هذه الصكوك ونسبته الى قيمة الصك في كل اصدار (م ٦٠ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) .

٨٥ - قيد صكوك التمويل ذات العائد المتغير بجداول بورصات الأوراق المالية :

الزم المشرع الشركة مصدرة صكوك التمويل ذات العائد المتغير بأن تقدم هذه الصكوك ، خلال ستة على الأكثر من تاريخ تغطيتها بالكامل أو قفل باب الاكتاب فيها ، الى جميع بورصات الأوراق المالية في مصر لتقيد في جداول اسعارها ولو لم تكن اسهم الشركات التي اصدرتها مقيدة في تلك الجداول .

والزم المشرع لجان بورصات الأوراق المالية ان تقوم من تلقاء نفسها بقيد جميع الصكوك في جداول اسعارها اذا لم تتقدم الشركة المصدرة لهذه الصكوك بطلب قيدها في الميعاد المشار اليه وهو سنة على الأكثر من تاريخ تغطيتها أو قفل باب الاكتاب فيها (م ٦١/٢ من اللائحة) .

واجاز المشرع قيد الشهادات المؤقتة التي تمنحها الشركة للمكتتبين في الصكوك في الجداول المؤقتة لحين قيامها بطبع الصكوك . ويتعين على الشركة استبدال الشهادات المؤقتة بصكوك التمويل خلال سنة على الأكثر من تاريخ قيدها في الجدول المؤقت (م ٦١/٣ من اللائحة) .

ويسرى في شأن التعامل في الصكوك وتداولها الشروط والأوضاع المنصوص عليها في لوائح البورصات (م ٦١/٤ من اللائحة) .

٨٦ - التزام الشركة المصدرة لصكوك التمويل بإصدار بدل فاقد أو بدل تالف في حالة فقد الصك أو تلفه :

إذا فقد صاحب صك التمويل صكه أو تلف ، فإن على الشركة ان تصدر له بدل فاقد أو بدل تالف حسبما هو مذكور بسجلاتها ، وذلك بشرط قيام صاحب الصك التالف أو المفقود بأثبات ما يفيد تلفه أو فقدته . كما على الشركة ان تتبع في هذا الشأن الاجراءات المقررة لدى بورصات الأوراق المالية .

ويلزم صاحب الصك التالف أو المفقود بأداء مبالغ النفقات الفعلية للاستبدال والإعلان .

ويجب أن يؤشر على الصك الصادر في هذه الحالة أنه بدل فاقد أو بدل تالف حسب الاحوال ، كما يؤشر بالتصرفات التي وردت عليه طبقا لسجلات الشركة .

وعلى الشركة إخطار الهيئة العامة لسوق المال والبورصات بواقعة فقد أو تلف الصك الاصلى وبالصك الصادر بدلا منه (م ١٢ من اللائحة) .

الفصل السادس

توقف الشركة عن نشاط تلقى الاموال

٨٧ - تمهيد وتقسيم :

استحدث المشرع بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن شركات المساهمة العاملة في مجال تلقي الاموال نظام توقف الشركة عن نشاطها في هذا المجال حيث نصت المادة (١١) من القانون على أنه « يجوز للشركة وقف نشاطها الذي تمارسه وفقا لاحكام هذا القانون بموافقة مجلس ادارة الهيئة بعد التحقق من ابراء ذمتها نهائيا من التزاماتها قبل اصحاب صكوك الاستثمار وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويؤشر بوقف النشاط في سجل القيد المعد بالهيئة ، وينشر عنه في الوقائع المصرية وفي جريدتين يوميتين صباحيتين » .

واضافت الفقرة الثانية من ذات المادة أنه « ولا يجوز للشركة معاودة نشاطها في مجال تلقي الاموال لاستثمارها الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة » .

وظمت اللائحة التنفيذية أحكام توقف شركة تلقي الاموال عن هذا المجال في المواد من ٣٧ - ٤٢ .

والواقع ان نظام توقف شركة المساهمة العاملة في مجال تلقي الاموال نظام يشبه حد كبير نظام الشركة النائمة Societe Dormante الذي يأخذ به التشريع الفرنسي وهي شركات لم تصل الى حد التصفية وترغب في وقف نشاطها فترة معينة حددها المشرع الفرنسي بفترة ثلاث سنوات من تاريخ القيد والشهر بالسجل التجارى ، وهي شركات لا تحقق ارباحا خلال فترة التوقف وان كانت نفقاتها تستمر خلال فترة التوقف (١) .

(١) مؤلفنا السابق الاشارة اليه رقم (٩٩) هامش رقم (١) .

وجدير بالاشارة أن توقف شركة تلقى الأموال لا يعنى انقضاءها أو تصفيتها بل تظل قائمة وتتمتع بشخصيتها المعنوية ويجوز رفع الدعاوى عليها ومنها وبالتالي لا تخضع لأحكام التصفية وقسمة الاموال ، بل تظل هذه الشركة عاملة في انشطتها الاخرى ، غير مجال تلقى الاموال لاستثمارها ، شأنها شأن شركات المساهمة الخاضعة لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث المحظور عليها عند توقفها وفقا لاحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ هو مزاولة نشاطها في مجال تلقى الاموال دون غيره .

وسوف تتناول دراسة أحكام توقف شركة تلقى الاموال في بحثين نخصص الأول لدراسة شروط التوقف والثاني لدراسة اجراءات التوقف .

المبحث الاول

شروط توقف الشركة عن نشاط تلقى الاموال

٨٨ - سلطة اصدار قرار توقف الشركة عن نشاط تلقى الاموال :

طبقا لحكم المادة (١١) من القانون والمادة (٣٧) من اللائحة التنفيذية يجب ان يصدر قرار توقف الشركة عن نشاطها في مجال تلقى الاموال من الجمعية العامة للشركة .

ويصدر قرار الجمعية العامة للشركة الراغبة في التوقف بالشروط الآتية :

١ - ان يقدم مجلس ادارة الشركة تقريرا على الجمعية العامة للشركة يوضح فيه الأسباب التي تدعوا لوقف نشاط الشركة في مجال تلقى الاموال .

٢ - ان يرفق مجلس الادارة تقريره بقائمة للمركز المالى للشركة في نهاية الشهر السابق لدعوة الجمعية العامة للاجتماع .

٣ - كذلك يجب ان يرفق بتقرير مجلس ادارة الشركة تقرير من مراقبي حسابات الشركة بصحة البيانات الواردة بقائمة المركز المالى للشركة .

ويترتب على موافقة الجمعية العامة على التوقف عن نشاط تلقى الأموال للشركة الامتناع عن تلقى الأموال من الجمهور اعتبارا من تاريخ

موافقة الجمعية العامة على ذلك • وتنص على ذلك صراحة الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية •

٨٩ - اخطار الهيئة العامة لسوق المال بقرار توقف الشركة عن نشاط تلقى الاموال :

يلزم المشرع شركة تلقى الاموال الراغبة في التوقف ، ان يقوم مجلس ادارتها باخطار هيئة سوق المال بذلك ، خلال اسبوع من تاريخ قرار الجمعية العامة بالموافقة على التوقف •

ويجب أن يرفق مع هذا الاخطار محضر اجتماع الجمعية العامة التي قررت فيه التوقف عن النشاط والمستندات التي عرضت في اجتماعها •

ولعل أهم ما يجب اخطاره لهيئة سوق المال وفقا للمادة (٣٨) من اللائحة التنفيذية بيان بحقوق اصحاب صكوك الاستثمار والبرنامج الزمني الذي اعدته الشركة لبراء ذمتها نهائيا قبلهم وفقا لشروطها وبما لا يجاوز المدة المحددة في الاصدارات المختلفة للصكوك •

المبحث الثاني

اجراءات التوقف عن نشاط تلقى الاموال

٩٠ - تلتزم الشركة ، بعد اخطار هيئة سوق المال بقرار الجمعية العامة بتوقف نشاط الشركة عن مجال توظيف الاموال وفقا للمادة (٣٨) من اللائحة والسابق الاشارة اليها ، باتخاذ اجراءات معينة هي :

اولا : (أ) الاعلان في صحيفتين صباحيتين واسعتي الانتشار بقرار التوقف •

(ب) اخطار اصحاب صكوك الاستثمار على عناوينهم بخطابات موصى عليها بمواعيد الوفاء بحقوقهم •

ويشترط ان يوضح سواء بالاعلان في الصحف أو اخطار اصحاب الصكوك ، اسم البنك الذي تودع فيه المبالغ التي لا يتقدم اصحابها لاستردادها ، على أن تكون هذه المبالغ قابلة للتصرف اليهم أو لمن ينوب عنهم فور طلبهم (م ٢٨/٢ من اللائحة) •

والمقصود بالمبالغ الواجب على الشركة الوفاء بها لأصحابها ليس القيمة الاسمية لصكوك الاستثمار بل ما تسفر عنه المحاسبة الختامية لتشغيل هذه الاموال حتى تاريخ التوقف بقرار الجمعية العامة للشركة وذلك من واقع دفاتر ومستندات الشركة وميزانياتها المعتمدة من مراجعي الحسابات . وغنى عن البيان ان الشركة في هذه الحالة لا تلتزم الا في هذه الحدود سواء كانت المبالغ الناشئة عن هذه المحاسبة تزيد على القيمة الاسمية لصكوك الاستثمار نتيجة تحقيقها لارباح أو معادلة لها أو أقل نتيجة خسائر منيت بها الشركة .

ذلك أن طبيعة المركز القانوني للمستثمر أنه شريك في الربح والخسارة نتيجة تشغيل أمواله المقدمة للشركة ، على أن هذا لا يمنع أن تكون طبيعة المركز القانوني مختلفة عن هذا التكييف وذلك طبقا لطبيعة الصكوك التي كانت تحكم العلاقة بين المستثمر والشركة . كما اذا كانت الصكوك تمثل سندات قرض في جوهرها تحقق عائدا سواء اصبحت الشركة بخسائر من عدمه مع حق المقرض دائما في تلقي أصل مبلغ قرضه . ذلك ان مركز المستثمر يتحدد وفقا لحقيقة وجوهر شروط التعاقد بينه وبين الشركة وليس بما يضيفه عليه الأطراف من تسمية لا علاقة لها بجوهر العلاقة .

وقد سبق أن ذكرنا أن ما جرى عليه التعامل في هذه الشركات من حق المودع في نسبة دائمه من الأموال وحقه في استرداد أصل رأسمالها أيا كان مركز الشركة المالى يجعل المودع في مركز المقرض طبقا لنظرية تحول العقد .

ثانيا : تلتزم الشركة بعد وفائها بحقوق اصحاب الصكوك ، ان تتقدم بطلب الى هيئة سوق المال بطلب للموافقة على التوقف . ويجب ان يرفق بهذا الطلب الأوراق الآتية :

(أ) صورة من الاعلان والاختار المشار اليهما في المادة (٣٨) من اللائحة السابق الاشارة اليها .

(ب) شهادة من البنك الذى اودعت فيه المبالغ التى لم يتقدم اصحابها لاستردادها يوضح بها المبلغ المستحق لكل منهم .

(ج) شهادة من مراقبي الحسابات ببراء ذمة الشركة نهائيا من جميع التزاماتها قبل اصحاب صكوك الاستثمار .

٩١ - الموافقة على طلب توقف الشركة عن نشاط تلقي الاموال :

يشترط المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ان يصدر بوقف شركة المساهمة عن نشاطها في مجال تلقي الاموال قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال . كما استلزم المشرع ان يصدر هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاه الى الهيئة . وعلى هيئة سوق المال اخطار الشركة بقرارها بالتوقف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

ويتم التأشير بقرار مجلس ادارة هيئة سوق المال بالموافقة على التوقف في سجل القيد المعد لذلك بالهيئة (١) .

وتتولى الهيئة العامة لسوق المال نشر قرار التوقف على نفقة الشركة في الوقائع المصرية وفي صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار (م ٢/٤٠ من اللائحة التنفيذية) .

٩٢ - طلب الشركة معاودة نشاط تلقي الاموال والموافقة عليه ونشره :

اجاز المشرع لشركة المساهمة العاملة في مجال تلقي الاموال ، والتي صدر قرار بوقف نشاطها في هذا المجال ان تتقدم بطلب الى الهيئة العامة لسوق المال لمعاودة هذا النشاط . ونص على هذا الحكم في الفقرة الثانية من المادة (١١) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بقولها « ولا يجوز للشركة معاودة نشاطها في مجال تلقي الاموال لاستثمارها الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة » .

وظمت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في المادتين ٤١ ، ٤٢ اجراءات معاودة هذا النشاط ، وتتلخص هذه الاجراءات فيما يلي :

اولا : ان تتقدم الشركة الراغبة في معاودة نشاطها في مجال تلقي الاموال بطلب الى هيئة سوق المال مرفقا به الأوراق التالية :

(أ) صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة الذي قررت فيه معاودة النشاط .

(ب) قائمة المركز المالي في نهاية الشهر السابق على تاريخ دعوة الجمعية العامة للانعقاد وتقرير من مراقبي حسابات الشركة بصحة البيانات الواردة بتلك القائمة .

(١) راجع المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية .

(ج) ايصال سداد رسم القيد •

ثانيا : يصدر قرار من مجلس ادارة هيئة سوق المال فى طلب الشركة لمعاودة نشاطها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاه الى الهيئة أو من تاريخ استيفاء البيانات التى يطلبها •

ويؤشر بقرار مجلس ادارة هيئة سوق المال بالموافقة على معاودة الشركة لنشاطها فى مجال تلقى الاموال فى الوقائع المصرية وفى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتى الانتشار على نفقة الشركة •

الفصل السابع

شطب قيد شركة تلقى الاموال

وسلطة هيئة سوق المال

في حالة مخالفة الشركة

لاحكام القانون

اولا : حالات شطب قيد شركة تلقى الاموال

٩٣ - نظم المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ احكام شطب قيد اشركات العاملة في مجال تلقى الاموال من سجل هيئة سوق المال في المادة (١٣) منه . وطبقا لحكم هذه المادة يشطب قيد الشركة في الاحوال الآتية :

١ - اذا تبين ان القيد في السجل المعد بهيئة سوق المال قد تم على اساس بيانات جوهرية غير صحيحة .

ولم يحدد المشرع المقصود بالبيانات الجوهرية في هذا الخصوص ، وترك تقدير ذلك لهيئة سوق المال . وعلى اية حال فان كل بيان يترتب عليه مخالفة لاجراءات التأسيس يعد بيانا جوهريا يتأثر به القيد .

٢ - اذا ثبت مخالفة الشركة لاحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال الصادرة تنفيذا له ، طالما لم تقم الشركة بازالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التي يحددها مجلس ادارة الهيئة .

٣ - اذا اتبعت شركة تلقى الاموال سياسة تتعارض مع النظام العام أو الاداب ، أو لا تتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والامن القومي أو تضر بمصالح اصحاب الصكوك .

ثانيا : اجراءات شطب قيد شركة تلقى الاموال

٩٤ يتم شطب قيد الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال في احدى الحالات السابق الاشارة اليها بقرار يصدر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال بأغلبية خاصة هي اغلبية ثلثي اعضائها .

ولا يصدر قرار الشطب من القيد الا بعد انقضاء شهر من تاريخ اخطار الشركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالمخالفات المنسوبة اليها وعدم تقديمها مبررات يقبلها مجلس ادارة الهيئة .

ويجب نشر القرار الصادر بالشطب بالوقائع المصرية (م ١٣/٢ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) .

ثالثا : اثر شطب قيد شركة تلقى الاموال

٩٥ - يترتب على شطب قيد شركة تلقى الاموال من السجل المعد بالهيئة العامة لسوق المال ، وقف نشاطها الذي تمارسه في هذا المجال بصفة نهائية .

وتلتزم الشركة برد قيمة صكوك الاستثمار الى اصحابها خلال المدة المحددة بقرار الشطب . فاذا لم تقم الشركة برد قيمة هذه الصكوك خلال المدة المحددة ، جاز لمجلس ادارة الهيئة ان يقرر تصفيتها . وفي هذه الحالة يعين مجلس ادارة الهيئة المصفى ويحدد اتعابه (م ١٣/٣ من القانون) .

يترتب على الأثر المحدد بنص المادة (٣/١٣) من القانون وهو وقف نشاط الشركة في مجال تلقى الأموال ورد قيمة صكوك الاستثمار لأصحابها ، ان شطب القيد من سجل هيئة سوق المال لا يترتب عليه انقضاء شركة المساهمة بل انتهاء قيامها بنشاط تلقى الأموال واصدار صكوك الاستثمار دون باقى أنشطتها الأخرى المعلنة بنظام تأسيسها . ومعنى ذلك استمرار شخصية شركة المساهمة واستمرار قيدها بالسجل التجارى وجميع التزاماتها وحقوقها الناشئة عن معاملاتها طوال فترة تأسيسها . وتخضع في نشاطها الى أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى شأن شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة وينتهى

خضوعها للأحكام المتميزة الواردة بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو لائحته التنفيذية .

ويترتب على ما سبق أن شطب قيد شركة تلقى الأموال من سجل هيئة سوق المال لا يعد تصفية لها . على أن المشرع وضع جزاء هاماً تختص به هيئة سوق المال ممثلة في مجلس إدارتها هو تصفية الشركة نهائياً في حالة عدم قيام الشركة برد قيمة صكوك الاستثمار التي تسلمتها من المستثمرين اليهم خلال المدة المحددة بقرار الشطب .

ويلاحظ في هذا الخصوص أن نص المادة (١٣) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ جعل قرار تصفية شركة تلقى الأموال بسبب عدم رد قيمة صكوك الاستثمار خلال المدة المحددة ، جوازياً لمجلس إدارة الهيئة . ومعنى ذلك أنه يجوز لمجلس إدارة الهيئة عدم اتخاذ قرار بتصفية شركة المساهمة رغم شطبها من سجل القيد ورغم عدم قيامها بسداد ورد المبالغ التي تسلمتها مقابل صكوك الاستثمار ، وذلك إذا رأت ما يبرر عدم تصفية الشركة ، كما إذا رأت أن استمرار تشغيلها وعدم تصفيتها قد يترتب عليه إمكان الشركة في الوفاء بما عليها من التزامات قبل أصحاب صكوك الاستثمار .

وإذا رأى مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال تصفية الشركة فهو الذى يتولى تعيين المصفى وتحديد أتعابه .

ويعد بمنح سلطة تصفية الشركة للهيئة العامة لسوق المال استثناء مما هو مقرر وفقاً لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي يقضى في م (٦٨) منه بمنح هذه السلطة للجمعية العامة غير العادية للشركة . ولما كان من شأن قرار تصفية الشركة ما يضر بمساهميها فائتاً على ثقة بأن هيئة سوق المال لن تلجأ الى ذلك الا في حالات الضرورة .

رابعاً : سلطة هيئة سوق المال في حالة مخالفة الشركة لأحكام القانون ولائحته

٩٦ - اتخاذ بعض الاجراءات ضد الشركات المخالفة لأحكام القانون :

أعطى المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ للهيئة العامة لسوق المال سلطات متعددة قبل الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال . ولعل أهم

هذه السلطات ما تنص عليه المادة (١٢) من القانون والتي تجيز لها عند مخالفة الشركة لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذا له ، اتخاذ أى من الاجراءات المنصوص عليها بذات المادة وهى :

(أ) توجيه تنبيه كتابى للشركة .

(ب) تكليف رئيس مجلس إدارة الشركة بدعوة المجلس للانعقاد للنظر فى أمر المخالفات المنسوبة للشركة ، واتخاذ اللازم لازالتها .
ويحضر اجتماع المجلس فى هذه الحالة ممثل عن الهيئة لبدء ملاحظاته .

(ج) تعيين عضو مراقب فى مجلس إدارة الشركة لمدة محدودة .
ويكون لهذا العضو المشاركة فى المناقشات وتسجيل رأيه فيما يصدر من قرارات دون أن يكون له صوت معدود .

(د) حل مجلس إدارة الشركة بموافقة وزير الاقتصاد وتعيين مفوض لإدارتها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يعرض فى نهايتها الأمر على الجمعية العامة غير العادية لاختيار مجلس إدارة جديد للشركة .
وأجاز المشرع للجمعية العامة اتخاذ أى اجراء تراه مناسبا .

وتعد هذه السلطات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية تطبيقا لما تنص عليه المادة (٢٨) من القانون والتي تقضى بأنه « يجب اخطار الهيئة بقرارات تعيين أعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين ومديرى الشركة من غير أعضاء مجلس الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوما التالية لصدورها » .

كما تقضى الفقرة الثانية من ذات المادة (٢٨) بأنه يجوز للوزير خلال ثلاثين يوما ولأسباب يحددها ، الاعتراض على هذا التعيين .

ويعد منح هيئة سوق المال هذه السلطات وخاصة الحق فى حضور اجتماعات مجلس إدارة الشركة ، سواء بممثل عنها لبدء الملاحظات أو بتعيين عضو مراقب بمجلس إدارة الشركة لمدة محدودة وحقه فى المشاركة فى المناقشات وتسجيل رأيه ، كذلك حقها فى تقرير حل مجلس إدارة الشركة وتعيين مفوض لإدارتها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، نقول يعد هذا تدخلا كبيرا فى شئون هذا النوع من الشركات لم يعهده

المشرع المصرى من قبل • وتتعدى حدود الرقابة المتعارف عليها بصفة عامة فى مجال شركات المساهمة باستثناء ما ينص عليه قانون البنوك وشركات التأمين • ويخشى أن يترتب على هذه السلطات توقف الكثير من شركات توظيف الأموال التى كانت قائمة قبل التنظيم التشريعى بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ واعلانها عدم توفيق أوضاعها مما قد يترتب عليه المساس بحقوق أصحاب الأموال من المستثمرين •

ويبدو أن المشرع المصرى فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قصد من هذه السلطات لهيئة سوق المال مضاعفة الحرص على مصالح أصحاب صكوك الاستثمار ، أحد الأسباب الرئيسية فى التدخل التشريعى لهذا النوع من الشركات •

٩٧ - سلطة الضبط القضائى لموظفى الهيئة الفنية :

يكون لموظفى الهيئة العامة لسوق المال ، الفنيين الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية • ولهم فى سبيل ذلك حق الاطلاع على كافة السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات فى مقر الشركة أو غيرها • وعلى المسئولين عن ادارة الشركة أن يقدموا اليهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التى يطلبونها لهذا الغرض (م ٢٩ من القانون) •

٩٨ - سلطة الهيئة فى الموافقة على الاعلانات الخاصة بشركات تلقى الاموال :

تضمن القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ حكما جديدا فى المادة (٣٠) منه فى خصوص الاعلان عن تلقى الأموال فى دور النشر ووسائل الاعلان خلال مدة توفيق الأوضاع حماية منه للمواطنين وراغبى استثمار الأموال قبل هذه الشركات •

ومقتضى حكم المادة (٣٠) من القانون يحظر الآتى :

(أ) يحظر على دور النشر ووسائل الاعلام المختلفة مقروءة أو مسموعة أو مرئية خلال مدة توفيق الأوضاع نشر أية دعوة موجهة من غير الشركات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون ١٤٦

سنة ١٩٨٨ الى الجمهور لجمع الأموال وذلك عدا التبرع . ويقصد بالشركات المنصوص عليها في المادة الأولى ، شركات المساهمة ذات الاكتتاب العام والمقيدة بالسجل المعد لذلك بالهيئة العامة لسوق المال .

(ب) كما يحظر على ذات دور النشر ووسائل الاعلام أن تعلن عن أى نشاط من أنشطة الأشخاص المشار اليهم بالمادة (١٦) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (وهم كل من تلقى أموالا بقصد استثمارها قبل العمل بأحكام هذا القانون) خلال مدة توفيق أوضاعهم الا بعد اعتماد صيغة الاعلان بصورة المختلفة من الهيئة العامة لسوق المال . ويجب أن يتضمن الاعلان بياناً برقم وتاريخ الموافقة .

وكنا نأمل أن يظل هذا القيد على اعلانات هذه الشركات بصفة دائمة وليس فقط خلال فترة توفيق الأوضاع كما كنا نفضل أن توضع ضوابط لاعلانات هذه الشركات خاصة ما تتضمنه من بيانات قد تخالف الحقيقة . ولعل مثل هذه القيود تؤدي خدمة فعالة لجمهور المستثمرين من عملاء هذه الشركات أو الراغبين في استثمار أموالهم لديها عندما تؤكد الهيئة العامة لسوق المال صحة مضمون هذه الاعلانات من حيث مجالات الأنشطة وما تم تنفيذه منها وأماكن مشروعاتها الى غير ذلك مما يطمئن المستثمرين وجميع المعنيين بهذه الشركات الى صدق هذه البيانات .

٩٩ - الرسوم المستحقة لهيئة سوق المال عند تأسيس وقيد الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال :

(أ) تلتزم الشركة طبقاً لحكم القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (م ٣١ / ١) بأن تؤدي للهيئة العامة لسوق المال رسماً للتأسيس والقيد بالنسبة لشركات الجديدة التي تؤسس بعد العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو عند القيد ، بالنسبة للشركات القائمة والراغبة في توفيق أوضاعها . ويحدد هذا الرسم بواقع واحد في الألف من قيمة رأسمالها المصدر ، وبحد أقصى مقداره عشرة آلاف جنيه في الحالة الأولى ، وبواقع نصف في الألف من قيمة رأسمالها المصدر بحد أقصى مقداره خمسة آلاف جنيه في الحالة الثانية .

(ب) كما تلزم الشركة بأن تؤدي للهيئة العامة لسوق المال سنوياً

مقابلا للخدمات بواقع ربع فى الألف من قيمة رأس المال المصدر وبعد أقصى مقداره ألفان وخمسة جنية .

(ج) كما يكون لكل ذى مصلحة الاطلاع لدى الهيئة العامة لسوق المال على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة ، والحصول على بيانات أو صور منها مصدقا عليها من الهيئة . وللهيئة رفض الطلب اذا كان من شأن ذلك اذاعة البيانات أو الصور المطلوبة الحاق الضرر بالشركة أو الاخلال بالمصلحة العامة أو بمصالح المستثمرين .

وقد نصت المادة (٢/٣١) من القانون على أن تحدد اللائحة التنفيذية اجراءات ذلك ورسوم الاطلاع أو الحصول على البيانات والصور على ألا يجاوز الرسم مائة جنية مصرى .

وقد حددت اللائحة التنفيذية هذا الرسم بما مقداره خمسون جنيها عن كل وثيقة أو بيان فى حالة الاطلاع ومائة جنية عن كل صورة (م ٧٠ من اللائحة) . كما أوضحت اللائحة التنفيذية اجراءات الحصول على هذه الوثائق بالمادة (٧١) من اللائحة .

(د) وبالنسبة للشركات المساهمة التى لا تعمل فى مجال تلقى الأموال ، تلزم بأن تؤدي للهيئة العامة لسوق المال عند طلب الترخيص باصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير رسما بواقع واحد فى الألف من قيمة كل اصدار وبعد أقصى ألف جنية (م ٣/٣١ من القانون) .

ويفتح لحصيلة المبالغ المشار اليها حساب خاص فى أحد البنوك التجارية التابعة للقطاع العام ويخصص للصرف منه على أغراض ومهام الهيئة (م ٤/٣١) .

الباب الثاني

الاحكام الانتقالية

(توفيق الشركات القائمة لاوضاعها)

١٠٠ - تمهيد وتقسيم :

تضمن قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية الأحكام الانتقالية الواجب على الشركات القائمة والعاملة في مجال تلقى الأموال اتباعها سواء وافقت على توفيق أوضاعها وخضوعها لأحكام هذا القانون أو أعلنت عدم توفيقها لذلك .

وظم المشرع هذه الأحكام الانتقالية في الباب الثاني من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في المواد ١٦ - ٢٠ وباللائحة التنفيذية في الباب السابع منها في المواد من ٦٣ - ٦٩ .

وسوف نتناول دراسة هذه الأحكام الانتقالية في ثلاثة فصول نخصص الأول لدراسة التزامات الشركات القائمة العاملة في مجال تلقى الأموال والثاني لأحكام الشركات الراغبة في توفيق أوضاعها والثالث لأحكام الشركات غير الراغبة في توفيق أوضاعها .

الفصل الأول

التزامات الشركات القائمة العامة في مجال تلقى الاموال

١٠١ - التزام الشركات القائمة بالتوقف عن تلقى الاموال واطار
هيئة سوق المال :

يلزم المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ كل شخص طبيعى أو معنوى
تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أموالا من
الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأى غرض آخر من أغراض
توظيف الأموال بأية وسيلة وتحت أى مسمى أن يتوقف عن تلقى الأموال
من تاريخ العمل بهذا القانون .

وخيرا فعل المشرع بالزام الشركات القائمة بالامتناع والتوقف عن
تلقى الأموال لحظة صدوره وحتى اعلان الرغبة في توفيق الأوضاع واتباع
أحكام القانون في هذا الخصوص .

ذلك أن تنفيذ أحكام القانون وتحقيق الرقابة التى قصدها المشرع
من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ومعرفة المراكز المالية لهذه الشركات تحتم
التوقف مرحليا عن تلقى الأموال وتحديد علاقات الأطراف المعنية
في هذا الخصوص . وقد سبق (١) وأن نادينا بضرورة النص في المادة ١٦
صراحة بمشروع قانون ١٤٦ لسنة ١٩٤٨ عن الامتناع عن تلقى الأموال
من تاريخ العمل بالقانون حتى انتهاء الفترة الانتقالية .

كما ألزم المشرع هؤلاء الأشخاص بارسال اخطار الى الهيئة العامة

(١) الامرام الاقتصادى العدد ١٠١٣ الصادر في ١٣ يونيه ١٩٨٨ .

لسوق المال خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن البيانات الآتية :

١ - ما اذا كان يرغب في العمل في مجال تلقى الأموال لاستثمارها. طبقاً لأحكام هذا القانون أو لا يرغب في ذلك .

٢ - المبالغ التي تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملات المختلفة. ومجالات استثمارها .

٣ - قائمة بالمركز المالي في تاريخ العمل بالقانون وتقريراً عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، يعينهم ويحدد مكافآتهم الجهاز المركزي للمحاسبات .

وينشر كل من قائمة المركز المالي والتقرير في جريدتين يوميتين. صباحيتين على الأقل (١) .

ويلاحظ في هذا الخصوص أن المشرع نعمل أن يعتمد المركز المالي والتقرير عنه من اثنين من المحاسبين القانونيين يعينهم ويحدد مكافآتهم الجهاز المركزي للمحاسبات ، وذلك إمعاناً منه في جدية وصحة البيانات. المعلن عنها خشية تواطىء أصحاب الشركات القائمة العاملة في مجال تلقى الأموال مع المحاسبين الذين كانوا يقومون بالعمل معهم في إخفاء حقيقة المركز المالي لهذه الشركات . ولا يعد هذا الاعتماد من محاسبى الجهاز المركزي تدخلاً مباشراً في الرقابة على هذه الشركات ذلك أن سلطة هذا الجهاز تنحصر في اختيار وتعيين مراقبى الحسابات وليس فحص ومراقبة الحسابات .

(١) راجع المادة (١٦) من القانون .

(م ٨ - شركات تلقى الأموال)

١٠٢ - البيانات والمستندات الواجب تقديمها من الشركات القائمة الى هيئة سوق المال :

نص المشرع فى المادة (١٦/٢) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أن تحدد اللائحة التنفيذية البيانات الأخرى التى يتعين إرفاقها بالاحطار الواجب إرساله من الشركة الى هيئة سوق المال .

وقد حددت المادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية هذه البيانات والأوراق والمستندات مع طلب الاحطار حتى تتضح الصورة كاملة أمام هيئة سوق المال عن طبيعة نشاط هذه الشركات وكافة ما يتعلق بها لتحديد حقوق المستثمرين .

هذه البيانات والمستندات والأوراق هى :

١ - اسم الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تلقى الأموال وتاريخ مزاولته النشاط والشكل القانونى ورقم القيد فى السجل التجارى ، وعنوان المركز الرئيسى وفروعه بالداخل والخارج .

٢ - بيان رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع وقيمة مساهمات وأو حصص كل من المؤسسين والمساهمين أو الشركاء .

٣ - قائمة بأسماء الشركاء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين ومراقبى الحسابات .

٤ - المشروعات والشركات التى أسسها أو ساهم أو شارك فيها ومقدار مساهمته فى كل منها والقيمة الدفترية لممتلكاتها ، ويجوز ايضاح قيمتها السوقية فى خانة احصائية .

٥ - أسماء البنوك والشركات المالية وبيوت الوساطة وغيرها فى الداخل والخارج التى أودع فيها قيمة مالية أو أرصدة نقدية أو معادن ثمينة أو أحجارا كريمة أو صكوكا أو ممتلكات أو أوراقا مالية مع بيان رصيد كل منها .

٦ - نسخة واحدة من كل نموذج من النماذج التي استخدمها منذ بدء نشاطه في تلقي الأموال •

٧ - عدد أصحاب الأموال •

٨ - بيان يتضمن التوزيع التكراري للمبالغ التي تلقاها مصنفة الى فئات كل منها ألف وحدة نقدية لكل عملة على حدة •

٩ - مجموع المبالغ التي تلقاها سنويا بآية صفة من تاريخ بدء نشاطه في تلقي الأموال وما أداه لأصحابها حتى تاريخ تقديم الاخطار وذلك عن كل سنة على حدة •

١٠ - بيان الأوضاع والشروط والمدة التي ستصدر بها صكوك الاستثمار مقابل ما تلقاه من أموال قبل العمل بأحكام القانون في حالة رغبته العمل في مجال تلقي الأموال لاستثمارها •

ولا شك أن مجموع هذه البيانات والأوراق والمستندات كفيلة باعطاء صورة شاملة عن أوضاع ومراكز هذه البيانات ، القانونية والمالية • ولعل أهم هذه البيانات الوقوف على الشركاء الحقيقيين لشركات توظيف الأموال أو عددهم وبيان جميع المشروعات والشركات التي أسسها أصحاب شركات توظيف الأموال أو ساهم أو شارك فيها كذلك بيان بأرصدتهم بجميع أنواعها بالبنوك • والواضح في هذا الخصوص أن أصحاب الشركات القائمة ملزمون بهذا البيان حتى ولو كانت هذه الأرصدة أو الأموال أيا كانت طبيعتها باسمائهم الشخصية وليس فقط بصفتهم شركاء ، والسبب في ذلك أن المشرع قصد معرفة أموالهم المودعة باسمائهم الخاصة لتقدير مدى علاقتها بنشاطهم في توظيف الأموال ومصادرها وذلك ضمانا لأصحاب الأموال والمستثمرين •

كما أن الزام أصحاب الشركات القائمة والعاملة في مجال تلقي الأموال بتقديم نسخة أو صورة من النماذج التي استخدمها منذ بدء نشاطها في تلقي الأموال يؤدي الى تحديد المركز القانوني للمستثمر

وتحديد علاقته بالشركة القائمة مما يترتب عليه سهولة تقدير حقوق أصحاب الأموال والتزامات أصحاب الشركات .

هذا بالإضافة الى أن البيان الخاص بما سبق أن تلقته هذه الشركات القائمة وما تم توزيعه على أصحاب الأموال يعد بياناً جوهرياً لتحديد مجموع قيمة الصكوك التي تلزم الشركة بإصدارها لهؤلاء المستثمرين خلال فترة توفيق الأوضاع ، كما يترتب عليه الوقوف على حجم الأموال المتلقاه في هذا المجال ، أحد المطالب الرئيسية التي كانت وراء التنظيم التشريعي لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

١٠٣ - الزام الشركات القائمة بأعداد المركز المالي للشركة :

طبقاً لحكم المادة (١٦) فقرة ثالثاً تلزم الشركات القائمة والعاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها بأعداد قائمة المركز المالي للشركة وتقرير عنه يقدم الى هيئة سوق المال ومرفق بالاحطار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من ذات المادة . وأشترط المشرع ان يكون هذا المركز المالي والتقرير عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، يعينهم ويحدد مكافآتهم الجهاز المركزي للمحاسبات ، على ان تنشر قائمة المركز المالي والتقرير في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل .

وأوضحت اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ القواعد الواجب مراعاتها ، عند اعداد قائمة المركز المالي للشركة طبقاً للمادة (١٦) من القانون والمشار اليها ، وذلك بالمادة (٦٣) منها . هذه القواعد هي :

١ - اعداد القائمة على اساس الارصدة الدفترية . وفي حالة عدم وجود الدفاتر والسجلات التي تفرضها القوانين واللوائح يجوز الاستناد الى البيانات المؤيدة بمستندات صحيحة .

٢ - اظهار الأصول الثابتة القابلة للاهلاك بتكلفتها مخصوصاً منها الاهلاكات الواجبة .

٣ - اظهر الأصول المتداولة بما فيها الاستثمارات قصيرة الاجل والأوراق المالية والمخزون بسعر التكلفة أو سعر السوق ايهما أقل .

٤ - اظهر المخصصات اللازمة للديون والمطالبات والقضايا والضرائب وأية التزامات أخرى لم يتم سدادها حتى تاريخ اعداد المركز المالي .

٥ - يتم تقييم الارصدة بالعملات الأجنبية الداخلة في الأصول والالتزامات بما في ذلك الاموال التي تم تلقيها بأية صفة ، وفقا لاسعار السوق المصرفية في تاريخ اعداد المركز المالي .

ولجأ المشرع ، في سبيل تسهيل مهمة مراقبي الحسابات المشار اليهما في الفقرة الثالثة في المادة (١٦) من القانون ، والذي يختص بتعيينهما الجهاز المركزي للمحاسبات كما سبق القول ، الى الزام الشركات القائمة ان تضع تحت تصرفهما ، اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية (١) ، جميع المستندات والسجلات والدفاتر وأية بيانات أخرى يريان ضرورة الحصول عليها لاعتماد قائمة المركز المالي واعداد تقريرهما (٢) .

١٠٤ - ما يجب ان تفصح عنه قائمة المركز المالي للشركات القائمة :

استلزم المشرع في المادة (٦٥) من اللائحة أن تظهر قائمة المركز المالي المشار اليها بالمادة (١٤) من ذات اللائحة والسابق ايضاح حكمها ، جميع الموجودات والالتزامات في تاريخ العمل بالقانون وأن تفصح القائمة ومرفقاتها على وجه الخصوص ببيانات معينة ، هذه البيانات هي :

١ - المبالغ والقيم والاموال التي تلقاها الشخص بأية صفة من الغير من تاريخ بدء نشاطه في تلقى الاموال بالعملات المختلفة والرصيد القائم من كل منها في تاريخ العمل بالقانون .

٢ - مسحوبات المديرين والشركاء واعضاء مجلس الادارة بالعملات المختلفة بما في ذلك المبالغ التي حصلوا عليها كسلفيات أو مبالغ تحت

(١) نشرت هذه اللائحة في ٨ اغسطس ١٩٨٨ - الوقائع المصرية - العدد ١٧٦ (تابع) وعمل بها من اليوم التالى لتاريخ نشرها تطبيقا للمادة الثالثة من مواد اصدارها .

(٢) راجع المادة (٢/٦٤) من اللائحة التنفيذية .

التسوية أو تحت أى مسمى آخر ، وارصدتها القائمة فى تاريخ اعداد المركز المالى •

٣ - الارصدة لدى البنوك أو أى مؤسسات أخرى فى الداخل والخارج وبذات العملات الموجودة بها •

٤ - ارصدة الصندوق والخزائن والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة •

٥ - ارصدة الديون المستحقة للغير بذات العملة •

٦ - الاصول الثابتة مصنفة فى مجموعات نوعية •

٧ - ارصدة استثمارات الشخص فى مشروعات مملوكة بالكامل أو بالمشاركة مع الغير •

وامعانا من المشرع فى ان تكون قائمة المركز المالى وافية لتحقيق الغرض منها واعطاء صورة صادقة حقيقية عن المراكز المالية للشركات القائمة الزم المحاسبين القانونيين أن يضمنوا تقريرهما عن قائمة المركز المالى المنصوص عليه بالمادة (١٦) والسابق ذكر احكامه فى المادة (٦٥) من اللائحة التنفيذية ، أسس التقييم لكل عنصر من عناصر الموجودات والالتزامات ، وأية تعديلات أجريها أو يران اجراءها على بيانات وعناصر قائمة المركز المالى بما يتفق مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها (١) •

وبهذا التنظيم والاسس التى تم عليها التقييم لكل عنصر من عناصر موجودات والتزامات قائمة المركز المالى ، يمكن الوقوف على المعايير الحقيقية للتقييم عند الخلاف بين المحاسبين القانونيين والشركة •

ومن مجموع البيانات المشار اليها بالمادة (٦٥) من اللائحة والسابق ذكرها يتضح ان المشرع اراد وبحق ان يقف على المركز المالى الحقيقى للشركات القائمة بما يكفل تحديد جديتها فيما قامت به من مشروعات وبيان مصير الاموال التى سبق وان قامت هذه الشركات بتجميعها وما تبقى منها فى اية صورة وبأية عملة • ولعل اهم هذه البيانات الواجب ان

(١) راجع المادة (٦٦) من اللائحة التنفيذية •

تتضمنها قائمة المركز المالى للشركات القائمة الأرصدة لدى البنوك وكافة المؤسسات المالية بالداخل والخارج وارصدة الديون المستحقة للغير بذات العملة ، والاصول الثابتة وذلك لتقدير نسب وعلاقة الاموال المجمعة والتي تم تشغيلها وما يمثلها من اصول بما على الشركة من ديون والتزامات •

ولا شك ان الالتزام باعداد قائمة المركز المالى للشركات القائمة بالصورة التى يتطلبها المشرع والسابق الاشارة اليها - سواء الشركات الى تنوى توفيق أوضاعها وتعلن ذلك خلال المهلة القانونية أو التى لا تنوى توفيق أوضاعها - يعد التزاما جوهريا هاما ويمثل عبئا كبيرا لا شك خاصة على الشركات القائمة التى لم تكن تلتزم بالاصول المحاسبية المتعارف عليها فى مسك الحسابات والميزانيات ووفقا للقوانين السائدة فى هذا المجال • ولعل هذا الالتزام باعداد قائمة المركز المالى هو أهم ما يتوقف عليه رأى وقرار الهيئة العامة لسوق المال فى السماح للشركات القائمة بالاستمرار فى نشاطها فى مجال تلقى الاموال • ذلك انه ليس المهم لهذه الموافقة مجرد اعلان واخطار هيئة سوق المال بموافقة الشركات القائمة بالخضوع وتوفيق الاوضاع وفقا لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية بل الاهم هو ان يتضمن الاخطار هذه القائمة التفصيلية للمركز المالى لها ، بالاضافة الى ان يتم هذا الاعداد والاخطار خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه •

١٠٥ - التزام الشركات القائمة بنقل ارصدها بالخارج وايداعها احد البنوك المعتمدة بمصر :

يلزم المشرع الاشخاص المشار اليهم بالمادة (١/١٦) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والعاملين فى مجال تلقى الاموال ، بنقل ارصدهم الموجودة بالخارج وايداع ما لديهم من اموال نقدية بالعملات المختلفة أو أوراق مالية مصرية أو أجنبية لدى احد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وكذلك اخطار البنك المركزى والهيئة العامة لسوق المال بذلك • وقد نصت على ذلك صراحة المادة (١٩) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (١) •

(١) راجع المادة (١/١٩) من القانون •

ويترتب على حكم القانون في هذا الخصوص التزام كل شخص طبيعي أو معنوي تلقى قبل العمل بإحكام القانون المشار اليه اموالا من الجمهور لاستثمارها أن ينقل جميع الارصدة التي يحتفظ بها خارج البلاد الى البنوك المعتمدة المصرية .

ولم يوضح نص المادة (١/١٩) من القانون والمشار الى حكمه ، مدى هذا الالتزام اذا كانت الاموال الموجودة بالخارج مودعة بالاسماء الشخصية لاصحاب الشركات العاملة في مجال تلقى الاموال . ذلك أن النص يخاطب كل شخص طبيعي أو معنوي وفي هذه الحالة الاخيرة قد تكون الاموال الموجودة بالخارج مودعة باسماء اصحاب الشركات الشخصية دون صفتهم كمدرء لهذه الشركات . ونرى ان هذا الالتزام يقع على الأشخاص المعنوية والطبيعية أو المؤسسين والشركاء في الشركات القائمة على تلقى الاموال على السواء حتى تتحقق الفائدة المرجوة من هذا النص خاصة وأن هذه الشركات لم تكن خاضعة لتشريع ينظم أحكامها مما حدى باصحابها ومؤسسيها الى ايداع الاموال باسمائهم الشخصية في غالب الاحوال .

وعلى أية حال فان تطبيق هذا النص يعتمد في الحقيقة على مدى استجابة اصحاب ومؤسسى الشركات القائمة لتوفيق أوضاعهم واثبات حسن نواياهم قبل الدولة وعمالئهم من المستثمرين ، ذلك أنه يصعب عملا على الدولة معرفة حقيقة هذه الارصدة المودعة بالخارج وقدرها والبنوك المودعة بها والبلاد التابعة لها هذه البنوك وذلك سواء كانت هذه المبالغ مودعة بالاسماء الشخصية لاصحاب ومؤسسى هذه الشركات أو بصفتهم . كما يصعب في الحقيقة ادخال هذه الارصدة داخل البلاد رغما عن اصحابها . ولا شك أنه في مثل هذه الحالات يحق لأصحاب المصلحة ومن بينهم الدولة الحصول على أحكام ضد هذه الشركات والمؤسسين فيها بناء على المسئولية المنصوص عليها في هذا القانون وتنفيذها خارج البلاد وذلك وفقا للاجراءات القانونية التي تتبع في مثل هذه الحالات .

١٠٦ - جواز احتفاظ الشركات القائمة بأرصدة بالخارج او التحويل اليها خلال فترة توفيق الأوضاع :

اجاز المشرع استثناء من حكم الفقرة الأولى من المادة (١٩) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ للشركات القائمة الاحتفاظ بالأرصدة السابقة لديها

بالخارج أو تحويل أو ايداع أموال بينوك بالخارج خلال مدة توفيق الاوضاع - وهي سنة على الأكثر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية - وذلك بشرط صدور قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى البنك المركزى المصرى والهيئة العامة لسوق المال فى ضوء المبررات التى يقدمها أصحاب الشأن (١) .

وقد نصت على ذلك صراحة المادة (٢/١٩) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بقولها « ولا يجوز الاحتفاظ بأية ارصدة سابقة أو تحويل أو ايداع اموال فى بنك أو مؤسسة مالية بالخارج خلال مدة توفيق الاوضاع الا بموافقة الوزير بعد أخذ رأى البنك المركزى المصرى والهيئة فى ضوء المبررات التى يقدمها اصحاب الشأن » .

ولا شك أن لهذا الاستثناء وجهته ذلك أن الشركات القائمة والتى كانت تتخذ من بين انشطتها استثمار أموالها بالخارج وايداعها لذلك بينوك وبيوت مالية خارج البلاد قد تجد ان فى صالحها استمرار هذا الايداع لتحقيق عائد مرتفع كما اذا كانت ودائع لاجل يترتب على حلها ضياع فوائدها أو ما تدره من عائد . كما قد تكون شروط ايداع هذه المبالغ بالخارج لا تسمح بسحبها ونقلها دون قيود . كذلك قد تكون هذه الايداع ممثلة ل ضمانات لصالح البنوك المودعة بها أو الدائنين مقابل تسهيلات ائتمانية عقدتها هذه الشركات لاستثمار الاموال فى مشاريع خارج البلاد .

وعلى هيئة سوق المال والبنك المركزى دراسة طلبات الشركات القائمة فى هذا الخصوص قبل السماح باستمرار ايداع المبالغ أو تحويلها خارج البلاد وذلك بما يحقق الصالح العام لجميع الاطراف المعنية فى هذا الشأن .

وتسهيلا من المشرع لتحقيق هذا الاستثناء استلزم فى الفقرة الثالثة من المادة (١٩) من القانون ان يقدم صاحب الشأن طلبه الى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وان يرفق بهذا الطلب المستندات المؤيدة لطلبه والمدة التى يطلبها للاحتفاظ بالارصدة

(١) راجع المادة (٢/١٩) من القانون .

في الخارج • كما على صاحب الشأن بيان حجم ونوع هذه الارصدة تفصيليا وبيان حجم ونوع المبالغ التي يطلب تحويلها •

ويتم البت في الطلب بالموافقة أو الرفض خلال شهرين من تقديم الطلب • وإذا صدر قرار بالموافقة وجب ان يتضمن هذا القرار بيان بالارصدة المرخص بالاحتفاظ بها في الخارج ومدتها أو المبالغ التي ووفق على تحويلها •

ويتعين على صاحب الشأن عند الانتهاء من المدة المرخص بها للاحتفاظ بالارصدة في الخارج نقل هذه الارصدة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء المدة المحددة للاحتفاظ بهذه الارصدة بالخارج وايداعها أحد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزي واخطار الهيئة العامة لسوق المال بذلك •

وفي حالة صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالرفض يتعين على صاحب الشأن نقل الارصدة الموجودة بالخارج خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القرار بعدم الموافقة وايداعها أحد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزي مع اخطار هيئة سوق المال بذلك (١) •

١٠٧ - التزام الشركات القائمة بمسك الدفاتر التي تناسب وظيفة نشاط تلقى الاموال :

اضاف القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ التزاما على الاشخاص المشار اليهم بالمادة (١٦) منه ، وهم كل شخص طبيعي أو معنوي تلقى قبل العمل باحكامه أموالا من الجمهور لاستثمارها ، هو مسك الدفاتر والمستندات والسجلات التي تستلزمها طبيعة نشاطهم وتفرضها القوانين واللوائح المقررة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية (المادة (٢٠) من القانون) •

وهذا الالتزام يقع على جميع الاشخاص المشار اليهم بالمادة (١٦) من القانون سواء اعلنوا توفيق اوضاعهم طبقا لاحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو عدم رغبتهم في ذلك • اذ قصد المشرع حتى في هذه الحالة الاخيرة ان تؤدي هذه الدفاتر والسجلات الى المساعدة في رد جميع

(١) راجع المادة ١٩/٤ من القانون •

ما تلقت هذه الأشخاص من أموال الى أصحابها خلال الفترة المحددة قانونا لهذا الرد وهي سنتين من تاريخ العمل بأحكام القانون المشار اليه .

والواقع ان هذا الالتزام بمسك الدفاتر والسجلات التي تستلزمها طبيعة نشاط الشركات العاملة في مجال تلقي الاموال ليس الا تطبيقا للالتزام المنصوص عليه بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أنه يجب على كل تاجر ان يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بالدقة وبيان ما عليه من الديون المتعلقة بتجارته ، وذلك بالاضافة الى الحد الأدنى الواجب مسكه من دفاتر وهي دفترى اليومية الاصلى ودفتر الجرد وملف صور المراسلات وما يرد اليه منها (١) .

١٠٨ - منع شركات تلقي الأموال من التصرف في اصول ممتلكاتها او المشاركة في أى مشروعات - خلال فترة توفيق الأوضاع او لحين رد جميع الأموال لأصحابها - الا بموافقة رئيس هيئة سوق المال ووفقا للقواعد التي يحددها لحماية أموال المودعين :

صدر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ بمنع شركات تلقي الأموال من المشاركة أو المساهمة أو التصرف في أصل من أصولها أو مساهمتها خلال فترة توفيق الأوضاع ، أو لحين رد جميع الأموال لأصحابها ، الا بموافقة رئيس هيئة سوق المال ووفقا للشروط التي يحددها .

ونصت. المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ على أن المخاطبين بالمادتين ١٦ (٢) و ١٨ (٣) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

(١) انظر مؤلفنا « القانون التجارى » طبعة ١٩٨٥ رقم ١١٢ وما بعدها .

(٢) تنص المادة (١٦) لسنة ١٩٨٨ بأنه : « على كل شخص طبيعى أو معنوى تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أموالا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة فيها أو لأى غرض آخر من أغراض توظيف الأموال بأية وسيلة وتحت أى مسمى ... » .

(٣) تنص المادة ١٨ بأنه « على كل من أخطر الهيئة بعدم رغبته في توفيق أوضاعه أو انقضت المدة المحددة لتوفيق الأوضاع دون اتمامه ان يرد جميع ما تلقاه من أموال الى أصحابها خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ... » .

في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها ، الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس الوزراء ، يحظر تصرفهم بطريق مباشر أو غير مباشر ، في أى أصل من الأصول الثابتة أو المنقولة أو المساهمات أو الأوراق المالية المملوكة للمنشأة أو لأشخاص من أصحابها أو الشركاء فيها ، إلا بموافقة رئيس هيئة سوق المال ووفقا للشروط التي يحددها لحماية أصحاب الأموال ، خلال فترة توفيق الأوضاع أو لحين رد جميع الأموال الى أصحابها حسب الأحوال .

ويشمل الحظر المشاركة أو المساهمة بشيء من الأصول المشار اليها في مشروعات أو شركات أخرى . ويستثنى من هذا الحظر التعامل في البضائع وما في حكمها اللازم لمزاولة النشاط المعتاد للمنشأة .

ومقتضى حكم المادة الأولى المشار اليها من الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ ما يأتى :

١ - أن هذا الحظر من النظام العام يقع على أصحاب شركات تلقي الأموال - المخاطبين بالمادتين ١٦ و ١٨ من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذين يصدر بتحديدهم قرار رئيس مجلس الوزراء فقط دون غيرهم .

٢ - أن هذا الحظر يشمل التصرفات التي ترد على أى من الأصول الثابتة أو المنقولة أو أى مساهمات أو أوراق مالية سواء المملوكة للمنشأة أو لأشخاص أصحابها أو أى شريك فيها .

٣ - أن هذا الحظر محدد بفترة معينة هي فترة توفيق الأوضاع وهي مدة الثلاثة أشهر التي تبدأ من ٨ يونية سنة ١٩٨٨ - تاريخ صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ حتى ٨ من نوفمبر من ذات العام أو لحين رد جميع الأموال لأصحابها حسب الأحوال .

٤ - أن هذا الحظر ليس بصفة مطلقة حيث يجوز التصرف فى أى من الأموال المشار اليها بالمادة الأولى اذا وافق رئيس هيئة سوق المال وبالضوابط التي يقررها .

ولا يتضمن الحظر طبقا لنص المادة الأولى التصرفات التي تقع على البضائع أيا كانت طبيعتها حيث تعد من مستلزمات الانتاج لنشاط المنشأة ، ويأخذ حكم البضائع كل ما من شأنه تحقيق وسير نشاط المنشأة المعتاد .

والحكمة من هذا الحظر منع تلاعب أى من أصحاب هذه الشركات فى أصول الشركة الثابتة أو المنقولة وتبديدها أو التصرف فيها بتصرفات صورية اضراراً بالمدعين وعدم تحقيق المساواة بينهم فى حالة اختيار هذه الشركة التصفية •

ونصت المادة الثانية من ذات الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ على أنه لا يعتد بالتصرفات التى تتم بالمخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا الأمر وتقع التصرفات باطلة حتى ولو أشهرت ويظل كل ما يترتب عليها من آثار • كما تعتبر التصرفات التى تمت منذ الأول من يناير سنة ١٩٨٨ وحتى تاريخ العمل بهذا الأمر باطلة ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه •

ويترتب على حكم المادة الثانية اعتبار جميع التصرفات القانونية أيا كانت طبيعتها ، التى تقوم بها شركات تلقى الأموال فى أصولها الثابتة أو المنقولة خلال المدة المشار إليها بالمادة الأولى ، باطلة بطلاناً مطلقاً ولا ترتب آثارها سواء فى مواجهة عاقدتها أو فى مواجهة الغير وذلك سواء كانت هذه التصرفات مشهورة طبقاً لأحكام القانون أو غير مشهورة وذلك استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها بالمادة (١٥) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ •

وإمعاناً من المشرع فى حماية أصحاب الأموال من المدعين ، أضاف الى حالات البطلان المطلق ، التصرفات التى تمت من الأول من يناير سنة ١٩٨٨ وحتى تاريخ العمل بالأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ • وبذلك امتدت حماية المشرع لأصحاب الأموال من المدعين ، بتقرير بطلان التصرفات التى تجريها شركات تلقى الأموال ، ليس فقط خلال فترة توثيق الأوضاع ، بل منذ أول يناير سنة ١٩٨٨ حتى تاريخ صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ما لم تكن ثابتة التاريخ •

وقصد المشرع من اختيار هذا التاريخ ، العمل على حماية أموال المدخرين قدر الاستطاعة لأن صدور قانون ينظم نشاط هذه الشركات كان من الأمور المتوقعة منذ بداية عام ١٩٨٨ فخشى المشرع أن تكون هذه الشركات قد لجأت الى التصرف فى أصولها اضراراً بأصحاب الأموال • وبذلك اعتبر المشرع الفترة المحددة بالمادتين الأولى والثانية

من الأمر العسكرى رقم (٣) لسنة ١٩٨٨ فى حكم فترة الريبة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٧ من قانون التجارة .

وطبقا للمادة الثالثة من الأمر العسكرى ينشر هذا الأمر بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

وأصدر رئيس الوزراء بهذه المناسبة القرار رقم ١١٣٩ لسنة ١٩٨٨ بسريان الأمر العسكرى رقم (٣) لسنة ١٩٨٨ على شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال وشركة الريان للمعاملات المالية (١) وبعض الأشخاص المحددين على سبيل الحصر لهذا القرار (٢) .

(١) وتعد شركات الريان لتوظيف الأموال كبرى الشركات فى هذا المجال .

(٢) وأساس هذا القرار والأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ ما قامت به بعض شركات تلقى الأموال من بيع جانب من أصولها المالية وممتلكاتها فى مصر والوفاء بمبالغ لجانب من المودعين دون غيره الأمر الذى يخل بمبدأ المساواة للدائنين عند عدم كفاية أموال المدين .

الفصل الثاني

التزامات الشركات

التي تعلن توفيق اوضاعها او عدم رغبتها

طبقا لاحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

ولائحته التنفيذية

١٠٨ - نظم المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية اجراءات توفيق الاوضاع للشركات القائمة والعاملة في مجال تلقي الاموال ، فحدد المواعيد القانونية الواجب على هذه الشركات توفيق اوضاعها خلالها . كما نص على استثناءات لصالح هذه الشركات من احكامه والخاصة بالشروط الواجب توافرها لتأسيس الشركات العاملة في هذا المجال وذلك تسيرا على الشركات القائمة التي كانت تعمل في غياب نصوص تشريعية تلزمها باجراءات وشروط معينة .

كما نظم المشرع في ذات القانون ولائحته التزامات الشركات القائمة التي لا ترغب في توفيق اوضاعها طبقا لأحكامه . وسوف نتناول دراسة احكام القانون بالنسبة للشركات القائمة حاليا بنشاط تلقي الاموال سواء الراغبة منها في توفيق الأوضاع أم غير الراغبة في ذلك .

اولا : التزامات الشركات الراغبة في توفيق اوضاعها

١٠٩ - تنص المادة (١٧) من القانون على أنه « يجب على كل من أخطر الهيئة برغبته في توفيق أوضاعه القيام بذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية ، ويجوز للوزير بناء على عرض مجلس ادارة الهيئة أن يأذن له بتلقى الأموال من الجمهور لاستثمارها خلال تلك المدة » .

ومقتضى حكم المادة (١٧) المشار اليها أن الشركات الراغبة في توفيق اوضاعها تلتزم بالقيام بهذا التوفيق وتطبيق احكام القانون ولائحته التنفيذية في هذا الشأن وذلك خلال مدة أقصاها سنة تبدأ من تاريخ

العمل باللائحة التنفيذية • وتعد مهلة السنة كافية الى حد كبير لتحقيق هذا التوفيق خاصة وأن اللائحة التنفيذية جاءت بتفصيلات واضحة وشبه شاملة لاجراءات هذا التوفيق والسماح باستثناءات قد تكون ضرورية لهذا التوفيق • كما أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية النماذج اللازمة لتحقيق هذا التوفيق الأمر الذي يسر الكثير على هذه الشركات •

كما يتضح من نص المادة (١٧) من القانون أن المشرع يجيز استثناء من حكم المادة (١٦) ، في خصوص ضرورة توقف الأشخاص القائمة في مجال تلقي الأموال عن تلقي الأموال من تاريخ العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، أن تتلقى الأموال من الجمهور لاستثمارها وذلك بشرط صدور اذن من الوزير بناء على عرض مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال •

وهذا الاستثناء يحقق في الواقع فائدة جوهرية للشركات الراغبة في توفيق الأوضاع اذا كانت هناك ضرورة له • ذلك أنه قد تكون بعض هذه الشركات الجادة ، التزمت مسبقا وقبل صدور القانون بأوجه استثمارات تستلزم أموالا تكملتها والانتها من انشائها وكانت الشركة اعتمدت في ذلك على متوسط ما تتلقاه من الجمهور من أموال •

ومن الأمثلة على ذلك تعاقدات الشركة على انشاء مصانع أو مجمعات سكنية معينة أو مشروعات ضخمة تحتاج الى مبالغ بصفة دورية لاتمامها وكانت الشركة تعتمد في تمويلها على ما تتلقاه من أموال من الجمهور ، ففي مثل هذه الحالات يعد السماح لها استثناء بتلقي الأموال خلال الفترة الانتقالية وبعد اعلانها توفيق الأوضاع ، حفاظا على استمرار هذه المشروعات التي يفيد من ورائها المستثمرون والشركات ذاتها والاقتصاد القومي وهي أهداف المشرع من اصداره قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ • هذا بالإضافة الى ما يترتب عليه استمرارها في تلقي الأموال من حفاظ هذه الشركات على تعاقداتها والتزاماتها قبل البنوك التي تكون ارتبطت معها بجدولة لسداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها في هذه المشروعات • كما قد يكون من حالات الضرورة رغبة الشركة في الاستمرار في صرف نسبة معقولة للمستثمرين تحت حساب الأرباح خاصة وأن منهم من رتب حياته على هذا العائد •

**١١٠ - جواز استثناء الشركات الراغبة في توفيق أوضاعها من شرطى
الحدين الأدنى والأقصى لرأس المال :**

أجاز قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة لمجلس الوزراء ، بناء على ما يعرضه الوزير واقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال ، أن يستثنى الأشخاص القائمين بتلقى الأموال قبل العمل بأحكام هذا القانون ، من شرطى الحدين الأدنى والأقصى لرأس المال المنصوص عليه بالبند (ب) من ذات المادة وهو خمسة ملايين جنيه وخمسون مليون جنيه •

وتنفيذا لذلك نظمت اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه أحكام هذا الاستثناء فنصت على أنه « لكل من أخطر الهيئة برغبته فى توفيق أوضاعه طبقاً لأحكام القانون من الأشخاص المشار إليهم فى المادة (١٦) منه أن يطلب الافادة من حكم الاستثناء المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢) من القانون ، على أن يبين فى طلبه مقدار رأس المال المصدر الذى يرغب فى الموافقة عليه استثناء من الحد الأدنى أو الحد الأقصى لرأس المال المصدر المشار إليهما فى البند (ب) من ذات المادة » •

ويتم تقديمه الى الهيئة العامة لسوق المال خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية (١) •

وعلى مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال أن ينظر بالطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه لاقتراح ما يراه بشأنه وعرضه على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال عشرة أيام من تاريخ نظره بمجلس إدارة الهيئة (٢) •

ويتولى الوزير عرض هذا الأمر على مجلس الوزراء وهو السلطة المختصة بالموافقة على هذا الاستثناء تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ •

**١١١ - الاجراءات الواجبة على الشركات الراغبة فى توفيق أوضاعها
فى حالة زيادة الاموال التى تلقتها على الحد الأقصى المسموح به :**

(١) راجع المادتين ٢/٦٧ من اللائحة والمادة (١٧) من القانون :

(٢) راجع المادة ٣/٦٧ من اللائحة التنفيذية •

(م ٩ - شركات تلحق الاموال)

ألزم المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الشركات التي تقوم باخطار الهيئة العامة لسوق المال برغبتها في توفيق أوضاعها طبقا لهذا القانون أن تتخذ ما يلزم من اجراءات في شأن الأموال التي تلقتها قبل تاريخ العمل به زيادة على الحد الأقصى المقرر بما في ذلك كل أو بعض الاجراءات المنصوص عليها بالمادة (٦٨) من اللائحة . هذه الاجراءات هي :

١ - أن تتقدم بطلب لزيادة رأس المال طبقا لأحكام المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية والسابق شرح أحكامها بهذا الفصل .

٢ - أن تتقدم بطلب لزيادة الحد الأقصى للأموال التي تلقتها قبل العمل بأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ طبقا للمادة (١١) من اللائحة التنفيذية والتي تجيز بقرار من الوزير زيادة الحد الأقصى لهذه الأموال المجمعة الى خمسة عشر مثل رأس المال المصدر وليس فقط عشرة أمثاله .

٣ - أن تحول الأموال الزائدة التي سبق لها تجميعها ، بشرط موافقة أصحابها ، الى شركة أخرى تعمل وفقا لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وذلك بموجب اتفاق يبرم مع هذه الشركة وتخطر به الهيئة العامة لسوق المال .

٤ - أن ترد الأموال الزائدة الى أصحابها . وحدد المشرع مدة سنة تبدأ من تاويخ العمل باللائحة التنفيذية ووضع برنامج زمني تخطر به الهيئة ويراعى في اعداد هذا البرنامج الأحكام المنصوص عليها بالمادة (٦٩) من اللائحة وهي الخاصة بمراعاة المبلغ المستحق لكل شخص من أصحاب الأموال وتواريخ ايداعها لدى الملتزم بالرد والأسلوب الذي يتم به والاجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج والتوقيت الزمني لمراحل الرد وغير ذلك من الأسس اللازمة لتنفيذ البرنامج طبقا للقوانين القائمة . كذلك يراعى في هذا البرنامج الاعلان عنه في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار بعد أسبوعين من اخطار الهيئة . كما يجب اخطار أصحاب الأموال بخطابات مسجلة بمواعيد وأماكن رد الأموال طبقا للبرنامج . هذا بالاضافة الى التزام الشركة ايداع المبالغ التي لم يتقدم أصحابها لاستردادها في المواعيد المحددة لدى أحد البنوك على أن تكون قابلة للصرف اليهم أو لمن ينوب عنهم فور طلبها (١) .

(١) راجع المادتين ٦٨ و ٦٩ من اللائحة .

وتستلزم اللائحة التنفيذية أن يصحب الاجراء الذى تتخذه الشركات القائمة من الاجراءات السابق ذكرها تقرير من المحاسبين القانونيين المشار اليهما فى البند (ج) من المادة (١٦) من القانون وهم ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ويحدد مكافآتهم الجهاز المركزى للمحاسبات ، يفيد صحة البيانات المالية الواردة فى الأوراق التى يتخذ الاجراء على أساسها ، وأن الاجراء يتفق مع قائمة المركز المالى السابق الاشارة اليه بذات المادة (٦٨) من اللائحة .

هذا ويجب على الشركات القائمة والراغبة فى توفيق أوضاعها على النحو السابق اصدار صكوك الاستثمار مقابل الأموال التى سبق أن تلقتها وبما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر (م ٣/٦٨ من اللائحة) .

ثانيا : التزامات الشركات غير الراغبة فى توفيق أوضاعها

١١٢ - التزام الشركات برد جميع الأموال التى تلقتها خلال سنتين من تاريخ العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

تضمن القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ حكما خاصا بالشركات غير الراغبة فى توفيق أوضاعها طبقا لأحكامه أو التى لم تقم بهذا التوفيق خلال المدة المحددة لتوفيق الأوضاع وهى سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية . هذا الحكم طبقا لنص المادة (١٨) من القانون هو الزام هذه الشركات أو الأشخاص بصفة عامة برد جميع المبالغ التى تلقاها أى منهم الى أصحابها وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

وأكدت هذا الحكم المادة (٦٩) من اللائحة التنفيذية كما وضعت ذات المادة الاجراءات الواجب اتباعها فى سبيل تنفيذ التزامات هذه الشركات غير الراغبة فى توفيق أوضاعها . وبناء على هذه المادة يلتزم كل من أخطر الهيئة بعدم رغبته فى توفيق أوضاعه وعلى كل من انقضت المدة المحددة فى القانون لتوفيق الأوضاع دون اتمامه ، أن يعد برنامجا لرد جميع ما تلقاه من أموال الى أصحابها خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون .

ويجب أن يراعى فى اعداد هذا البرنامج المبلغ المستحق لكل شخص من أصحاب الأموال وتواريخ ايداعها لدى الملتزم بالرد والأسلوب

الذى سيتم به والاجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج والتوقيت الزمنى لمراحل الرد وغير ذلك من الأسس اللازمة لتنفيذ البرنامج طبقا للقوانين القائمة .

وعلى هذه الشركات اخطار الهيئة العامة لسوق المال بهذا البرنامج كذلك الاعلان عنه فى صحيفتين يوميتين صحاحيتين واسعتى الانتشار على أن يتم ذلك خلال أسبوعين من اخطار الهيئة .

ويخطر أصحاب الأموال بخطابات مسجلة بمواعيد وأماكن رد الأموال طبقا للبرنامج .

كما تلتزم الشركات فى هذا الخصوص بإيداع المبالغ التى لم يتقدم أصحابها لاستردادها فى المواعيد المحددة لدى أجد البنوك على أن تكون قابلة للصرف اليهم أو لمن ينوب عنهم فور طلبها (المادة ٦٩ من اللائحة) .

١١٣ - مسئولية المتزمين برد الأموال بالتضامن قبل اصحابها :

ألقى المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ مسئولية مشددة على كل من تلقى قبل العمل بأحكامه أموالا من الجمهور بقصد توظيفها ، ولم يقم بتوفيق أوضاعه خلال المدة المحددة لذلك وهى سنة على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون سواء أعلن عن رغبته فى هذا التوفيق أم لم يعلن . هذه المسئولية هى التزام جميع من تلقى هذه الأموال عند تعددهم أو الشركاء فى الشخص الاعتبارى بالتضامن وفى جميع أموالهم عن الوفاء برد جميع ما تلقوه من الجمهور .

وخيرا فعل المشرع بهذا النص حيث لا تضامن إلا بنص . كما وأن الشركاء فى الشخص الاعتبارى الذى هو شكل شركة المساهمة - طبقا لما كان ينص عليه قانون ٨٩ لسنة ١٩٨٦ فى شأن بعض حالات دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى لائحته التنفيذية - غير مسئولين قبل الغير إلا فى حدود قيمة أسهمهم دون تضامن ودون أموالهم الخاصة ، فكان من المنطقى أن ينص المشرع على هذه المسئولية التضامنية وغير المحدودة بأسهمهم .

وقصد المشرع من هذه المسؤولية حماية أصحاب الأموال قدر الاستطاعة ، وهم الذين اعتمدوا في توظيف أموالهم على أشخاص أصحاب هذه المشروعات وسمعتهم والثقة الشخصية فيهم ، فكان من العدل أن تقرر هذه المسؤولية الشخصية والتضامنية لمن تلقى هذه الأموال •

ولا شك أن تطبيق أحكام مسؤولية أصحاب شركات توظيف الأموال القائمة قبل العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على هذا النحو قد يترتب عليه بعض العثرات لهذه الشركات نتيجة الأخطاء التي وقعت فيها قبل صدور القانون وفي غياب نصوص مباشرة تحكم نشاطها قبله •

ولذلك حاول المشرع تفادي ذلك بإنشاء نظام جديد لانقاذ هذه الشركات وتدعيمها للوقوف أثناء فترة التوفيق على أقدامها وتكملة المسيرة ، هذا النظام نصت عليه المادة (٢٧) من القانون بأنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء صندوق يضم شركات المساهمة العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها يسمى « صندوق التكامل » يهدف الى دعم أنشطتها ومساندتها حال تعرضها لمخاطر أو مصاعب مالية وحماية أموال المودعين • وتكون للصندوق الشخصية الاعتبارية المستقلة • ويتضمن قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الصندوق تحديد شروط العضوية وقواعد الإدارة وعلاقة الصندوق بالشركات الأعضاء ، ونسبة مساهمة كل منها في موارده وقواعد اتفاق واستثمار هذه الموارد ، وأسس دعم الشركات الأعضاء حال تعرضها لمخاطر أو مصاعب مالية (م ٢٧ من القانون) •

مركز المودع القانوني :

وجدير بالإشارة في هذا الخصوص ، أنه قد يبدو لأول وهلة من النصوص القانونية لتشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية أن المركز القانوني للمستثمر في هذه الشركات التي لم توفق أوضاعها طبقاً لحكم القانون ، في حكم المقرض حينما ألزم هذه الشركات برد جميع ما تلقت من أموال الى أصحابها خلال سنتين من تاريخ العمل به دون النص على خصم ما سبق أن تلقاه المستثمر من الشركة من مبالغ تحت الحساب خلال مدة استثمار أمواله ، ودون النص على خصم الخسائر اذا فرض ومنيت بها الشركة أثناء هذه الفترة •

ونرى أن نصوص هذا التشريع لا تمنع شركات توظيف الأموال العاملة قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والتي لم توفق أوضاعها وفقا لأحكامه ، من خصم كافة المبالغ التي تم صرفها للمستثمرين طوال فترة استثمار أموالهم تحت حساب الأرباح أو الخسائر وذلك وفقا لطبيعة الاتفاق المبرم بينهم ، وطبقا للميزانيات المعتمدة والدفاتر والسجلات المنتظمة الموضح بها حركة تشغيل هذه الأموال وتناجزها .

كما سبق القول فائنا نرى أن ما جرى عليه العمل في العلاقة بين المودع وشركة توظيف الأموال من حيث حق المودع في الحصول على عائد دائم وسحب أصل رأسماله في أى وقت وأيا كانت نتائج المشروعات التي توظف فيها أمواله وعدم اشتراكه في إدارة هذه المشروعات أو الاطلاع على ميزانياتها يجعله في مركز المقرض دون الشريك ذلك أن العبرة في التكيف القانوني للعلاقات القانونية هي بحقيقة ما قصده أطرافها وليس ما اضفياء عليها من عبارات ، ولا شك أن فقد أهم أركان عقد الشركة وهو نية المشاركة في الخسائر اسوة بالمشاركة في الأرباح يجعل العلاقة في جوها قرض خاضعه لأحكامه تطبيقا لنظرية تحول العقد المنصوص عليها في القانون المدني (١) .

أما اذا كانت هذه الشركات قد تلقت الأموال دون تحديد واضح لطبيعة العلاقة بينها وبين المستثمرين أو لم تكن بعد قد بدأت في استغلالها ، أو لم تستطع اثبات ما حققه تشغيل هذه الأموال من ربح أو خسارة بميزانيات سليمة ودفاتر منتظمة وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها في هذا الشأن ، فانها تكون ملزمة برد جميع ما سبق أن تلقت من أموال عند تعددهم بالتضامن وكذلك الشركاء في الشخص المعنوي وفي جميع أموالهم طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٨) من القانون .

الباب الثالث

الجزاء على مخالفة

احكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

نص المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على جزاءات جنائية مشددة عند مخالفة أحكامه • وتختلف طبيعة الجزاء ونوعه حسب جسامته المخالفة • وتتلخص هذه الجزاءات وأحكامها في الآتي :

اولا عقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن مائة الف جنيه

ولا تزيد على مثلى ما تلقاه الشخص من اموال او ما هو مستحق منها

١١٤ - (أ) نص المشرع في المادة (٢١ / ١) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على عقوبة السجن والغرامة بما لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تزيد على مثلى ما تلقاه من اموال او ما هو مستحق منها بالاضافة الى الحكم برد الاموال المستحقة لاصحابها كل من أتى فعلا من الافعال الآتية :

١ - كل من تلقى اموالا على خلاف أحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ •

٢ - كل من امتنع عن رد المبالغ المستحقة لاصحابها كلها أو بعضها •

وبناء على ذلك يخضع لهذه الجزاء الجنائي المشدد أي شخص طبيعي أو معنوي - غير شركة المساهمة ذات الاكتتاب العام والمقيدة بالسجل المعد لذلك بهيئة سوق المال - يتلقى اموالا من الجمهور بأية عملة وبأية وسيلة وتحت أي مسمى لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة فيها •

وقصد المشرع من هذا الجزاء الرادع تحريم هذا النشاط كلية على غير الشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام والمقيدة بالسجل الخاص بذلك

حتى يمكن رقابة اعمال هذه الشركات ومعرفتها والوقوف على حجم الاموال التى تقوم بتجميعها والانشطة التى تستغل فيها هذه الاموال الأمر الذى لا يتأتى الا بعد قيدها وتقديمها وفقا لأحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ •

كما يخضع لذات الجزاء الشركات أو الأفراد التى تلقت قبل العمل بأحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أموالا من الجمهور وأمنتت عن سدادها كلها أو بعضها طبقا لاحكامه • وقصد أيضا المشرع من هذا الجزاء حث كل من تلقى أموالا بقصد استثمارها ولم يرغب فى توفير الاوضاع طبقا لأحكام القانون ، برد كل ما سبق أن تلقاه بهذه المناسبة لأصحابها وخلال المواعيد المحددة بتشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ • وغنى عن البيان أن المقصود بالاموال الواجب ردها هى الاموال التى تستحق لأصحابها نتيجة المحاسبة النهائية ووفقا لطبيعة العلاقة بين المستثمر ومن تلقى الأموال لاستثمارها •

ونظرا للطبيعة المتميزة للمخالفات التى تضمنتها المادة (٢١) فى فقرتها الأولى والسابق الاشارة اليه • وان الهدف من هذه الجزاءات هو بالدرجة الأولى حماية اموال المستثمرين فقد نص المشرع على انقضاء الدعوى الجنائية اذا بادر المتهم برد المبالغ المستحقة لأصحابها اثناء التحقيق (م ٢/٢١ من القانون) •

واضاف المشرع بذات الفقرة الثانية من المادة (٢١) من القانون أن للمحكمة سلطة اعفاء الجانى من العقوبة اذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى • وغنى عن البيان أن المقصود بالحكم النهائى هو صدور حكم المحكمة الذى لا يقبل الطعن بالطرق العادية ، الأمر الذى يترتب عليه جواز اعفاء الجانى فى أية حالة عليها الدعوى حتى تاريخ النطق بالحكم النهائى •

ويلاحظ ان اعفاء الجانى من العقوبة هو أمر جوازى للمحكمة لا سلطان عليها فيه ولا رقابة لمحكمة النقض بشأنه •

ويلاحظ ان المشرع لم يلجأ الى نظام التصالح في الدعوى وانها حتى صدور حكم فيها أو منح الوزير المختص سلطة تحريك الدعوى العمومية ضد المخالف رغم انتهاء التحقيق بثبوت التهمة على غرار باقى الجرائم الاقتصادية مثل جرائم النقد والتهرب الضريبى والجمركى والذي يجوز فيها للوزير التصالح ورفع الدعوى العمومية ايا كانت نتيجة تحقيق النيابة .

وليس لنا نقد على اتجاه المشرع فى قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فى خصوص إقامة الدعوى الجنائية خاصة وان نظام التصالح وترك تحريك الدعوى اثار عمليا خلافاً كبيره .

١١٥ - (ب) نص المشرع فى المادة (٢١) من القانون فى الفقرة الثالثة على أن « يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة كل من خالف أحكام المادتين ٧ و ١٩ من هذا القانون » .

ومقتضى حكم هذه الفقرة أنه يعاقب بالسجن والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مئلى ما تلقاه من أموال أو ما هو مستحق منها كل من ارتكب الأفعال الآتية :

١ - عدم ايداع الاموال التى تتلقاها الشركة طبقاً لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ خلال أسبوع من تاريخ التلقى فى حساب خاص بأحد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى ، ولا يجوز تحويل أى مبالغ منها الى الخارج الا بموافقة البنك المركزى المصرى .

٢ - عدم نقل أرصدة الشركات أو الأفراد الذين تلقوا أموالاً من الجمهور بقصد استثمارها أو المشاركة بها ، الموجودات بالخارج وايداع ما لديهم من أموال نقدية بالعملات المختلفة أو أوراق مالية مصرية أو أجنبية لدى أحد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الصل بهذا القانون واخطار البنك المركزى والهيئة بذلك .

وواضح من طبيعة هذه الأفعال التي جرمها تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، ان المشرع قصد ليس فقط حماية أصحاب المدخرات خشية تهريب من تلقى هذه الأموال وعدم الحصول عليها واعادتها لاصحابها ، بل ايضا حماية الاقتصاد القومى وتشغيل هذه المدخرات داخل البلاد وتشجيع الصناعات وايجاد فرص عمل بالداخل .

ثانيا : عقوبة السجن والغرامة التى لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائة الف جنيه

١١٦ - نصت الفقرة الرابعة والأخيرة من المادة (٢١) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على أن يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة الف جنيه كل من خالف حكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذا القانون .

ومقتضى حكم هذه الفقرة ان هذه العقوبة توقع على كل من يوجه دعوة الى الجمهور بأية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة للاكتتاب العام ، أو لجمع هذه الاموال لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها ما لم يكن من الشركات المصرح لها بذلك وفقا لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وهى فقط شركات المساهمة ذات الاكتتاب العام المقيدة بالسجل المعد بذلك بالهيئة العامة لسوق المال .

ثالثا : عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تزيد على خمسمائة الف جنيه

١١٧ - طبقا لنص المادة (٢٢) من قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يعاقب كل من يمتنع عن تقديم الاخطار المنصوص عليه بالمادة (١٦) فى المعيار المقرر ، وكل من يثبت عمدا بيانات جوهرية غير صحيحة ، بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تزيد على خمسمائة الف جنيه .

ومقتضى ذلك ان يعاقب بالعقوبة المشار اليها من يرتكب احد الافعال الآتية :

الامتناع عن تقديم اخطار الى الهيئة العامة لسوق المال خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن على وجه التحديد ما يأتي :

١ - ما اذا كان يرغب في العمل في مجال تلقى الاموال لاستثمارها طبقاً لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ أو لا يرغب في ذلك .

٢ - المبالغ التي تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملات المختلفة ومجالات استثمارها .

٣ - قائمة المركز المالي في تاريخ العمل بالقانون وتقريراً عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، يعينهم ويحدد مكافآتهم الجهاز المركزي للمحاسبات ، على ان تشر قائمة المركز المالي والتقرير في جريدين يوميتين صباحيتين على الاقل .

رابعا : عقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن خمسين

الف جنيه ولا تزيد على خمسمائة الف جنيه

١١٨ - طبقاً لحكم المادة (٢٢) في الفقرة الثانية من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة الف جنيه ، كل مراقب حسابات تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته ، أذ أخفى عمداً وقائع جوهرية ، أو أغفل هذه الوقائع في التقارير التي يقدمها طبقاً لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

وقصد المشرع من هذا الجزاء التشديد على كل من تسول له نفسه من المراقبين تعمد وضع تقارير تخالف الحقيقة أو تعمد إخفاء بيانات ووقائع جوهرية أو تعمد أغفالها في تقاريره أو التواطؤ مع اصحاب

الشركات على هذه الأفعال ، نظرا لجسامة هذه المخالفات واثرها الخطير على حقوق المعنيين بنشاط هذه الشركات وكذلك مصالح البلاد الاقتصادية .

خامسا : عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين

١١٩ - يعاقب وفقا لحكم المادة (٢٣) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ كل من يخالف الأحكام الأخرى به - غير المنصوص عليها في المادتين (٢١ ، ٢٢) من ذات القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١٢٠ - المسئولية الجنائية للمدير الفعلى للشركات العاملة في مجال تلقى الاموال :

حرص المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ على اضعاف المسئولية الجنائية على المدير الفعلى وهو المدير المسئول عن الادارة الفعلية بالشركة ، فقرر معاقبته بذات العقوبات السابق ذكرها والمقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون المشار اليه وذلك سواء كان هذا المدير الفعلى المسئول مؤسسا أو شريكا في الشركة العاملة في مجال تلقى الاموال أو مجرد مدير مسئول .

الاجراءات التحفظية التي تسرى على الجرائم المنصوص عليها بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، والواردة بقانون الاجراءات الجنائية

١٢١ - تضمن تشريع ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ حكما بنص المادة (٢٥) منه يقضى بأن تسرى أحكام المواد ٢٠٨ مكررا (أ) و ٢٠٨ (ب) و ٢٠٨ مكررا (ج) و ٢٠٨ مكررا (د) من قانون الاجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

١ - تطبيقا للمادة (٢٠٨) مكرر (أ) يجوز للنائب العام في بعض الحالات المحددة بذات المادة ، أن يأمر ضمانا لتنفيذ ما عسى ان يقضى به

من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية .

كما يجوز للنائب العام ان يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لاموال زوجة المتهم وأولاده القصر ضامانا لما عسى ان يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الاموال انما آلت اليهم من غير مال المتهم .

ويجب على النائب العام عند الامر بالمنع من الادارة ان يعين لادارة الاموال وكلاء ، يصدر بيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل .

٢ - ويحق لكل ذى شأن طبقا للمادة (٢٠٨) مكررا (ب) أن يتظلم من الأمر الصادر من النائب العام وفقا للمادة ٢٠٨ مكررا (أ) ، الى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى التى اتخذ الاجراء ضامانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به فيها أو الى محكمة الجنح المستأنفة فى غرفة المشورة بحسب الأحوال . كما يجوز للنائب العام فى كل وقت العدول عن ما أمر به أو التعديل فيه .

وطبقا للفقرة الثانية من المادة (٢٠٨) مكررا (ب) يجب فى جميع الاحوال ان يبين الأمر الصادر بالتصرف فى الدعوى الجنائية أو الحكم الصادر فيها ما يتبع فى شأن الاجراء الصادر به الأمر المشار اليه طبقا للمادة ٢٠٨ مكررا (أ) . ولا يحتج عند تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة أو برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو بتعويض الجهة المجنى عليها بحسب الاحوال بأى عمل قانونى يصدر بالمخالفة للأمر المشار اليه من تاريخ قيد هذا الامر فى سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

٣ - وتجزئ المادة ٢٠٨ مكررا (ج) للحكمة عند الحكم برّد المبالغ

أو قيمة الأشياء محل الجرائم المشار إليها في المادة ٢٠٨ مكررا (أ) أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها ان تأمر بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب الأحوال من أموال زوجة المتهم وأولاده القصر ، ما لم يثبت انها آلت اليهم من غير مال المتهم •

٤ - واخيرا فانه طبقا لحكم المادة ٢٠٨ مكررا (د) لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاء ، قبل أو بعد احالتها الى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات (١) •

وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا في أموال كل منهم بقدر ما استفاد •

ويلاحظ على الجزاءات الجنائية الواردة بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والمشار إليها بهذا الباب أنها جاءت مشددة وغير تخيرية في معظمها • فالمرع ينص على عقوبة السجن والغرامة معا دون ترك سلطة تقديرية للقاضي في تطبيق أحدهما دون الآخر • والنتيجة الغالبة لمثل هذه العقوبات الوجوبية المشددة أن المحكمة لا تطبقها أبذا بالأحوط من جانبها متلمسة في ذلك ادنى شك أو أى سبب • وبمعنى آخر فان وجوب تطبيق العقوبة المقيدة للحرية والغرامة معا دون اختيار بينهما يؤدي الى عدم تطبيق العقوبة كلية أكثر مما يؤدي الى تطبيقها •

١٢٢ - العقوبات التكميلية :

اجاز المشرع في قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (المادة ٢٦) ، توقيع عقوبات تكميلية على المتهم فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها فيه ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المواد (٢١) وما بعدها من ذات القانون

(١) وهى جرائم منصوص عليها في الباب الرابع من قانون العقوبات والخاصة باختلاس المال العام والعدوان عليه والفدر •

والسابق شرح أحكامها • وحددت المادة (٢٦) من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ما يجوز أن يحكم به من تدابير نسواء كلها أو بعضها ، هذه التدابير هي :

١ - الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات •

ولم يفصح المشرع عن أية مهنة يقصدها في هذا الخصوص حيث من الجائز الا يكون مرتكب الجريمة تاجرا كما هو الشأن في حالة المدير الفعلى المسئول أو المساهمين في شركة المساهمة ما لم تكن لهم هذه الصفة بسبب نشاط تجارى آخر ؛ وقد سبق لنا ابداء هذه الملاحظات على مشروع القانون قبل صدوره (٣) •

٢ - حظر مزاولة النشاط الاقتصادى الذى وقعت الجريمة بمناسبته مدة لا تزيد على ثلاث سنوات •

٣ - نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى نفقة المحكوم عليه •

تم بحمد الله

الملحق

الموضوع الصفحة

شرح احكام قانون الشركات العاملة في مجال
تلقى الاموال لاستثمارها الصادر برقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

٣ مقدمة
٥ تقسيم

الباب الاول

الاحكام الخاصة بتأسيس وقيد شركات

تلقى الاموال

٧ تمهيد وتقسيم

الفصل الاول

نطاق تطبيق احكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

والشروط المميزه لتأسيس شركات تلقي الاموال لاستثمارها

المبحث الاول

نطاق تطبيق احكام

القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

٩ اولا : من حيث شكل الشركة

٩ ثانيا : من حيث غرض الشركة .

المبحث الثانى

الشروط المتميزة لتأسيس شركات تلقي الاموال

١٢ تمهيد

١٢ اولا : عدد المؤسسين

١٣ ثانيا : احكام رأس المال

جواز استثناء شركات تلقي الاموال التى زاولت نشاطها قبل

العمل باحكام قانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ من شرط الحد الأدنى

١٤ والأقصى لرأس المال المصدر

١٥ تقدير الاستثناء الخاص بالحد الأدنى والأقصى لرأس المال

١٧ الوفاء بكامل رأس المال عند التأسيس

١٧ ضرورة تملك جميع رأس المال لمصريين

١٨ تقدير شرط تملك جميع رأس المال لمصريين

٢١ ضرورة كون جميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام من المصريين

(م . أ - شركات تلقي الاموال)

الصفحة

الفصل الثاني

اجراءات تأسيس وقيد

شركات تلقى الاموال

٢٣

تمهيد

المبحث الاول

الأوراق والمستندات الواجب تقديمها

لتأسيس شركات تلقى الاموال

٢٥

المبحث الثاني

جدول قيد طلبات التأسيس والتزام

٢٥

المؤسسون والبنك باخطار الهيئة العامة لسوق المال

المبحث الثالث

اجراءات تقدير الحصص العينية

في شركات تلقى الاموال

٢٦

تمهيد وتقسيم

٢٧

التقدير المبدئي للحصص

وجوب اتخاذ اجراءات تقدير الحصة العينية ولو كانت مقدمة

٢٧

من جميع المساهمين

٢٨

اخطار الهيئة العامة لسوق المال وكيل المؤسسين بقرار اللجنة

٢٨

التظلم من قرار اللجنة بتقدير الحصص العينية

المبحث الرابع

فحص طلبات التأسيس والبت فيها

والقيد بسجل الشركات

٣٠

اولا : فحص طلبات تأسيس شركات تلقى الاموال

٣١

ثانيا : البت في طلبات تأسيس شركات تلقى الاموال

٣٢

التظلم من قرار رفض طلب تأسيس وقيد شركة تلقى الاموال

٣٣

الجهة المختصة بنظر التظلم ومدته

٣٤

ثالثا : سجل قيد شركات تلقى الاموال

المبحث الخامس

تحول شركات المساهمة الخاضعة

لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى شركات تلقى الاموال

- ٣٤ تمهيد
- اولا : شركات المساهمة التي تتوافر فيها الشروط المنصوص
- ٣٦ عليها بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨
- ثانيا : شركات المساهمة التي لا تتوافر فيها شروط الشركات
- ٣٨ الخاضعة لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

الفصل الثالث

الصكوك التي تصدرها شركة

تلقى الاموال وحقوق اصحابها

- ٤٠ تمهيد وتقسيم

المبحث الاول

صكوك الاستثمار

- ٤١ تمهيد وتقسيم
- ٤١ الفرع الاول : الاحكام الخاصة باصدار صكوك الاستثمار
- ٤١ اولا : الحد الاقصى للأموال التي يجوز ان تتلقاها الشركة
- ٤٣ ثانيا : ايداع المبالغ التي تتلقاها الشركة احد البنوك المعتمدة
- ثالثا : التزام شركة تلقى الاموال باصدار صكوك الاستثمار وفقا
- ٤٣ لقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨
- رابعا : اجراءات اصدار صكوك الاستثمار وفقا لقانون ١٤٦
- ٤٤ لسنة ١٩٨٨
- خامسا : الشكل الذي يصدر به صك الاستثمار والبيانات
- ٤٥ الواجب ان يتضمنها
- سادسا : التزام الشركة بمسك سجلات منتظمة عن صكوك
- ٤٧ الاستثمار
- الفرع الثاني : حقوق اصحاب صكوك الاستثمار
- ٤٨ تمهيد وتقسيم
- ٤٨ اولا : الاشتراك في الارباح وتحمل الخسائر
- ثانيا - حق صاحب صك الاستثمار في تقاضى مبالغ تحت حساب
- ٥٠ الارباح اذا اتفق على ذلك

الصفحة

- ٥١ ثالثا : مساواة أصحاب صكوك الاستثمار ذات الأصدار الواحد
- ٥١ رابعا : حرمان أصحاب صكوك الاستثمار من المشاركة في الإدارة
- ٥٣ خامسا : حق أصحاب صكوك الاستثمار في الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها
- ٥٣ سادسا : حق أصحاب صكوك الاستثمار في ناتج التصفية قبل حملة أسهم رسمال الشركة
- ٥٤ سابعا : تحديد خسائر أصحاب صكوك الاستثمار بقدر قيمة الصك
- ٥٥ ثامنا : حق أصحاب صكوك الاستثمار في استرداد قيمتها قبل انتهاء مدتها اذا اتفق على ذلك

المبحث الثاني

الصكوك الأخرى التي يجوز لشركة تلقى الأموال إصدارها والقيود على تداولها

- ٥٧ تمهيد وتقسيم
- ٥٧ أولا : الصكوك التي يجوز إصدارها والتي لا يجوز إصدارها
- ٥٩ ثانيا : القيود على تداول أسهم المؤسسين
- ٦٠ ثالثا : القيود على قيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال
تلقى الأموال

الفصل الرابع

أرباح واحتياطات وميزانية شركات تلقى الأموال والرقابة عليها

- ٦٢ تمهيد وتقسيم

المبحث الأول

الأرباح وتوزيعها

- ٦٢ تمهيد وتقسيم
- ٦٣ أولا : المقصود بالأرباح القابلة للتوزيع
- ٦٣ كيفية توزيع الأرباح
- ٦٥ الوقت الذي تستحق فيه الأرباح
- ٦٦ كيفية توزيع الخسائر

الصفحة

المبحث الثاني

٦٧

الاختياطات

المبحث الثالث

مراقبو الحسابات وميزانية الشركة

٦٨

الاحكام الخاصة بمراقبة حسابات شركة تلقى الاموال
تقيمنها لشرط تعيين احد مراقبي الحسابات من قبل الجهاز
المركزي للمحاسبات وحقه في عزل اى من المراقبين
الحسابيين

٧٠

٧٢

احكام الميزانية فى شركات تلقى الاموال

المبحث الرابع

الرقابة على الشركة

٧٥

التزام الشركة باخطار الهيئة العامة لسوق المال عن بياناتها بصفة
دورية

٧٦

٧٦

حق الاطلاع لذوى المصلحة لدى الهيئة العامة لسوق المال
سلطة مجلس الوزراء فى وضع ضوابط تنوع الاستثمارات

الفصل الخامس

صكوك التمويل

ذات العائد المتغير التى تصدرها شركات المساهمة غير العاملة

فى مجال تلقى الاموال

٧٩

٨١

تمهيد وتعريف :

تقسيم

المبحث الاول

شروط اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

الشركات التى يجوز لها اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير
حدود قيمة صكوك التمويل ذات العائد المتغير
شكل صكوك التمويل ذات العائد المتغير
سلطة اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير
اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير عن طريق الاكتتاب العام

المبحث الثاني

اجراءات اصدار صكوك التمويل

ذات العائد المتغير وقيدها بجداول اسعار البورصات

- ٨٦ الفرع الأول : اجراءات اصدار صكوك التمويل
تقديم نشرة الاكتتاب أو طلب اصدار صكوك التمويل الى الهيئة العامة لسوق المال
- ٨٦ قرار الهيئة العامة لسوق المال بالموافقة على اصدار صكوك التمويل
- ٨٧ نشر نشرة الاكتتاب عن صكوك التمويل ذات العائد المتغير
- ٨٧ طرح صكوك التمويل ذات العائد المتغير للاكتتاب العام
- ٨٨ شهادات الاكتتاب في صكوك التمويل ذات العائد المتغير
- ٨٨ تحول صكوك التمويل ذات العائد المتغير وحقوق اصحاب هذه الاسهم
- ٩٠ حق الأفضلية للمساهمين في الاكتتاب في صكوك التمويل ذات العائد المتغير
- ٩١ استهلاك صكوك التمويل ذات العائد المتغير
- ٩٢ الفرع الثاني : بيانات صكوك التمويل وقيدها بجداول البورصات
- ٩٤ البيانات الواجب أن تتضمنها شهادات صكوك التمويل
- ٩٤ التزام الشركة باخطار الهيئة العامة لسوق المال ببيان نصف سنوي عن حركة صكوك التمويل ذات العائد المتغير
- ٩٥ قيد صكوك التمويل ذات العائد المتغير بجداول بورصات الأوراق المالية
- ٩٥ التزام الشركة المصدرة لصكوك التمويل باصدار بدل فاقد أو بدل تالف في حالة فقد الصك أو تلفه
- ٩٦

الفصل السادس

توقف الشركة عن نشاط

تلقى الأموال

- ٩٧ تمهيد وتقنين

المبحث الأول

شروط توقف الشركة عن

نشاط تلقي الأموال

- ٩٨ سلطة اصدار قرار توقف الشركة عن نشاط تلقي الأموال

الصفحة

أخطار الهيئة العامة لسوق المال بقرار توقف الشركة عن نشاط
تلقى الأموال ٩٩

المبحث الثاني

إجراءات التوقف عن نشاط تلقي الأموال

- ١.١ الموافقة على طلب توقف الشركة عن نشاط تلقي الأموال
١.١ طلب الشركة معاودة نشاط تلقي الأموال والموافقة عليه ونشره

الفصل السابع

شطب قيد شركة تلقي الأموال وسلطة هيئة سوق المال في حالة مخالفة الشركة لأحكام القانون

- ١.٣ أولا : حالات شطب قيد شركة تلقي الأموال
١.٤ ثانيا : إجراءات شطب قيد شركة تلقي الأموال
١.٤ ثالثا : أثر شطب قيد شركة تلقي الأموال
رابعا : سلطة هيئة سوق المال في حالة مخالفة الشركة لأحكام
القانون ولائحته ١.٥
اتخاذ بعض الإجراءات ضد الشركات في حالة مخالفة الشركة
لأحكام القانون ولائحته ١.٥
سلطة الضبط القضائي لموظفي الهيئة الفنية ١.٧
سلطة الهيئة في الموافقة على الاعلانات الخاصة بشركات تلقي
الأموال ١.٧
الرسوم المستحقة لهيئة سوق المال عند تأسيس وقيد الشركات
العاملة في مجال تلقي الأموال ١.٨

الباب الثاني

الأحكام الانتقالية

(توفيق الشركات القائمة لأوضاعها)

١١١

تمهيد وتقسيم

الفصل الأول

التزامات الشركات القائمة

العاملة في مجال تلقي الأموال

التزام الشركات القائمة بالتوقف عن تلقي الأموال وأخطار هيئة
سوق المال ١١٢

الصفحة

١١٤	البيانات والمستندات الواجب تقديمها من الشركات القائمة الى هيئة سوق المال
١١٦	التزام الشركات القائمة بأعداد المركز المالى للشركة
١١٧	ما يجب أن تفصح عنه قائمة المركز المالى للشركات القائمة
١١٩	التزام الشركات القائمة بنقل أرصدها بالخارج وايداعها أحد البنوك المعتمدة بمصر
١٢٠	جواز احتفاظ الشركات القائمة بأرصدة بالخارج أو التحويل اليها خلال فترة توفيق الأوضاع
١٢٢	التزام الشركات القائمة بمسك الدفاتر التى تناسب وظيفة نشاط تلقى الأموال

الفصل الثانى

التزامات الشركات التى تعلن توفيق أوضاعها

أو عدم رغبتها طبقاً لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

ولائحته التنفيذية

١٢٧	أولاً : التزامات الشركات الراغبة فى توفيق أوضاعها
١٢٩	جواز استثناء الشركات الراغبة فى توفيق أوضاعها من شرطى الحد الأدنى والأقصى لرأس المال
١٢٩	الاجراءات الواجبة على الشركات الراغبة فى توفيق أوضاعها فى حالة زيادة الأموال لتي تلقتها عن الحد الأقصى المسموح به
١٣١	ثانياً : التزامات الشركات غير الراغبة فى توفيق أوضاعها
١٣١	التزام الشركات برد جميع الأموال التى تلقتها خلال سنتين من تاريخ العمل بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨
١٣٢	مسئولية الملتزمين برد الأموال بالتضامن من قبل أصحابها

الباب الثالث

الجزاء على مخالفة

أحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

أولاً : عقوبة السجن والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مئلى ما تلقاه الشخص من أموال أو ما هو مستحق منها .

- ثانيا : عقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن خمسين الف جنيه .
١٣٨ ولا تجاوز مائه الف جنيه .
- ثالثا : عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات بغرامة
١٣٨ لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تزيد على خمسمائه
الف جنيه .
- رابعا : عقوبة السجن والغرامة التي لا تقل خمسين الف جنيه
١٣٩ ولا تزيد على خمسمائه الف جنيه .
- خامسا : عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشره الاف
١٤٠ جنيه ولا تزيد على مائه الف جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين .
- المسئولية الجنائية للمدير الفعلى للشركات العاملة في مجال
١٤٠ تلقى الاموال .
- الاجراءات التحفظية التى تسرى على الجرائم المنصوص عليها
بقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، والواردة بقانون الاجراءات
١٤٠ الجنائية .
- العقوبة التكميلية .
١٤٢
- الفهرس .

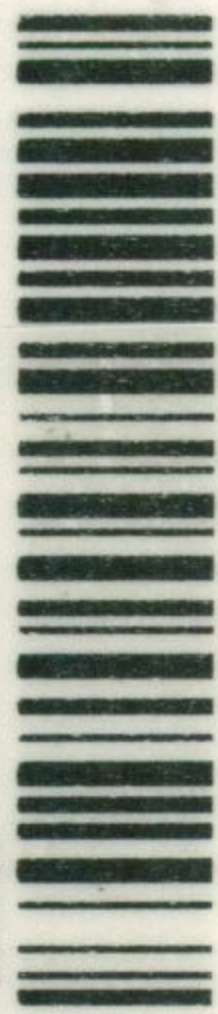
تم الطبع بالمراقبة العامة لمطبعة
جامعة القاهرة والكتاب الجامعى .
مدير ادارة المطبعة
البرنس حموده حسين
١٩٨٨/١٠/٢٦

رقم الايداع ١٩٨٧\٨٧٦٦

الترقيم الدولى ٦ - ٠٣٦٣ - ٠٤ - ١٧٧

(مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ١٩٨٧/٦٠١/٣٠٠٠)

2
Bibliotheca Alexandrina



1522907